إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"العلاقات السياسية المصرية السعودية وأثرها على القضية الفلسطينية في الفترة (2000-2015)"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:	Ahmed AL astal	أحمد الأسطل	**اسم الطالب:**
Date:	2017-01-30	03 جمادى الأولى، 1438هـ	**التاريخ:**
Signature:		أحمد أحمد الأسطل	**التوقيع:**

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
برنامج الدراسات العليا المشترك مع جامعة الأقصى
برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

العلاقات السياسية المصرية السعودية وأثرها على القضية الفلسطينية في الفترة (2000 – 2015)

إعداد الباحث

أحمد أحمد مصطفى الأسطل

إشراف

د. أحمد جواد الوادية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية

1437هـ – 2016م

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **أحمد أحمد مصطفى الأسطل**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"العلاقات السياسية المصرية السعودية وأثرها على القضية الفلسطينية 2000-2015"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 28 ربيع الأول 1438 هـ، الموافق 2016/12/27 م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد جواد الوادية	مشرفاً ورئيساً	.....
أ. د. عبد الناصر محمد سرور	مناقشاً داخلياً	.....
أ. د. جهاد شعبان البطش	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

[المجادلة: 11]

الإهداء

إلى الذين رووا وطني فلسطين بدمائهم؛ لكي تنبت حرية وعزة وشموخ.

إلى الذين ضحوا بقطع من أجسادهم لوطن مكلوم يحتاج للملمة جراحاته المتناثرة.

إلى الذين ضحوا بزهر أعمارهم في دولة السجان؛ لكي يزهروا علينا كرامة وحرية.

إلى أمي تلكم التي بذلت زهرة عمرها، وما زالت لكي تطمئن إلى ما زرعت.

إلى روح والدي الذي لم يكتب الله لي رؤيته سوى بضع لحظات عابرة في منامي.

إلى أخوي وأختَّي أولئك من كانوا لي ونسا وأملا.

إلى زوجتي وشريكة عمري سُلَّمي نحو المثابرة، وتحقيق الذات.

إلى مقلتي ساره وريام أبصر بهما المستقبل الجميل، والغد المشرق، والأمل المفقود.

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (النمل: آية 19).

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله، سيد الأولين والآخرين، الرحمة المهداة إلى العالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه وسار على هديه إلى يوم الدين وبعد:

ومن هنا أبدأ فحوى شكري وثنائي لمن قدر وجودي، ووفقني لهذا العمل وهداني إليه وأنعم عليّ بثمرته، سائله أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون نفعاً لي ولوالدي ولأمة الإسلام.

أود أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لكل من أسهم في إتمام هذه الرسالة، فأدعو الله العلي العزيز أن يجزي عني خير الجزاء كلَّ من مد لي يد العون لإخراج الرسالة على ما هي عليه سواء بكلمة أو معلومة أو جهد.

وفي هذا المقام أتوجه بالشكر الجزيل وامتناني الكبير لأستاذي الدكتور: أحمد الوادية؛ لتكرمه بالإشراف على رسالتي، وتوجيهاته، وإرشاداته التي تركت بصمة في إثراء محتوى البحث.

كما وأتقدم بالشكر والعرفان لكل من الأستاذ الدكتور عبد الناصر سرور أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الأقصى، والأستاذ الدكتور جهاد البطش أستاذ التاريخ المعاصر ونائب رئيس جامعة القدس المفتوحة لشؤون قطاع غزة؛ لتكرمهم بالموافقة على مناقشة الرسالة وتقويمها.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري وانتمائي لأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ممثلة برئيسها الدكتور محمد المدهون، وكادرها الأكاديمي، والإداري على ما قدمته من عطاء.

ولن أنسى جهد الدكتور مراد الأغا الذي أمدني بجزء من المادة العلمية أثناء إقامته في مصر.

وفي هذا السياق لن أنسى دور عائلتي وأخص بالذكر والدتي العزيزة التي عملت طيلة عمرها بكل جد واجتهاد، وبدورها الأبوي إضافة لكونها أما، وتدفعني دوما نحو الأفضل، وكذلك أخي الأكبر وائل " أبو أحمد " الذي كان لي سندا معنويا وماديا، وزوجتي الحبيبة التي مهدت لي سبل النجاح، وزودتني بكل مقومات الإرادة والعزيمة والتحمل.

والشكر موصول لكل من سخر طاقته وحثني ودفعني نحو إتمام رسالتي لترى النور، وتحقق أهدافها السامية.

وفي نهاية مقالي فإن وفقت؛ فهذا فضل من الله، وإن أخطأت فحسبي أنني اجتهدت.

والله الموفق

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقات السياسية المصرية السعودية، وأثرها على القضية الفلسطينية في الفترة (2000–2015)؛ حيث تناولت الدراسة أهم المحطات، والمنعطفات في حياة الدولتين، ومدى ثقل، وأهمية الدورين في المنطقة الإقليمية، والعربية، واستثمار ذلك لصالح القضية الفلسطينية باعتبارها بؤرة الصراع، والتوتر في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا أبرزت الدراسة العلاقات بين البلدين أثناء فترة الصراع، وفي وقت التعاون، وتعاطي البلدين تجاه القضايا الإقليمية، والدورين المصري والسعودي من القضية الفلسطينية، وتقديمهم العديد من الاتفاقيات، والمبادرات السلمية بهدف معالجة القضية الفلسطينية.

وقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج وهي: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، والمنهج الاستشرافي، ومنهج المصلحة القومية.

كما وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها:

1. العلاقات المصرية السعودية عبر تاريخها هي علاقات متباينة، وبندولية؛ فقد تراوحت ما بين الصعود والهبوط وفقا لمصالح واعتبارات البلدين.

2. بُذلت جهود كبيرة مصرية وسعودية في دعم عملية المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية، و(إسرائيل)، وتقديم العديد من المبادرات السلمية في هذا الاتجاه.

وكذلك توصلت هذه الدراسة لعدد من التوصيات ومنها:

1. ضرورة التكامل في السلوك السياسي بين كل من مصر والسعودية في شتى القضايا الاقليمية لاسيما القضية الفلسطينية؛ لما تشكلاه من ثقل عربي وإقليمي.

2. تغليب القيادة الفلسطينية المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية للخروج من حالة الفوضى السياسية الموجودة في الساحة الفلسطينية.

Abstract

The study aims to identify the Saudi-Egyptian political relation and its effects on the Palestinian cause from (2000-2015). It considers the most important stages and turning points between the two states. It also includes the weight and importance of the two states roles in the region, the Arab world benefiting the Palestinian cause and the unrest in the Middle East.

Thus, this study shows the relations between the two states during conflict peroid, coordination period and dealing with regional issues as well as their role towards the Palestinian cuase. This includes the agreements and peaceful initiatives that aim to handle the Palestinian Cause.

The study relies on several methods; historical, descriptive, analytical, systems analysis, forward-looking approach and national interest approach.

The study also recommends some outcome:

1.The Saudi-Egyptian relations throughout history with its different relations; between ups and downs.

2. Efforts made by Saudi Arabia and Egypt in supporting the negotiations between Palestinian Liberation Organization and Israel and presenting many peaceful initiatives in this direction.

The study also has achieved many recommendations:

1.The necessity of integrity in the political behavior between Saudi Arabia and Egypt in all regional issues specially the Palestinian cause as they constitute the Arab and regional weight.

2.The Palestinian leadership should prefer the national interest to the parties's interests to get out from the existing chaotic political case.

الفـــــهرس

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة	د
Abstract	هـ
الفهرس	و
الفصل الأول: خطة الدراسة (الإطار النظري).	1
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة	5
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	6
متغيرات الدراسة	6
منهجية الدراسة	6
حدود الدراسة	7
الدراسات السابقة	7
جدول الفجوة البحثية	13
تقسيمات الدراسة	14
الفصل الثاني: تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة (1952– 1999).	15
المبحث الأول: تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة (1952 – 1964).	18
أولا: طبيعة العلاقات الثنائية في الفترة (1952 – 1945).	19
ثانيا: الرؤية المشتركة لكلا البلدين تجاه العديد من الملفات الإقليمية، وتداعياتها على الوضع الداخلي السعودي	22
المبحث الثاني: تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة (1965 – 1981).	28
أولا: حالة التعاون المصري السعودي بشأن تحويل مجرى نهر الأردن .	28
ثانيا: أثر المصالح السعودية الأمريكية على علاقاتها مع جمهورية مصر العربية.	30
ثالثا: طبيعة العلاقات المصرية السعودية في الساحة اللبنانية.	32

رابعا: التعاطي المصري السعودي في المشاريع المقترحة لمعالجة القضية الفلسطينية.	34
خامسا: تداعيات اتفاقية كامب ديفيد على العلاقات الثنائية.	35
سادسا: الموقف المصري السعودي من المبادرات السلمية في عام 1981.	36
المبحث الثالث: تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة(1982 – 1999).	38
أولا: الموقف المصري السعودي من الوجود الفلسطيني في لبنان قبيل الغزو الاسرائيلي في عام 1982 وبعده.	38
ثانيا: العلاقات الثنائية في ضوء عودة جمهورية مصر العربية للصف العربي.	41
ثالثا: التعاطي المصري السعودي من الأزمة العراقية الكويتية لعام 1990.	43
رابعا: التقارب المصري السعودي من عملية السلام في المنطقة وأثره على القضية الفلسطينية.	45
الفصل الثالث: محددات العلاقات المصرية السعودية	48
المبحث الأول: المحددات الداخلية.	50
أولا: المحددات الداخلية ذات الاهتمام المشترك.	50
أولا: المحددات الجيوستراتيجية – السياسية.	50
ثانيا: المحددات السياسية.	51
ثالثا: المحددات الاجتماعية.	54
رابعا: المحددات الاقتصادية.	55
خامسا: المحددات الثقافية والدينية.	56
سادسا: المحددات السكانية.	57
سابعا: المحددات العسكرية.	58
ثانيا: المحددات الداخلية السيادية لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.	59
أولا: طبيعة النظام السعودي.	59
ثانيا: طبيعة النظام المصري.	60
ثالثا: صناعة القرار في البلدين.	62
المبحث الثاني: المحددات الخارجية ضمن البيئة العربية.	77
أولا: منطقة الخليج العربي.	77
ثانيا: القضية الفلسطينية.	78
ثالثا: الحراكات الشعبية العربية وظاهرة (الإرهاب).	79
رابعا: نزعة الطائفية في المنطقة العربية، وانعكاسها على العلاقة بين البلدين.	81
الفصل الرابع: البعد السياسي للعلاقات المصرية السعودية(2000 – 2015).	83

المبحث الأول: العلاقات الثنائية (2000 – 2010).	85
المبحث الثاني: تداعيات الحراك الشعبي في يناير 2011 على العلاقات الثنائية.	91
المبحث الثالث: تداعيات الحراك الشعبي في يونيو 2013 على العلاقات الثنائية.	99
الفصل الخامس: أبعاد العلاقات المصرية السعودية على القضية الفلسطينية.	107
المبحث الأول: الموقف المصري السعودي تجاه مؤتمر كامب ديفيد لعام .2000	109
المبحث الثاني: الموقف المصري تجاه المبادرة السعودية لعام 2002.	115
المبحث الثالث: الموقف الثنائي تجاه حالة الانقسام الفلسطيني، وتطورات المشهد الفلسطيني الداخلي في الفترة (2006– 2015).	122
أولا: الموقف المصري السعودي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة (2006– 2010).	122
ثانيا: الموقف المصري السعودي من القضية الفلسطينية بعيد الحراكات الشعبية في الفترة (2011– 2015).	129
المبحث الرابع: المشهد الفلسطيني في ضوء العلاقات الثنائية المستقبلية.	134
أولا: سيناريو التنسيق المصري السعودي تجاه تطورات القضية الفلسطينية.	134
ثانيا: سيناريو التباعد في الرؤية المصرية السعودية تجاه القضية الفلسطينية.	136
ثالثا: سيناريو ضرورة استمرارية توافق الموقف المصري السعودي تجاه القضية الفلسطينية.	138
الخاتمة	140
النتائج	141
التوصيات	142
قائمة المراجع	143

الفصل الأول

خطة الدراسة "الإطار النظري"

- ❖ مقدمة الدراسة.
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ متغيرات الدراسة.
- ❖ منهجية الدراسة.
- ❖ حدود الدراسة.
- ❖ الدراسات السابقة.
- ❖ جدول الفجوة البحثية.
- ❖ تقسيمات الدراسة.

الفصل الأول

خطة الدراسة "الإطار النظري"

مقدمة الدراسة:

تعد العلاقات المصرية السعودية من أهم العلاقات السياسية السائدة في المنطقة العربية ذات التأثير على القضية الفلسطينية؛ فقد اكتسبتا أهمية ذلك من كونهما تمثلان ثقلين في المحيطين العربي والإسلامي، بل وفي محيط الشرق الأوسط بشكل عام، وما أكسبهما قوة التأثير والريادة أنهما تمتازان بموقعين استراتيجيين، وموارد بشرية، وثروات هائلة ومساحة جغرافية كبيرة، ولقد ساهمتا بتأثير واضح في صناعة القرار بالمنطقة الإقليمية وبمجريات الأحداث فيها باستثناء فترة الحراك الشعبي الذي اجتاح عدداً من دول المنطقة، وبخاصة جمهورية مصر العربية؛ ما أفقد الدور المصري قوته ، كما أنه لم يعد ينسجم مع الموقف السعودي تجاه العديد من القضايا الثنائية والعربية كما كان سابقا، بل وأصبحتا من ناحية أخرى مهتمتين بمواجهة هذا الحراك؛ لتداعياته الخطيرة على أمنهما بخاصة وأمن المنطقة العربية برمتها.

اقترن تاريخ العلاقات العربية المتبادلة باستقلال البلدان العربية من نير الاستعمار؛ حيث قسمها إلى مناطق نفوذ بين دوله في أواخر العهد العثماني لما كانت تعيشه الدولة العثمانية من حالة الضعف الشديد؛ وزاد من تقسيمه عندما وضع الحدود السياسية بين كياناته وفقاً لاتفاقيتي؛ سايكس بيكو 1916)، وسان ريمو1920 (حمدان وآخرون،2008: 206).

ويلاحظ في هذه الفترة أن الدول الاستعمارية كانت تنظم علاقات البلد المُستعمر، وما يدل على ذلك ترويج بريطانيا لفكرة الخلافة بعد إلغاء الخلافة العثمانية لعام 1924؛ فتارة شجعت سلطان مراكش، وأخرى بعض أمراء الهند، وثالثة ملك مصر الملك فؤاد (إسماعيل:243).

في حين طلب الشريف حسين لنفسه البيعة بالخلافة؛ ما أحدث صراعاً بينه وبين الملك فؤاد، بينما رفض الملك عبد العزيز مبدأ الخلافة لنفسه أو لغيره مرتكزا في سياسته على الحفاظ باستقلال كل دولة إسلامية ضمن حدودها (عثمان، 1987:251).

ولذا برهنت هذه العلاقات على مدى الفجوة (آنذاك) بين هذه الدول من ناحية، وخضوعها للنفوذ الاستعماري من ناحية ثانية، ومن ناحية ثالثة التنافس الضمني بين البلدين على قيادة العالم العربي والإسلامي، وهذا ما دفع بملك المملكة العربية السعودية لرفض المقترح نفسه، ولربما يرجع ذلك لقدرته التقديرية على حساب مثل هذه المواقف، ونظرته على قراءة الواقع، وتداعياته، وقد يرجع رفضه لإدراكه بأن بريطانيا تريد تحقيق مصالحها فقط، وتضع هذه

الأهداف لكي تجعل القادة المسلمين يدورون في مركزها، وقد يرجع رفضه لعدم ترشيحه لمثل هذا المنصب من قبل بريطانيا، وخاصة لما له ولبلاده من مكانة في نفوس المسلمين لاسيما وجود الأماكن المقدسة في مملكته.

إن العلاقات الثنائية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية اتسمت خلال فترات تاريخها بالتنوع؛ فتارة كانت تأخذ طابع الصراع والحدة البينية، وتارة أخرى تمتاز بالتعاون والموائمة في المواقف تجاه العديد من القضايا الثنائية، والإقليمية، والدولية، ومنها القضية الفلسطينية. ولقد بدأ الصراع بينهما منذ نشوء الدولة السعودية الأولى عندما قام محمد على باشا بعرقلة تنامي النفوذ السعودي في تلك الفترة (فهمي، 89:2010).

ومن هنا رغم اتفاق السياسة الثنائية حول عدم تأييد خلافة الشريف حسين التي أعلنها في أعقاب الغاء الخلافة العثمانية عام 1924، إلا أن مسألة الخلافة نفسها أسهمت في فتور العلاقات بين الطرفين وزاد من توتر الأجواء حادثة المحمل عام 1926 حتى أن الملك فؤاد رفض الاعتراف بالملك عبد العزيز ملكا، و لم تأخذ العلاقات شكلا إيجابيا بين البلدين إلا بوفاة الملك فؤاد عام 1936(رفعت، 165:1987).

لقد امتازت هذه العلاقات زمن ثورة تموز/يوليو/1952 بالاستقرار، فعند وفاة الملك عبد العزيز أرسل اللواء محمد نجيب نعياً إلى الملك سعود، توافقت سياسة البلدين معظم عقد الخمسينيات في مواجهة سياسة الأحلاف الغربية، وكان ضم العراق لحلف بغداد نذيراً بمدى حالة الاستقطاب في المنطقة العربية، ورغم محاولة جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ثني العراق عن الانضمام لهذا الحلف إلا أنهما فشلتا. وتم توقيع ميثاق عسكري للدفاع المشترك بين البلدين عام 1955، وبهذا الاتفاق انضمت المملكة للاتفاق المصري السوري السابق، ومن ناحية أخرى أفشلتا مساعي العراق في ضم الأردن لحلف بغداد (قاسم، 138:2006).

بل وأفشل الملك سعود مساعيه في ضم السودان حديث الاستقلال معه. ولمواجهة حلف بغداد اتفق الطرفان إقامة مجموعة من التحالفات العربية، كما وقعت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، والمملكة اليمنية في جدة اتفاقاً عسكرياً ثلاثياً للدفاع المشترك، وأيضاً تم عقد مؤتمر التضامن العربي عام 1957 الذي ضم كل من الملك حسين ملك الأردن، والرئيس السوري شكري القوتلي، والرئيس جمال عبد الناصر، والملك عبد العزيز ووقعوا ميثاقاً أكدوا على ضرورة تفعيل معاهدة الضمان العربي 1950(قاسم، 146:2006).

ثم ما لبثت أن انتكست العلاقات الثنائية إبان قيام الوحدة المصرية السورية عام 1958؛ إذ صاحبها تصاعد المد القومي العربي، وسياسة التحريض الإعلامي في تصنيف البلاد العربية إلى دول تقدمية ودول رجعية زاد من حدة الفجوة، وظهرت الخلافات واضحة بعد قيام الثورة

اليمنية 1962؛ حيث دعمت جمهورية مصر العربية الجمهوريين، ودعمت المملكة العربية السعودية الملكيين، ورغم هذا الاحتداد في العلاقات لم يؤثر في سياستيهما تجاه القضايا العربية والإسلامية. (قاسم، 2006: 158).

وخلال فترة السبعينيات والثمانينيات حدث تقارب تارة وتراجع تارة أخرى بين البلدين أيضاً، ففي أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر لعام 1973 وقف العرب جميعاً لا سيما المملكة العربية السعودية التي حظرت النفط على الغرب؛ ما أسهم في إحراز النصر، ولكن على إثر الحرب حدثت قطيعة كبيرة بعد توجه الرئيس محمد أنور السادات إلى مفاوضات مع (إسرائيل) خاصة بعد زيارة الأخير لها عام 1977، وحدث تقارب ملحوظ بين البلدين عام 1983 عندما وافقت المملكة ضمنيا على اتفاق بين (إسرائيل) ولبنان بعيد عدوانها عليها عام 1982، والذي يشبه اتفاق كامب ديفيد بين جمهورية مصر العربية و(إسرائيل). (حسين، 454:2012)

إن العلاقات المصرية السعودية تدهورت بفعل توجه جمهورية مصر العربية للاتفاق مع (إسرائيل) في عام 1978، وكان رفض المملكة العربية السعودية مشمول بالرفض العربي لأي تقارب مع (إسرائيل)، فكانت جمهورية مصر العربية متوصلة لاتفاق ثنائي مع (إسرائيل)، وبدأت المملكة العربية السعودية تخطو باتجاه جمهورية مصر العربية نحو الحل السلمي في الصراع العربي (الإسرائيلي)، ولذلك وافقت ضمنيا لاتفاق إسرائيل) مع لبنان عام 1983، والذي جاء منسجما مع مبادرة فاس السلمية التي دعا لها ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز، وهذه الخطوة تبين تغير الموقف السعودي من التعاطي في قضية الصراع العربي (الإسرائيلي).

وتعد زيارة الملك السعودي فهد بن عبد العزيز 1989 لجمهورية مصر العربية ختاماً لحقبة حادة من التنافر التي تناولت العديد من الملفات الساخنة، منها: ملف القضية الفلسطينية، ومسيرة السلام (الجميعي، 87:2002).

وفي خضم قراءة الباحث لتاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين منذ النشأة، وما شهدته من تذبذب في العلاقات ما بين انسجام وتوافق، وما بين صراع وفتور أصبح لديه اعتقاد أن هذه العلاقات نابعة بالدرجة الأولى من المصلحة المشتركة.

ومن هنا ستناقش الدراسة العلاقات الثنائية بين البلدين في الفترة (200–2015) لما شهدته من تغيرات مهمة انعكست أحياناً بالإيجاب، وأخرى بالسلب على تلك العلاقات، ومن الملفت للنظر أن الدراسة تعالج ثلاث حقب زمنية مختلفة، وهذا أكسبها أهمية خاصة؛ حيث تناولت في البداية حقبة الرئيس محمد حسني مبارك وهي استكمالا لفترته، والثانية حقبة الرئيس محمد مرسي التي جاءت على إثر الحراك الشعبي في يناير عام 2011 الذي أسهم في إسقاط نظام الرئيس محمد حسني مبارك، ووصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم، وجاءت حقبة الرئيس عبد الفتاح

السيسي على إثر الحراك الشعبي المضاد في يونيو عام 2013؛ حيث أطاح بنظام مرسي سريعاً.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة (2000–2015) وفهم سماتها وطبيعتها؛ حيث صاحبها تحولات جذرية أسفرت تارة عن تقارب وتوافق، وتارة عن تباين وتباعد، وأثر ذلك بشكل أو بآخر على القضية الفلسطينية؛ كونها القضية الأهم على المستويين العربي والعالمي، وينبثق عن المشكلة السؤال الرئيس التالي:

كيف تطورت العلاقات السياسية المصرية السعودية، وما أثرها على القضية الفلسطينية؟

ويتفرع عنه عدد من الأسئلة التالية:

1- ما مراحل تطور العلاقات السياسية المصرية السعودية في الفترة (1952–1999)؟

2- ما محددات العلاقات الثنائية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ؟

3- إلى أي مدى ساهم التعاون المصري السعودي في كافة المجالات في توثيق روابط العلاقات الثنائية، وتأثيرها على القضية الفلسطينية؟

4- كيف انعكس البعد السياسي للعلاقات المصرية السعودية في الفترة (2000–2015) على البلدين، وأثره على القضية الفلسطينية ؟

5- كيف أثرت الحراكات الشعبية في يناير ويونيو في تشكيل العلاقات الثنائية بين البلدين؟

6- ما تداعيات العلاقات المصرية السعودية على القضية الفلسطينية؟

7- ما مستقبل العلاقات المصرية السعودية وانعكاس تلك العلاقات على القضية الفلسطينية؟

أهداف الدراسة:

1- فهم تطورات العلاقات المصرية السعودية، وتداعياتها على القضية الفلسطينية في الفترة2000–2015.

2- تتبع تطور العلاقات السياسية المصرية السعودية في الفترة 1952–1999.

3- توضيح محددات العلاقات الثنائية بين جمهورية مصر العربية و المملكة العربية السعودية.

4- بيان البعد السياسي للعلاقات المصرية السعودية في الفترة 2000–2015.

5- تسليط الضوء على أثر الحراك الشعبي لكل من يناير و يونيو في تشكل العلاقات المصرية السعودية.

6- استعراض وتحليل تداعيات العلاقات الثنائية على القضية الفلسطينية.

7- استشراف مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء العلاقات الثنائية.

أهمية الدراسة:

أولا: أهمية علمية: تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة في مجال البحث العلمي حول تطور العلاقات بين بلدين ذات ثقل على المستويات العربي والإسلامي والإقليمي، وستقدم إضافة جديدة لطلبة العلاقات الدولية، وطلاب المعرفة، وتعتبر مورداً مهماً يساهم في إثراء المكتبة العربية، وفي نفس الوقت تمد مكتبة العلاقات الدولية بمادة جديدة في هذا المجال.

ثانيا: أهمية عملية: تقدم الدراسة أنموذجاً عملياً للعلاقات الثنائية يفيد صانع القرار السياسي في معترك الحياة السياسية، وعلى وجه الخصوص تقدم دعماً لصانع القرار السياسي الفلسطيني؛ ليتسنى له اتخاذ القرارات المناسبة في التعامل مع العلاقات المصرية السعودية، وبالتالي تسخيرها لصالح القضية الفلسطينية، وإيجاد قاعدة للإنطلاق في التعامل مع العلاقات الثنائية التي تماثلها.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: تتمثل في العلاقات المصرية السعودية في الفترة من (2000 – 2015).

المتغير التابع: تتمثل في القضية الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

1- المنهج التاريخي: وستقوم الدراسة من خلاله بتتبع تطور العلاقات المصرية السعودية منذ نشأتها، وتداعياتها على القضية الفلسطينية.

2- المنهج الوصفي التحليلي: ويستند الباحث من خلاله إلى وصف العلاقات الثنائية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وأثرها على القضية الفلسطينية وصفا دقيقا، وعرض سماتها وأبعادها؛ ليتوصل الباحث في النهاية إلى نتائج يمكن الاستفادة منها.

3- منهج تحليل النظم: وهو وفقاً لأصحاب هذا المنهج يقوم على تفسير الأنظمة الموجودة، ويحلل النظم في العلاقات الدولية، ويلعب دورا في تفسير البيانات واستخلاص النتائج منها. وسيقوم الباحث باستخدامه؛ وذلك بتفسير الطبيعة القائمة عليها النظام في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، والمتغيرات المختلفة التي تحكم هذه الأنظمة، ومدى الارتباط والعلاقة التي توجد بين الأنظمة وبين المؤثرات والمتغيرات المختلفة.

4- المنهج الاستشرافي: حيث يساهم الباحث وفقاً له بنظرة استشرافية في مستقبل العلاقات بين البلدين بناءً على دراسة الماضي والحاضر.

5- منهج المصلحة القومية: وذلك لمعرفة المصلحة الثنائية المشتركة بين البلدين في ضوء التطورات المتلاحقة التي تمر بها الأمة، وتداعياتها على العلاقات الثنائية.

حدود الدراسة:

أولاً: الحد الزماني: التركيز في الدراسة على الفترة من (2000 – 2015)؛ حيث مرت خلالها العلاقات الثنائية المصرية السعودية بحقب وسياسات متباينة تقريبا، والموقف المصري السعودي تجاه الاتفاقات العربية مع دولة (إسرائيل). ولقد ابتدأ الباحث دراسته من مفصل تاريخي يخص القضية الفلسطينية وهي قمة كامب ديفيد في العام 2000، والمحور المصري السعودي تجاهها، وأيضا المفصل التاريخي الآخر الذي تطرق له الباحث وهو تغير في التركيبة السياسية الفلسطينية بفوز حركة حماس، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية الحادية عشر، وما له من أثر في قلب الموازين السياسية، والموقف المصري السعودي منها.

ثانياً: الحد الموضوعي: التركيز على تطور العلاقات المصرية السعودية، وأثرها على القضية الفلسطينية.

الدراسات السابقة:

1. شاهين، مصطفى(1987): ندوة العلاقات المصرية السعودية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود (1902– 1953)، جامعة الزقازيق، جامعة قناة السويس ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

هدف المحور الأول من الندوة إلى إيضاح دور الملك عبد العزيز في توحيد المملكة، وإحياء التضامن العربي، أما المحور الثاني فقد هدف إلى إبراز دور الروابط الاجتماعية في تعميق أواصر العلاقة، وقد تعرض المحور الثالث إلى مدى تأثير الروابط الدينية والثقافية في التقارب بين البلدين، في حين تناول المحور الرابع أثر الروابط السياسية في تعزيز العلاقات الثنائية .

وقد أوصت الندوة بضرورة التعاون بين البلدين في مختلف المجالات؛ لتوثيق روابط العلاقة بينهما، وضرورة الاستمرار في الندوات والمؤتمرات لتوضيح جوانب وأعمال واتصالات الملك عبد العزيز آل سعود على وجه الخصوص.

ومن أهم النتائج: التعاون بين البلدين هدف نبيل لتوثيق العلاقات الثنائية، ورابطة الأخوة الدينية، والعروبية ناظمة في العلاقات البينية البينية.

2. رفعت، عصام(1987): ندوة في العلاقات المصرية السعودية (1902– 1953)، الملك عبد العزيز آل سعود على ضفاف النيل(دراسة في العلاقات المصرية السعودية في إطار المناخ الغربي والدولي)، القاهرة .

هدفت الدراسة إلى معرفة توجهات العلاقات المصرية السعودية، والمراحل التي مرت بها منذ بداياتها، كما هدفت الدراسة إلى تبيان أهمية الزيارة التي قام بها الملك عبد العزيز آل سعود

إلى مصر والهدف منها. وتناولت الدراسة الجهود الثنائية في إنشاء الجامعة العربية، كما أبرزت الدراسة مدى أهمية اجتماع (رضوي) على العلاقات بين البلدين، كما هدفت إلى قراءة أبعاد الزيارة في إطارها العربي والدولي، وإبراز تأثيراتها على العلاقات بين البلدين.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: اعتبار العلاقات المصرية السعودية أحد أهم التفاعلات العربية خلال فترة الدراسة (1902– 1953)، ورأت منبع العلاقات الدولية يتأتى من التعاون والتنافس كما الحالة في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، واعتبرت أن التقارب الثنائي بين البلدين قد أسهم في صياغة التحالفات العربية.

ولقد قدمت مجموعة توصيات منها: ضرورة الوحدة العربية الشاملة؛ لمواجهة التطورات الدولية من ناحية، ومن ناحية أخرى ضرورة التضامن العربي تجاه القضية الفلسطينية.

3. الجميعي، عبد المنعم(2002): زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود لجمهورية مصر العربية (دراسة في العلاقات السعودية المصرية)، دارة الملك عبد العزيز، ع4، مارس 1989.

هدفت الدراسة إلى إبراز نظرة الشعب المصري لخادم الحرمين تجاههم، ودوره في ترتيب البيت العربي من الداخل، ودوره في ترميم المسجد الحرام والنبوي، كما هدفت إلى دوره الداعم لجميع الأقليات المسلمة في العالم، وأوضحت الدور الذي لعبته في تحقيق طفرة في بلاده في شتى المجالات، كما تناولت مدى ترحيب المصريين بالزيارة وما له من أثر في تعميق العلاقات الثنائية، وتناولت الدراسة الجهد المشترك في بحث القضايا العربية بصفة عامة، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة.

ومما توصلت له الدراسة؛ نظرة المصريين إلى خادم الحرمين الشريفين على أنه الزعيم العربي الذي يقف إلى جانبهم وقت المحن، كما عبر عن الترحيب الحار الذي قوبل به في جمهورية مصر العربية.

4. الجميعي، عبد المنعم(2003): العلاقات المصرية السعودية في عهد الملكية المصرية دراسة في وثائق قصر عابدين الدبلوماسية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، ع1.

هدفت الدراسة إلى التعرف على جوانب مهمة من العلاقات بين المملكتين، المصرية والسعودية مستعينة بالأوراق الدبلوماسية الموجودة في محافظة قصر عابدين، كما ساهمت هذه الوثائق في تبيان دور القنصليات والسفارات في إمداد حكوماتها والمسئولين عن إدارة شؤونها السياسية بأسرار وخفايا الدول التي تعمل لديها؛ عن طريق كتابة التقارير والرسائل عن هذه البلاد

مستندة في ذلك على الحصانة الدبلوماسية. كما هدفت الدراسة لمعرفة ظروف هذه البلاد السياسية والاقتصادية، والاجتماعية من خلال هذه الوثائق .

وأوصت الدراسة بضرورة تقريب وجهات النظر في العلاقات البينية، وزيادة الترابط لما له من صدى عميق على القضايا المختلفة بما فيها القضية الفلسطينية، كما وتقدمت الدراسة بعدة نتائج منها: توحيد الصف العربي وهي غاية مصرية سعودية، وجعل القضية الفلسطينية القضية المركزية في العلاقات البينية .

5. قاسم، جمال (2006): العلاقات السعودية المصرية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود (1953– 1964) ، جامعة عين شمس.

هدفت الدراسة إلى إيضاح الدور السعودي في عهد الملك سعود بن عبد العزيز لتجنيب جمهورية مصر العربية الصراع في مجلس قيادة الثورة في آذار/مارس/1954 الذي قد يهدد بحرب أهلية، كما أبرزت التعاون المشترك في عهد جمال عبد الناصر بعيد انقلابه على اللواء محمد نجيب، كما هدفت الدراسة إلى تبيان الموقف السعودي المصري من الأحلاف التي روجت لها الولايات المتحدة بالتنسيق مع بريطانيا، كما أظهرت موقف الملك سعود الرافض للمشاركة في أحلاف لعزل مصر، كما أبرزت الدراسة التحالفات المشتركة لمواجهة حلف بغداد، وهدفت إلى توضيح الموقف السعودي من قرار تأميم قناة السويس وما تلاه من عدوان ثلاثي على جمهورية مصر العربية عام 1956، كما تعرضت الدراسة للعلاقات المصرية السعودية ومدى تأثرها بالوحدة المشتركة بين جمهورية مصر العربية وسوريا عام 1958 من ناحية، وعقب قيام الثورة اليمنية عام 1962 من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هدفت الدراسة إلى توضيح سبل إبراز الكيان الفلسطيني، وتشكيل إطار يجمع الشعب الفلسطيني .

وقد أوصت الدراسة بزيادة الدعم للقضية الفلسطينية وتوحيد المواقف الثنائية تجاهها، وضرورة بناء علاقات إستراتيجية بين الطرفين؛ حيث اعتبر الملك سعود بن عبد العزيز أن مساندة المملكة العربية السعودية جمهورية مصر العربية هي بمثابة الدفاع عنها، وعن البلاد العربية والإسلامية.

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة البعد الإنساني للعلاقة السعودية المصرية، وعمق العلاقة ذات البعدين العربي، والإسلامي، ومعالجة القضايا المشتركة كافة، والدعم اللامحدود للقضية الفلسطينية.

6. دراسة الجنايني، عبد الله (2011): موقف دول المشرق العربي من ثورة يوليو(1952– 1956)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بنها .

أوضحت الدراسة تفاعل دول المشرق العربي ذات الكيان المستقل من أحداث مصر، أخص بالذكر السعودية؛ باعتبارها ذات علاقة بموضوع الدراسة، وإضافة إلى ذلك كل من (العراق،

اليمن، الأردن، سوريا، لبنان) وذلك على كافة مستوياتها، وأبرزت العلاقة الخاصة بين دول المشرق العربي ومصر؛ حيث تجمعها عوامل تاريخية، وجغرافية، وإستراتيجية، وقومية.

ولقد أوصت الدراسة بضرورة المحافظة علاقات جمهورية مصر العربية بدول الجوار، وضرورة الاهتمام المشترك تجاه العديد من القضايا، ومنها القضية الفلسطينية. وتوصلت إلى عدة نتائج منها؛ اعتبار الثورة المصرية نقطة تحول في التاريخ المصري ودول المنطقة العربية برمتها لما لها من تداعيات على الشأن المصري الداخلي، والشأن العربي في كافة المجالات.

7. دراسة الجابري، سامية (2011): مجالات التعاون السعودي المصري في عهد الملك سعود بن عبد العزيز(1952– 1964)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

تناولت هذه الدراسة العديد من النواحي بدءا من طبيعة العلاقات السعودية المصرية بعد ضم الحجاز عام 1925، واعتراف الحكومة المصرية بالمملكة العربية السعودية، وتبادل السفراء، وموقف الحكومة السعودية من موقف ثورة تموز/ يوليو/1952. وتناولت موقف المملكة من حرب السويس 1954، وأشارت الدراسة _أيضا_ إلى الموقف السعودي المصري من حلف بغداد، كما أوضحت الدراسة التعاون المشترك في مختلف المجالات العلمية، والعسكرية، والتجارية ..الخ.

كما وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، منها: توضيح الأسباب الفعلية وراء منع دخول المحمل المصري الأراضي المقدسة، وهي أسباب دينية دفعت حجاج ذلك العام للاعتراض على دخول الموسيقى وآلات العزف إلى الأماكن المقدسة. والتأكيد على أن سياسة قطع البترول عن الدول الغربية كانت بدايتها في عهد الملك سعود، كما أن الزيارات المتتالية بين البلدين أسهمت في تقريب وجهات النظر بينهما، وتحقيق بعض المصالح، والأهداف المشتركة، وأن حرصهما على وحدة الصف العربي أدى إلى الوقوف في وجه الأطماع الغربية والأمريكية .

8. دراسة بسيوني، محمود (2012): تطور العلاقات المصرية– السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (1980–2002)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

سعت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات الثنائية، ومحدداتها المختلفة، وتبيان موقفهما من الصراع العربي الإسرائيلي، وأيضاً دورهما في تشكيل الجامعة العربية، كما سعت للتعرف على موقف السعودية من تأميم قناة السويس، وأيضا موقفها من الوحدة المصرية السورية عام1958، وموقف الدولتين من الثورة اليمنية عام1962، وقد رصدت الدراسة موقف البلدين من الصراع الإقليمي في الخليج سواء الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 والاجتياح العراقي للكويت عام 1990، وكذلك تطرقت للعلاقات الثنائية في ظل النظام الدولي الجديد.

وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين البلدين مبنية على المصلحة القومية، وأوضحت أن التوافق السياسي بين البلدين يؤدي إلى تفاعل إيجابي في النظام الإقليمي العربي برمته، باعتبارهما قطبين على المستوى الشرق الأوسطي أو الدولي، وضرورة العمل على ترتيب البيت العربي متمثلاً بجامعة الدول العربية بكافة مؤسساتها، والعمل على إعادة النظر في المبادرة العربية للسلام. واعتبر الباحث أن الدور المصري الفاعل في العملية السلمية ساهم في قبول الفلسطينيين للدخول العملية السلمية، ومعه السعودية الداعمة له في هذا التوجه، ومن النتائج _أيضا_ لم تكن العلاقات الثنائية مبنية على ركائز العمل العربي المشترك، وإنما مبنية على ركيزة المصلحة الوطنية على مستوى القطر، وعلى الرغم من اختلاف نظام الحكم إلا أن آليات اتخاذ القرار متقاربة، وهو عدم الرجوع إلى مؤسسات صنع القرار في كلا البلدين.

9. الحسون، سميرة، عبد الله، طيبة(2012): أثر ثورة اليمن عام 1962 في مسار العلاقات السعودية المصرية ، مجلة آداب البصرة ،ع61، جامعة البصرة.

هدفت الدراسة إلى تبيان الصراع السعودي المصري إثر الثورة اليمنية 1962، كما هدفت إلى إبراز تداعياته على العلاقات الثنائية، كما هدفت إلى توضيح مبررات الطرفين من دعمهما لطرفي الصراع في اليمن، وهدفت _أيضاً_ إلى إبراز ردات فعل الدول العربية والدولية من الصراع، كما أظهرت الموقف الأمريكي الفاعل من الأزمة.

10. محمد، عبد الرازق (2013)، العلاقات السياسية المصرية– الأمريكية (1952_1970)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية.

بينت الدراسة الموقف الأمريكي من توجهات جمهورية مصر العربية القومية، وكذلك الموقف الأمريكي من جمهورية مصر العربية وحلف بغداد، وفي ذات الوقت أظهرت الدراسة الموقف الأمريكي من المحور المصري السوري السعودي.

وارتكز الباحث في بحثه على عدة مناهج بحثية، وهي: المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، والمقارن، واتبع الباحث طريقة التحليل الذاتي.

وتقدمت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية بين الشرق والغرب لاستشراف مستقبل العلاقات بينهما في ظل التحولات الجذرية الحادثة خاصة بعيد أحداث الربيع العربي. وأيضا تأثير التوجهات السياسية والأيديولوجية لدول الربيع العربي على العلاقات السياسية الدولية، ورسم جمهورية مصر العربية سياستها الخارجية انطلاقا من البعد القومي.

11. عبد المطلب، عاصم: زيارة الملك عبد العزيز بن سعود لمصر: في ضوء العلاقات المصرية السعودية (1902– 1953)، جامعة الإسكندرية.

عرضت الدراسة طبيعة العلاقات المصرية السعودية، ونموها، وذكرت دور عبد الرحمن عزام (أمين عام الجامعة العربية) في تقريب وجهات النظر، كما أوضحت أثر الزيارات الملكية المتبادلة وطبيعتها على العلاقات بين البلدين، وأسهمت الدراسة بالتعرف على دور المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية في إحداث التقارب المصري السعودي، وقد سردت الدراسة التقاربات بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية مع دول الحلفاء، وموقفهما من هيئة الأمم، وتعرفت الدراسة _أيضا_ على موقف الدولتين من القضية الفلسطينية، والهجرة اليهودية، وأبرزت الدراسة أثر الاستقبال الشعبي المصري للزيارة الملكية للملك عبد العزيز بن سعود في توثيق روابط العلاقة، ومدى أثر الزيارة في العالم العربي على مستوى القضية الفلسطينية، وأثرها في الصحف الأجنبية، وكذلك أوضحت الدراسة المبادرة السعودية لرأب الصدع بين الحكومتين المصرية والبريطانية في أوائل 1951.

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات، ومنها: ضرورة الزيارات التبادلية، وعقد الاجتماعات لزيادة توثيق أواصر العلاقات الثنائية، ودعم الاهتمام بالقضايا الثنائية، والإقليمية، والدولية وبخاصة القضية الفلسطينية.

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي: الزيارات والاجتماعات تساهم في تقريب وجهات النظر، وزيادة التعاون يعزز العلاقات الثنائية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن:

قدمت الدراسات السابقة معلومات ثمينة، وما هو جديد في حينه، وأثرت جوانب عديدة في العلاقة الثنائية أصبحت فيما بعد مرجعا مهما للباحثين؛ حيث اعتمد الباحث في العديد منها في دراسته. وعليه فلقد تطرق الباحث في هذه الدراسة لمعالجة جوانب كثيرة لم تتطرق لها الدراسات السابقة بحكم الفارق الزمني من ناحية، ومن ناحية أخرى المستجدات الجديدة في المشهد السياسي لاسيما التركيز على تأثير تلك العلاقات على القضية الفلسطينية في فترة الدراسة.

وحاول الباحث من خلال دراسته إضافة ما هو جديد، واستكمالا لما تقدم به الباحثون في دراساتهم؛ حيث مرت هذه الدراسة بثلاث فترات رئاسية؛ الأولى استكمالا لفترة الرئيس محمد حسني مبارك، وأما الثانية فكانت فترة الرئيس محمد مرسي الذي جاء على إثر حراك شعبي أسقط النظام القديم، وأما الثالثة فكانت فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي جاء على إثر حراك شعبي مضاد؛ ما أكسبها زخما كبيرا ، ومن ناحية ثانية لعبت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية دورا بارزا تجاه القضية الفلسطينية .

ويرى الباحث أنه من الطبيعي أن يتغير السلوك السياسي خلال هذه الفترات المتعاقبة بما ينسجم مع المصلحة الوطنية لكلا الطرفين، وهذا الحراك في مواقفهما المتماثلة أو المتناقضة هو من قديم العلاقات الثنائية بين الطرفين، فبدأت هذه العلاقات في عهد الدولة السعودية الأولى بصراع أفشل نشأتها، ثم توترت العلاقات زمن الدولة السعودية الثالثة، وتحسنت قليلاً في العهد الجمهوري، ومن ثم تعكرت، وتحسنت قليلاً على إثر حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وساءت بعد توقيع السادات اتفاقية سلام منفرد مع اسرائيل، ثم انسجمت في كثير من المواقف في فترة مبارك، ثم جاءت فترة مرسي وما صاحبها من فتور في العلاقة، وعادت من جديد في عهد عبد الفتاح السيسي؛ ولذا الباحث يحاول تقديم إضافة علمية تعالج هذه الفترات الزمنية.

وبناءً على ما سبق وضع الباحث جدولاً يوضح الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول الفجوة البحثية

الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
1- ركزت جل الدراسات السابقة على الدور الملكي في توثيق روابط العلاقة الثنائية عبر بعض الفترات الزمنية. 2- انصب اهتمام بعض الدراسات السابقة على تقريب وجهات النظر في شتى المجالات ذات الاهتمام المشترك. 3- استعرضت بعض هذه الدراسات انسجام الموقفين المصري والسعودي في بعض الفترات الزمنية في القضايا القطرية والعربية، وفي فترات أخرى أخذت جانب الصراع الحاد تجاه العديد من القضايا. 4- بعض الدراسات أبرزت جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية كمركزين لهما ثقلهما في المنطقة العربية. 5- تناولت بعض هذه الدراسات دور المتغيرات الداخلية، والإقليمية، والدولية في إحداث تقارب مصري سعودي.	1- لم تتطرق جل الدراسات السابقة للقضية الفلسطينية كقضية مركزية في الأجندة العربية والإسلامية. 2- عدم تناول معظم هذه الدراسات محددات العلاقات الثنائية. 3- لم تبين جل الدراسات السابقة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية كلاعب جديد في صناعة السياسة الداخلية والإقليمية. 4- عدم وضع هذه الدراسات لرؤية استشرافية تعالج مستقبل العلاقات الثنائية.	1- تتناول هذه الدراسة فترات زمنية مختلفة في كلا البلدين؛ ما يعني تحول أو تبعية في سياسة النظام الحاكم. 2- تضع الدراسة الحالية القضية الفلسطينية كمركز محوري في العلاقة الثنائية بين البلدين. 3- تسلط الضوء على المحددات الناظمة للعلاقات المصرية السعودية. 4- تبرز الدراسة الدور الشعبي في رسم سياسة النظام الحاكم. 5- تطرح الدراسة سيناريوهات العلاقات الثنائية المستقبلية.

تقسيمات الدراسة:-

الفصل الأول: خطة الدراسة (الإطار النظري).

الفصل الثاني: تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة (1952- 1999).

الفصل الثالث: محددات العلاقات المصرية السعودية.

الفصل الرابع: البعد السياسي للعلاقات المصرية السعودية (2000-2015).

الفصل الخامس: أبعاد العلاقات المصرية السعودية على القضية الفلسطينية.

الفصل السادس: المشهد الفلسطيني في ضوء العلاقات الثنائية المستقبلية.

الخلاصة

نتائج العلاقات الثنائية.

التوصيات.

الفصل الثاني

تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة (1952-1999).

المبحث الأول: تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة 1952- 1964.

المبحث الثاني: تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة 1965- 1981.

المبحث الثالث: تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة 1982- 1999.

الفصل الثاني

تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة (1952- 1999)

تمهيد

مرت العلاقات المصرية السعودية عبر تاريخها بسلسلة من الأحداث المؤثرة على صعيد الدولتين، وقد ساهمت في رسم سياستيهما في ضوء المصلحة الوطنية بين البلدين؛ حيث سيتم في هذا الفصل سرد التطور التاريخي بين البلدين انطلاقا من المنعطف الجذري في النظام السياسي المصري بفعل قيام ثورة قلبت نظام الحكم فيه في تموز/يوليو/1952.

تميزت جمهورية مصر العربية في عهد الرئيس عبد الناصر بمواجهة المشاريع الاستعمارية الغربية، وقيادة البلدان العربية، واصطدمت هذه السياسة بسياسة المملكة العربية السعودية أحيانا.

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات ما يسمى بالحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، والبلدان الاشتراكية، ومن سياساتها، حلف بغداد؛ بل ودعا وزير خارجيتها أنذاك فوستر دالاس ومعه ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكي إلى انتهاج سياسة دفع الاشتراكية إلى الوراء، والعدوان المباشر على البلدان المؤيدة لها كما حدث في العدوان الثلاثي على جمهورية مصر العربية في عام 1956 (طهبوب، حمدان،385:2009).

فرغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للعدوان الثلاثي إلا أنها قد تمارس سياسة مزدوجة؛ فقد تعارض ضربها علنا وتباركه سرا لتخفف من حدة التوتر مع الاتحاد السوفيتي.

ومن جهة أخرى حظرت الحكومة السعودية الإذاعات المصرية في الأماكن العامة لأنها منبرا "للشيوعية والاشتراكية الملحدة"(الحسون، عبدالله، 117:2012).

على أية حال تزعم الرئيس المصري جمال عبد الناصر الفكر الثوري في المنطقة الإقليمية، وتمت تسميته بالنهج التقدمي، وكان هذا الفكر يسعى لتغيير الأنظمة السياسية الموجودة لاعتقاده بأنها أنظمة متخلفة أسهمت في عرقلة التنمية في كافة المجالات على مستواها المحلي أو على مستواها الإقليمي، وفي المقابل تزعم الملك سعود بن عبد العزيز ومن بعده أخيه الملك فيصل الفكر المحافظ والذي أطلق عليه آنذاك بالرجعي للمحافظة على الأنظمة الملكية في المنطقة، وتحجيم المد الثوري الذي شكَّل تهديدا لها؛ ما أسهم هذا التعارض الفكري بين المحورين في موجات عديدة من الصراع، ودخلت المملكة السعودية في تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثر كلا البلدين بفكريهما؛ فاعتقدت جمهورية مصر العربية الفكر الاشتراكي، وروجت له في داخلها، وفي خارجها، ومالت المملكة العربية السعودية للفكر الرأسمالي، ودافعت عنه، وترتب على هذا الاختلاف الفكري صراعا من نوع مختلف وكأنها حرب بالإنابة عن هذه القوى.

ولهذا مر النظام العربي في أسوأ مراحله؛ حيث كان يعاني من الصراعات البينية، وقد تورطت معظم الدول العربية لاسيما جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بسبب تأثير القوى الدولية عليها (زعرب، 26:2011).

بدأ التقارب الثنائي زمن الثورة المصرية، وساء بقيام الوحدة المصرية السورية، واشتد أثناء الحرب الأهلية اليمنية، وتقارب الطرفان في الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، وتوترت علاقاتهما بعيد زيارة الرئيس المصري أنور السادات (لإسرائيل)، ثم حدث تقارب ثنائي رغم العزلة المصرية– خاصة– على الجنوب اللبناني في حربي 1981،1982، والموقف المصري المؤيد من مبادرة الأمير فهد لحل الصراع العربي (الإسرائيلي)، ومن ثم عودت جمهورية مصر العربية للجامعة العربية، والتوافق حول ملفات المنطقة العربية وبالأخص ملف القضية الفلسطينية.

وبالمجمل سيتناول المبحث العديد من المنعطفات التاريخية التي أسهمت بطريقة أو بأخرى في توثيق العلاقات الثنائية، أو في فتورها؛ بل وانعكست سلبا على الوضع العربي بإثارة العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، ولهذا سيتم الحديث في هذا الفصل عن التطور التاريخي للعلاقات الثنائية بين البلدين؛ حيث تم طرحها في ثلاثة مباحث، وسيناقش المبحث الأول تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة (1952– 1964)، وسيتطرق المبحث الثاني لتطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة (1965– 1981)، وسيتم الوقوف في المبحث الثالث على تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة (1982– 1999).

المبحث الأول

تطور العلاقات المصرية السعودية في الفترة (1952- 1964)

تقديـــم

أخذت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية منحىً مختلفاً في فترة العهد الجمهوري عنها في فترة العهد الملكي؛ حيث اتخذت طورين من العلاقات، فأما الطور الأول فتمثل في التقارب والتقاء المصالح، وأما الطور الثاني فقد تناول التباعد وتعارض المصالح، والصراع الحاد أحياناً، فالعلاقات الثنائية رغم أنهما تجمعهما لغة واحدة وتاريخ مشترك وأصل واحد وموقع جغرافي متصل إلا أن المصلحة هي المكون الأساسي في نظمها.

ولذلك سيتناول المبحث طبيعة العلاقات الثنائية في الفترة (1952- 1964)، وهي بداية فترة النظام الجمهوري في جمهورية مصر العربية ؛ حيث اتسمت بالاستقرار، والتقاء المصالح في عهد الرئيس المصري الأول محمد نجيب، وفي المقابل اختلفت كلياً في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وسيظهر كيفية تعامل المملكة مع الأزمة المصرية الداخلية عام 1954، والدور الإيجابي للملك سعود، وكيفية تعاطي المملكة مع الوضع الجديد بعد إقالة الرئيس محمد نجيب.

وسيتطرق _أيضا_ لمعاهدة الدفاع المشترك في عام 1955، وكذلك الحلف الثلاثي الذي يجمع المملكة السعودية، وجمهورية مصر العربية، واليمن، وسيبيَّن الموقف السعودي من العرض المصري لعام 1956 الذي يتضمن اتحاد المملكة مع مصر وسوريا، وسيوضح موقف المملكة من العدوان الثلاثي على مصر لعام 1956، وسيظهر الموقف الثنائي من حلف بغداد.

وسيسرد المبحث الرؤية المشتركة لكلا البلدين تجاه العديد من الملفات الإقليمية، وتداعياتها على الوضع الداخلي السعودي، ومنها الملف اللبناني منذ عام 1952، وسيذكر معاهدة الدفاع المشترك لعام 1955، وفي الوقت نفسه سيستعرض موقف البلدين من حلف بغداد، وسيوضح موقف البلدين من الأزمة اليمنية عام 1962، وتأثير العلاقات بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية على الأوضاع الداخلية في المملكة العربية السعودية نفسها، واستعرض المبحث وثيقة بين الملك فيصل والسفير الأمريكي في جدة (باركر هارت) تبين تفاصيل التنافر السياسي مع جمهورية مصر العربية، بل والوصول لمرحلة العداء السياسي، كما سيبرز هذا المبحث العلاقات الثنائية في ظل تطورات القضية الفلسطينية.

أولا: طبيعة العلاقات الثنائية في الفترة (1952-1954).

إن الاعتراف المصري بالمملكة السعودية تم بتاريخ 7/ آيار/ مايو/ 1936، وقد ساهمت الصداقة الشخصية لعبد الرحمن عزام بالملك عبد العزيز ورجال حكومته من ناحية، ومن ناحية أخرى زيارة ولي العهد لجمهورية مصر العربية في تقريب وجهات النظر؛ ما أسهم في رفع درجة التمثيل السياسي بين البلدين إلى درجة وزير مفوض عام 1938، وأخذ تطور العلاقات منحى آخر بمجرد قيام ثورة يوليو، وقد رحب الملك عبد العزيز وولي عهده بتولي محمد نجيب رئاسة الجمهورية وذلك في موسم الحج في عام 1953(عبد المطلب:235).

وقد بعث الملك عبد العزيز رسالةً إلى الرئيس محمد نجيب مفادها عن أمله في زيارة ولي عهده جمهورية مصر العربية عندما ينتهي من المهام التي تشغله، وقد كان لوفاة الملك عبد العزيز وقع بالغ على نفس نجيب، بعث برقية تعزية إلى الملك سعود، وكلف أمين القصر الجمهوري بزيارة سفارة المملكة لتقديم واجب العزاء، وتم تكليف سفير جمهورية مصر العربية في المملكة للمشاركة في تشييع الجثمان، بل وأعلن مجلس الوزراء الحداد أربعة عشر يوماً، وبعد ذلك أرسلت مصر بعثة رفيعة المستوى بقيادة البكباشي عبد الناصر؛ لتقديم واجب العزاء، وتهنئة الملك الجديد (قاسم،138:2006).

وهنا تظهر العلاقات الثنائية، والتقاء المصالح؛ فما كان من القيادتين _ قيادة الملك عبد العزيز بن سعود المؤسس للدولة السعودية الثالثة، وقيادة محمد نجيب رئيس النظام الجديد في مصر_ إلا التوافق السياسي؛ فالسعودية تحتاج إلى مصر باعتبارها أكبر بلد عربي من ناحية سكانية، في حين مصر تحتاج إلى السعودية في هذه الفترة الدقيقة التي تمر فيها، وهي بوابتها للانفتاح الخارجي على البلاد العربية؛ فجل الأنظمة الموجودة كانت ملكية تخالف طبيعة النظام الجمهوري الجديد، ولربما تحتاج دعماً في مسيرة التحرر من الاستعمار الأجنبي.

إن الصراع الداخلي في جمهورية مصر العربية في آذار/مارس/1954 بين أعضاء قيادة الثورة خاصة بين محمد نجيب رئيس الجمهورية، وبين جمال عبد الناصر لم يؤثر على العلاقات الثنائية، وبمجرد حسم هذا الصراع لصالح عبد الناصر رحبت السعودية بالقيادة المصرية الجديدة(باديب، 27:1990).

ويؤكد الأمير طلال بن عبد العزيز أثناء حديثه لأحمد منصور في برنامج (شاهد على العصر) الخاص بقناة الجزيرة ما قام به الملك سعود أثناء زيارته لجمهورية مصر العربية من التوسط في إنهاء الخلاف الدائر بين الرئيس محمد نجيب وجمال عبد الناصر(منصور:2000، نت).

اشتدت الأزمة بعد مغادرة الملك التي انتهت باستقالة نجيب، وتولي عبد الناصر الرئاسة، وقد وصل جدة على متن طائرة سعودية في العام نفسه؛ لأداء فريضة الحج، وأثناء تأدية الشعائر أجرى الطرفان مباحثات سياسية حول قضايا العالمين العربي والإسلامي، واتفق الطرفان على إنشاء مؤتمر إسلامي، وإثارة قضيتي المغرب وتونس أمام هيئة الأمم المتحدة (ناجي،2010، نت).

ولقد تحسنت العلاقات بين جمهورية مصر العربية وبين المملكة السعودية مقارنة بالعهد الملكي، وخاصة في فترة الملك فؤاد، ولم تتغير أو تتأثر تلك العلاقات بفعل الثورة الذي قام به الضباط الأحرار ضد النظام الذي هو من ذات الطبيعة التي يستند لها النظام السعودي، ويرجع ذلك إلى سوء العلاقات الثنائية في فترة النظام الملكي من ناحية، ومن ناحية أخرى قد حرص النظامان _الجمهوري والملكي_ على توطيد العلاقات في ظل متغيرات إقليمية ودولية شهدتها المنطقة العربية؛ فكان التقارب بينهما ضرورة وطنية وقومية، وفي خضم هذه المتغيرات الإقليمية بدأت العلاقات الثنائية تأخذ منحى آخر، وعلى ما يبدو أن قانون المصلحة قد تحكّم في ذلك، ويلاحظ في الوقت نفسه أن العلاقات السعودية المصرية نفسها لم تتغير بفعل الخلافات الداخلية بين أعضاء مجلس الثورة المصرية _أي بين الرئيس محمد نجيب وجمال عبد الناصر_؛ ما يعني أن السياسة الثنائية بشكل خاص والسياسة الدولية بشكل عام يغلب عليها طابع المصلحة.

بدأ تطور العلاقات الثنائية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بإبرام معاهدة الدفاع المشترك بتاريخ 27/ تشرين الأول/ أكتوبر/1955، وكان ضمن بنودها التأكيد على الأمن والسلم ، وتسوية أية خلافات بينهما بالطرق السلمية، واعتبار أي اعتداء هو اعتداء على الآخر، وفي 1956 أقامت المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية واليمن حلفاً عسكرياً ثلاثياً، وشمل هذا الحلف تعزيز ميثاق الجامعة العربية، وترسيخ التعاون العسكري، والحفاظ على استقلال بلدانهم، وإنشاء قيادة مشتركة، وكانت هذه الاتفاقية مدخل جمهورية مصر العربية للتدخل في الشأن اليمني فيما بعد الثورة (Zayyan،1968:67).

ولكن عندما قام الملك سعود بزيارة جمهورية مصر العربية 1956 عرض عليه الرئيس عبد الناصر فكرة الانضمام في اتحاد إلى جانب جمهورية مصر العربية وسوريا، ولكن الملك حبذ العمل خارج الحلف مع تعهده بتمويله، ولكن على ما يبدو أن الملك كان متخوفاً من نوايا عبد الناصر وأهدافه السياسية والعسكرية في المنطقة العربية، ولقد استدل على ذلك مما تنشره الإذاعة من تأييده للأفكار الاشتراكية، ومناداته لما أسماه بالاشتراكية العربية قبيل زيارته (باديب، 29:1990).

إن حالة التخوف لدى الملك سعود تجاه عبد الناصر _رغم قيامهما بعقد معاهدات مشتركة_ إنما تدل على ازدواجية في معايير السياسة الثنائية، فلربما التخوف السعودي ذاتي؛ أي تخوفهم من سياسات عبد الناصر تجاه النظام الملكي نفسه، خاصة أن عبد الناصر قضى على النظام الملكي المصري بالفكر الثوري، ولربما من وجهة نظر أخرى ترى في التخوف السعودي أنه نتاج تحذيرات غربية _وخاصة أمريكية_ من مآلات السير في ركب السياسة المصرية، وقد يساهم الاحتمالان معا في صناعة السياسات السعودية.

ولذلك رغم معاتبة الملك سعود لعبد الناصر بتأميمه قناة السويس دون مشاورته إلا أنه بذل جهدا في تحييد الولايات المتحدة؛ لعدم الاندفاع مع الإنجليز والفرنسيين، وأن تسلك مسلكا يخفف من حدة الأزمة، وفي أثناء العدوان على جمهورية مصر العربية عام 1956 بادر الملك بالاتصال مع الرئيس عبد الناصر؛ حيث عرض وضع جيش المملكة العربية السعودية وإمكاناتها في خدمة جمهورية مصر العربية، وأرسل وحدات عسكرية إلى الأردن لتكون قريبة من أرض المعركة(قاسم،2006 :154).

وتم استخدام سلاح النفط أثناء هذا العدوان لأول مرة في تاريخ المملكة العربية السعودية؛ حيث منعت شحن النفط السعودي على السفن التي ترفع علم بريطانيا وفرنسا، وقطعت الخط النفطي إلى البحرين لكونها في ذلك الوقت تقع تحت الحكم البريطاني(السبيعي،2006:134).

ومن جهة أخرى على الرغم من دعم السعودية جهود جمهورية مصر العربية ضد توجه العراق نحو تركيا فيما يسمى بحلف بغداد؛ لأن السياسة السعودية هدفت لمنع العراق من تغيير النظام الإقليمي لصالحه، ولذلك وجدت في الدور المصري رصيداً لها إلا أنه بدأ يتنامى القلق لدى المملكة من ازدياد النفوذ المصري في النظام العربي؛ حيث تمت ترجمته عام 1957 من خلال قبول الملك سعود مبدأ (أيزنهاور)[1]؛ ولذا أيدت المملكة الأردن في خلافه مع عبد الناصر، وكانت على استعداد لإرسال قوات سعودية تحت تصرف الملك حسين لمواجهة احتمالات الثورة الداخلية ضده بل وأجرت اتصالات مع حكومة بغداد؛ لتقريب وجهات النظر بين البلدين،(هلال ومطر،2014:80-681).

وتعد مصلحة الطرفين في تقاربهما مبكراً؛ ويرجع ذلك إلى رغبتيهما في تكريس السيادة الوطنية، والقومية، والتخلص من كافة أشكال الاستعمار لما عانته الشعوب من قهر واستنزاف للموارد، وقد يرجع التقارب إلى محاولة الطرفين تشكيل تحالفات تحقق لهما القدرة في التأثير

([1]) مبدأ أيزنهاور: هو قرار خاص بالشرق الأوسط اقترحه أيزنهاور على الكونجرس وبمثابته يخول رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سلطة التدخل في حالة هجوم شيوعي مباشر على بلدان الشرق الأوسط واستخدام القوة في حماية الدول التي تحتاج لمساعدة الولايات المتحدة (مليحة،2012: 129).

بالمحيط، وكما أن جمهورية مصر العربية تخشى من العزلة السياسية في المنطقة بفعل السياسات الاستعمارية، كذلك المملكة العربية السعودية تخاف من ازدياد النفوذ السياسي العراقي على حساب دورها الإقليمي.

ثانيا: الرؤية المشتركة لكلا البلدين تجاه العديد من الملفات الإقليمية، وتداعياتها على القضية الفلسطينية.

إن الصراع الثنائي كان واضحاً في لبنان؛ فبعد أن تميزت العلاقات السعودية مع لبنان منذ استقلالها عام 1943 من ناحية، ومن ناحية أخرى تلقيها دعما ماليا وسياسيا من قبل المملكة السعودية منذ عام 1952 بفعل التأثيرات الإقليمية على حكومة لبنان، فقد تراجعت العلاقات الثنائية بفعل السياسة المصرية تجاهها في أعقاب العدوان الثلاثي على جمهورية مصر العربية 1956، وازدادت تراجعا بعد الوحدة المصرية السورية 1958 ومحاولة جمهورية مصر العربية جر لبنان لها (تميم،2013 :108).

ومن هذا المنطلق حدث استقطاب حاد في المنطقة العربية تمثل بصراع بين الحركة القومية التي تقودها الجمهورية المتحدة، وبين تيار يسعى إلى تحجيم دور عبد الناصر بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا والمملكة السعودية التي كانت تشعر بخطر كبير على مستقبلها، فرأت خسارة لبنان لصالح الجمهورية المتحدة مؤشراً لفقدان الأردن ومن ثم العراق (الراهب، 140:2014).

ومن ناحية أخرى اتفقت سياسة البلدين عام 1955 على نبذ المشروع السوري الذي تقدم به وزير الخارجية خالد العظم فيما يخص الميثاق العربي، ولم تنجح محاولاته في ثني الموقفين لصالح مشروعه بل ودعمتا شكري القوتلي في انتخابات الرئاسة السورية على حساب خالد العظم؛ لكي يحققا أهدافهما في إبرام الميثاق العربي (الحوراني، 1889:2000).

ولكن الملاحظ أن توتر العلاقات الملموس لم يصل بهذين القطرين الشقيقين في بداية هذه الفترة بالذات بالقطيعة الكلية، وما كان من توتر ثنائي أحيانا إنما ينم على تنافس خفي تتحكم به معايير المصلحة والتوازنات في المنطقة الإقليمية؛ فما كانت المملكة السعودية والجمهورية المصرية إلا قطبين جديدين في المنطقة يحاولان بكل السبل ترك تأثيرا قوياً لدوريهما، ومحاولة الاستفادة من المتغيرات بعد انتهاء الاستعمار وتغير أوراق اللعبة، ووضع حد لحقبة زمنية طويلة من التحكم والاستغلال واستنزاف الموارد والثروات.

ومن جهة أخرى اتفقت السياسة الثنائية حول العديد من الملفات؛ فدعمت جمهورية مصر العربية حق المملكة العربية السعودية في قضية (البريمي)[2]، ودعمتا الإمامة الإباضية في عمان ضد سلطنة مسقط، وكانت قد شاركت جمهورية مصر العربية ضمن قوات عربية تحت القيادة السعودية في الكويت تم3 إحلالها في عام 1961 عقب انسحاب بريطانيا منها، وبقيت هذه القوات حتى الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في العراق بعد قيام ثورة 1963، كما دافعتا عن عروبة الخليج في وجه الإدعاءات الإيرانية، كما دعمتا الإمارات العربية في الساحل العماني(قاسم، 158:2006).

إن المصلحة السياسية هي التي تجمع وهي ذاتها التي تفرق، ولذلك يلاحظ وقوف جمهورية مصر العربية تارة خلف المملكة العربية السعودية كما هو الحال في قضية البريمي من ناحية، ومن ناحية أخرى وقوفهما معاً في قضايا ذات الاهتمام المشترك كدعمهما للإمامة الإباضية في عمان، والمشاركة المصرية في قوات عربية تحت القيادة السعودية في الكويت بعد انسحاب بريطانيا، ومواجهة الخطر الإيراني ودعم حق الإمارات في الساحل العماني.

وفيما يخص القضية الفلسطينية اتفقت تجاهها سياسة البلدين، وبحسب صحيفة الجريدة اللبنانية التي نشرت في آب/أغسطس 1959 خبرا حول توافق مصري سعودي بخصوص إنشاء حكومة فلسطينية في المنفى، وتم الاتفاق بينهما على بحث هذا الموضوع في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في الدار البيضاء بالمغرب عام 1965، ويلاحظ أن المملكة لم تعلم بنوايا عبد الناصر حول تعيين أحمد الشقيري لزعامة هذا الكيان الجديد وإلا لما وافقت أصلاً على ميلاده (أبونحل، أبوسعدة، 35:2009).

ولذلك دعمت المملكة العربية السعودية في مؤتمر القمة العربي الأول عام 1964 الموقف المصري بشأن تشكيل أجهزة تعبر الكيان الفلسطيني في المنفى أو في داخل الأرض المحتلة، كما اتفقت وجهتا نظريهما حول إبراز الكيان الفلسطيني بوضع ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة الثاني بالإسكندرية في أيلول/سبتمبر من العام نفسه (قاسم، 162:2006).

ولقد وقع اختيار مؤتمر القمة لعام 1964 على أحمد الشقيري لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ باعتباره شخصية مؤثرة بكل الأطراف تقريبا لاسيما جمهورية مصر العربية والمملكة

([2]) قضية البريمي: هي قضية نزاع حدودي بين المملكة العربية السعودية وبين كل من سلطنة عمان وإمارة أبوظبي زمن الاحتلال البريطاني، وتمت تسويتها بمجرد خروج بريطانيا منها؛ فقد تمت تسوية جزء من القضية بين المملكة العربية السعودية مع عمان في عام 1971، وتسوية الجزء الآخر بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1974، وتمتاز المنطقة بموقع استراتيجي واقتصادي مهمين (تميم: 1).

العربية السعودية ، وبالإضافة لكونه شخصية معروفة دوليا بحكم أنه كان سفيرا لسوريا والسعودية في هيئة الأمم المتحدة(هيكل، 16:1996).

فالمملكة العربية السعودية لم تعارض إنشاء الكيان الفلسطيني في حد ذاته، وإنما انحصر اعتراضها في تجاوز الشقيري الصلاحيات الموكلة له، وفي الوقت نفسه تؤمن بحق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه لا أن يفرضوا عليه، فالاعتراض السعودي ليس للكيان في حد ذاته، وإنما لشخص أحمد الشقيري المدعوم من قبل جمال عبد الناصر، ولهذا خشيت من هيمنة جمهورية مصر العربية على هذا الكيان، وبالتالي نكاية في الشقيري والنظام المصري دعمت المملكة حركة فتح الوليدة التي كان أعضائها ينتمون للإخوان والتي تحمل ثأر ضد نظام جمال عبد الناصر(أبو نحل، أبو سعدة،52:2009).

ويتضح مما سبق أن الصراع بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية لم ينتهِ فيما يخص القضية الفلسطينية، ولعل في موافقتها للموقف المصري بالشكل العام على نشأة الكيان الفلسطيني لا يعني انسجامه مع السلوك الفعلي للمملكة التي كانت تنظر إليه على أنه أداة مصرية، ولذلك ذهبت بالاتجاه الآخر من خلال دعم حركة فتح المناهضة للفكر القومي في معالجة القضية الفلسطينية من ناحية، ومن ناحية أخرى ينحدر قياداتها من جماعة الإخوان المناهضة للحكم الناصري، وأرى أن الصراع على قيادة الإقليم دفع لهذا التوجه السعودي.

وقد اختط أحمد الشقيري طريقاً سياسياً مزدوجاً تجاه الصراعات العربية البينية؛ فكان مؤيداً للرئيس عبد الناصر، وفي الحين ذاته كان معارضاً للأنظمة العربية التي تدعى بالرجعية لاسيما الأردن والمملكة السعودية، وظهر في خطاباته يكيل التهم عبر وسائل الإعلام لطرف عربي بعينه، ويمدح الطرف الآخر(عرفات، 19:2005).

ومن هنا تظهر حالة القضية الفلسطينية التي اختزلها أحمد الشقيري في فريق بعينه، وكانت هذه التصرفات بمثابة خطأ إستراتيجي أقحم نفسه فيه، وكان بالإمكان تجاوزه بحكمة ورويه باعتبار أن القضية الفلسطينية لا تقبل التجاذبات السياسية بين الدول العربية من ناحية، ومن ناحية أخرى قبوله وضع القضية الفلسطينية موضع هذه التجاذبات، فلو حشد الشقيري الجهود العربية في صالح القضية الفلسطينية لكان من الممكن أن تلقي القضية حالة من الدعم والزخم السياسي.

وفيما يخص الصراع في اليمن، اختلفت السياستان المصرية والسعودية بالكلية؛ حيث تلقى الإمام البدر الدعم من المملكة السعودية، والأردن، وبريطانيا، بينما تلقى السلال المساعدة من جمهورية مصر العربية، وقد استنفذت السعودية قدرات الجيش المصري بدعمها المتواصل للإمام؛ ولهذا في أيلول/ سبتمبر/1967 التقى جمال والملك فيصل في مؤتمر القمة بالإسكندرية،

وقد ركز البيان الختامي بضرورة حل الخلافات بين مختلف الفصائل اليمنية، ووقف إطلاق النار، وعقد مجلس وطني يضم الملكيين والجمهوريين (الراهب، 146:2014).

وهنالك وثيقة بين الملك فيصل والسفير الأمريكي في جدة (باركر هارت) تبين حالة الملك من الصراع في اليمن؛ حيث يسجل السفير الأمريكي في برقية إلى وزارة الخارجية (وثيقة رقم 36651/ 43 بتاريخ 19/آب/أغسطس/1964) محضر مقابلة بينه وبين الملك " فيصل":-

ومنها"...ثم قال الملك إنه خلال يومين سابقين-13و14-قامت ثلاث طائرات مصرية باختراق المجال الجوي السعودي جنوب شرق جيزان فوق مناطق قبائل الحارث وأبو عريش، وإن هذه الطائرات قامت بعدة دورات على ارتفاعات منخفضة في محاولة ظاهرة للاستفزاز، كما أن معلومات لديه من داخل اليمن تؤكد أن هناك قوات مصرية تتحرك صوب الحدود السعودية.."(هيكل،130:1996).

ويظهر من ذلك حالة القلق والارتباك التي انتابت الملك فيصل مما يحدث في اليمن من ناحية، والمخاطر الناجمة عن التدخل المصري على الأمن القومي للمملكة العربية السعودية من ناحية ثانية، وتوضح الوثيقة مدى التقاطع في المصالح بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وسرده لتفاصيل دقيقة عن التحرك المصري نحو المملكة والغارات المصرية في الأجواء السعودية، ينم على فقدان الملك السيطرة على تصرفاته الإرادية، ويرمي بنفسه بقوة في أحضان حليفته، وكأن لسان حاله يقول: "إن المملكة ومصالحكم فيها في خطر".

ومنها _أيضا_ ما قاله السفير" ثم استجمع الملك كل حيويته ليقول لي: " إنكم يجب أن تبذلوا أقصى جهد للخلاص من هذا الرجل الذي يفتح الطريق للتسلل الشيوعي" وكان يعني (عبد الناصر)، ثم قال: "لماذا تصبرون عليه؟ ألا ترون أنه لا يكف عن مهاجمتكم يوميا، مرة بسبب فيتنام، ومرة بسبب كوبا، ومرة بسبب الكونجو؟ ما الذي يخصه في الكونجو، إن مقترحاته بشأن نزع السلاح في جنيف جاءته مباشرة في شكل تعليمات من موسكو." وأبديت تحفظي، ولكن الملك كان لا يزال يصر على أن "ناصر" يعادينا ويخدعنا، وإننا ما زلنا نحاول استرضاءه، وذكرته بأننا عطلنا توريد القمح إلى مصر طبقا للقانون 480. وعقب الملك: "أوقفوا عنه الطعام تماما وسوف ترون ما يحدث"(هيكل، 130:1996-131).

تتبين هنا محاولة الملك دفع الولايات المتحدة الأمريكية بدخول الحرب؛ باعتبارها حليفة المملكة السعودية، ويحاول أن يستفيد من حالة عداء الولايات المتحدة مع الإتحاد السوفيتي بحجة أن عبد الناصر يُصَّدر الأفكار الشيوعية للمنطقة، وقد استند في ذلك إلى اتفاقات قديمة، ومنها: اتفاق أيزنهاور الذي تم بين الولايات المتحدة والمملكة عام 1957 حول مجابهة الفكر الشيوعي.

ومن هذه الوثيقة يتبين بوضوح مدى حالة الخوف من قبل المملكة العربية السعودية وعلى رأسها الملك فيصل بن عبد العزيز من المد الناصري، وأنه أصبح يشكل خطرا جسيما على الأمن القومي السعودي؛ فلم يعد بالإمكان تجاهل ما يحدث من قبل الصراع الدامي في اليمن على أمن المملكة التي ترى في عبد الناصر أنه يسعى بشكل حثيث على تغيير النظام الملكي السعودي وفقا للوثيقة.

فالملك فيصل كان متوتراً إلى حد ما في مناقشة السفير عن الوضع وآليات مواجهة المملكة له، وكان تحريض الملك للولايات المتحدة عبر سفيرها واضحاً لمواجهة عبد الناصر لدرجة أنه لا يأبه بتجويع الشعب المصري، ومنع القمح عنه تماما مقابل إسقاطه، وتدل الوثيقة على حالة القلق البالغ لدى الملك من التطورات السريعة في محيط المملكة على النظام الملكي ذاته.

وقد لاقت جمهورية مصر العربية دعماً من قبل الاتحاد السوفيتي وحسب بعض المصادر التي تفيد بأن جمهورية مصر العربية استخدمت أكثر من مرة الأسلحة الكيميائية ضد أنصار الملكية في الكهوف والجبال في اليمن؛ حيث إن الحرب التقليدية غير فعالة مع حرب العصابات الموجودة هناك، ولذلك استخدموا الغاز المسيل للدموع، وغاز الخردل، وغاز الفوسجين، وقد درب الاتحاد السوفيتي الضباط المصريين في أكاديمية تابعة للجيش الأحمر بالإضافة لعلماء ألمان شرقيين أسهموا _أيضا_ بتدريب الجيش المصري عام 1960 (Shoham، 1998:1).

إن دخول جمهورية مصر العربية في الحرب الأهلية اليمنية من أجل محاربة المملكة العربية السعودية وأنصارها في اليمن ساهم في إفلاس جمهورية مصر العربية، وإضعاف الجيش المصري، ودخوله حرب 1967غير مهيأ لها (القدس العربي، 2012، نت).

فسياسة التضارب بين جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية دفعت السلوك السياسي لكلا البلدين بالتغير والتحول؛ فتارة نحو التقارب وأخرى نحو الصدام، ويرجع عدم الاستقرار السياسي إلى عامل المصلحة؛ فعندما رأوا في العراق منافساً إقليمياً اتحدتا في مواجهته، وعندما بدأ المد القومي الناصري بتحقيق إنجازات على أرض الواقع باتجاه الوحدة العربية ذات البعد الاشتراكي، وتمثل ذلك بالوحدة مع سوريا ومن ثم انضمام اليمن لها ساهم في تحول السلوك السعودي إلى سلوك عدائي نحو الجمهورية العربية المتحدة؛ لأن سياستها قد تقضي على الوجود الملكي السعودي؛ فكانت ردة فعله قوية، وحربه لمخططات عبد الناصر حرب حياة أو موت، وفي المقابل كان يسعى إلى تحقيق حلمه العربي في الوحدة ذات البعد القومي بكل السبل والوسائل؛ فكانت النتيجة الفشل لاصطدامه بفكر مختلف تماما معه؛ ما أسهم في إدخاله في صراعات عديدة استنزفت قدراته وإمكاناته وكانت اليمن مثالا حيا على ذلك.

وعلى صعيد الوضع الداخلي السعودي كانت لهذه السياسات الثنائية تداعيات؛ حيث إن الخطر الناصري انعكس على الوضع الداخلي بين الملك سعود وأخيه فيصل، وقدم مجموعة من الأمراء، وعلى رأسهم الأمير فهد إنذاراً للملك بتسليم السلطة إلى فيصل، وطالبوه بتنحية المتورطين بمحاولة اغتيال عبد الناصر عام 1958، وتحت تأثير القومية العربية انقسم البيت الحاكم إلى ثلاثة تيارات، وهي: (تيار الملك وتيار فيصل وتيار طلال) الذي أجبر على الاستقالة من الوزارة، وتحت ضغط الحكومة الجديدة سافر لجمهورية مصر العربية، وشكل معارضة أطلق عليها (الأمراء الأحرار) وبقيت فترة تهاجم المملكة العربية السعودية حتى تمت تسوية خلافاتهم، ومن ناحية أخرى تخلص الأمير فيصل من الملك سعود في عام 1964(تميم، 330:2005).

ولهذا تعد الخلافات الداخلية دليلاً على تأثر المملكة بالمتغيرات الإقليمية ذات البعد القومي الذي يقوده عبد الناصر، فسوء سياسة الملك سعود الداخلية والخارجية، وعدم القدرة على التعامل معها من ناحية، والتخوف على النظام الملكي من ناحية أخرى دفعت باتجاه القيام بانقلاب أبيض ضد الملك سعود وتعيين أخيه الأمير فيصل بدلاً منه.

المبحث الثاني

تطور العلاقات المصرية السعودية (1965- 1981)

تقديم

يحتوي هذا المبحث على العديد من الأحداث المهمة ذات البعد العربي العربي، والعربي (الإسرائيلي)، وبخاصة تلك التي تتضمن الصراع العربي (الإسرائيلي)، ومن أبرزها قضية تحويل مجرى نهر الأردن وتداعياتها على الأمن العربي، وتخلل المبحث _أيضا_ الصراع العربي (الإسرائيلي) فيما يخص القضية الفلسطينية، وشمل التعاطي مع الصراعات العربية الأخرى.

وسيشير المبحث للمبادرة السودانية في الخلافات المصرية السعودية بشأن اليمن، والموقف السعودي منها، وسيوضح تعاطي الطرفين في القمة العربية لعام 1965 العديد من القضايا العربية، وعلى وجه التحديد القضية الفلسطينية، وكذلك سيظهر موقف المملكة العربية السعودية من العدوان (الإسرائيلي) في حزيران 1967، كما سيفند الوثيقة السعودية بين الملك فيصل والرئيس الأمريكي جونسون، وما لها من أثر مباشر أو غير مباشر من العدوان (الإسرائيلي)، وسيستعرض- أيضا – المبحث أهمية مؤتمر الخرطوم لعام 1967 في التقاء الموقفين.

كما سيتناول الموقف الثنائي من الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 وتداعياتها، وكذلك موقفهما من المبادرات السلمية التي طرحت سواء من قبل منظمة التحرير في عام 1968، أو مبادرة الملك حسين لعام 1969، ومدى تعاطي البلدين من اقتراحات سايروس فانس في عام 1977 الخاصة بالقضية الفلسطينية، وأوضح الموقف السعودي من زيارة الرئيس محمد السادات لـ(إسرائيل)، ومن اتفاقية كامب ديفيد بين جمهورية مصر العربية و(إسرائيل) لعام 1978، وما ترتب عليها، وتطرق كذلك لتعاطي البلدين مع ملف منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان في عامي 1981و1982، وأسباب انعقاد قمة فاس الثانية في عام 1982، وسيطرح كذلك المبادرات السلمية كمبادرة الرئيس الأمريكي ريغان، والتي انطلقت منها المبادرة السعودية للسلام، والموقف المصري منها.

أولا: حالة التعاون المصري السعودي بشأن تحويل مجرى نهر الأردن.

اجتمع رؤساء الحكومات العربية ووزراء الخارجية والدفاع العرب في القاهرة في عام 1965 بخصوص المشروع العربي لتحويل مجرى نهر الأردن، وعندما قررت القيادة العربية الموحدة دخول القوات العراقية والسعودية المتمركزة خارج الحدود الأردنية إلى داخل المملكة، لتدعيم قوة الجيش الأردني في مواجهة أي عدوان (إسرائيلي) تحديا للمشروع العربي، ولكن الأردن رفض ذلك؛ ما دفع الفريق علي عامر لتقديم الشكوى للرئيس المصري عبد الناصر، وما له من أثر

على الخطة الموضوعة، ومن ناحية أخرى تم رفض الطرح السوداني من قبل السعودية بشأن اليمن؛ حيث اعتبرت أن موضوع اليمن داخلي ورفضت التدخل الخارجي (الشقيري:2005،72).

وما يثير الجدل ويعمق الرؤية للحالة المصرية السعودية مكامن الالتقاء والاختلاف بين السياستين في الوقت نفسه؛ فقد اتفقت جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في موضوع القيادة الموحدة فيما يخص تحويل مجرى نهر الأردن، بل ساندت جمهورية مصر العربية المملكة العربية السعودية بضرورة دخول القوات السعودية والعراقية إلى الأراضي الأردنية، فالحاجة القتالية تتطلب موقفا متضامنا مع القيادة الموحدة التي كانت تشرف على هذه القوات، ولكن في المضمار ذاته تتبين الحدية في العلاقة الثنائية على المستوى الخارجي في قضية اليمن عندما طرح الوزير السوداني مبادرة لحل خلافتهما من ناحية.

وعندما تم انعقاد مؤتمر القمة العربية في عام 1965 بالدار البيضاء تحدث الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن مشكلة تحويل مياه نهر الأردن؛ باعتبارها الدافع الرئيس وراء انعقاد المؤتمر، وأنه يجب أن لا تصرفهم عن المسار الحقيقي وهو مواجهة الاستعمار بشكليه القديم والحديث (الموسوعة الفلسطينية ،1984، نت).

وبين استعدادات الجيش المصري، وعن عقده لصفقة كبري مع الاتحاد السوفيتي، وعن مدى إعداد جمهورية مصر العربية للمعركة المصيرية مع (إسرائيل) كما لو كانت وحدها، ولكن في الوقت نفسه لا يمانع من دعم عسكري من أي طرف كان من ناحية، ومن ناحية أخرى عبر الملك فيصل عن ضرورة عدم نسيان دول العالم الإسلامي لقضية فلسطين، وأن المملكة العربية السعودية جاهزة للقيام بأي عمل يتم التفاهم فيه مع الدول الإسلامية، وكانت هذه الكلمة ركيزة لعقد مؤتمر إسلامي أثار جدلاً بين الرياض والقاهرة وعدد من العواصم العربية(الشقيري:2005،116).

وفي هذا الأمر تتضح الرؤية باتجاه التضاد في المواقف الثنائية لكلا البلدين، ويظهر عبد الناصر ضمنيا أنه ليس بحاجة أحد في حربه مع (إسرائيل) خاصة أن جمهورية مصر العربية تتواجد في هذه الأثناء في المستنقع اليمني، ويلاحظ من ذلك أن قول الرئيس المصري فقط للاستهلاك الإعلامي؛ فمن الناحية الإستراتيجية في التخطيط تكاد تكون منعدمة؛ حيث تعلم جمهورية مصر العربية جيداً أنها لا تستطيع وحدها إنجاز النصر لسبب بسيط، وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف خلف (إسرائيل) بكل إمكانياتها، وفي هذا الإطار من باب أولى أنها لا يمكن فتح جبهة أخرى إضافة إلى الجبهة اليمنية.

وهنا يطرح الباحث تساؤلاً، وهو: كيف تريد جمهورية مصر العربية فتح جبهة أخرى مع (إسرائيل) بينما الجبهة اليمنية مفتوحة وبتواجد أعداد كبيرة من الجيش المصري؟ وفي الوقت

نفسه توجه الموقف السعودي نحو العالم الإسلامي في حل قضية فلسطين قد يفيد بالتأزم الفكري في حل القضية الفلسطينية الذي انبثق عنه انقسام سياسي في الرؤية والآليات.

ويظهر من ذلك أن المملكة السعودية كانت تهدف من هذا الحلف إنشاء محور يدعم توجهها الفكري المناهض لفكر عبد الناصر، وتحجيم امتداداته السياسية والعسكرية، وفي الوقت ذاته تحافظ على وجودها الملكي، ونفوذها السياسي في المحيط، ومن ناحية أخرى هدفت سياستها لدعم حليفتها الولايات المتحدة التي ترغب باحتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة وتقييد دور حلفائه، وتعزيز نفوذها في المنطقة العربية؛ فالتقت المصلحة السعودية الأمريكية؛ حيث كانت المملكة تهدف للقضاء على النفوذ الناصري، وكانت الولايات المتحدة تهدف للقضاء على النفوذ السوفيتي.

ثانياً: أثر المصالح السعودية الأمريكية على علاقاتها مع جمهورية مصر العربية.

لقد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية المملكة العربية السعودية عندما وقفت في وجه جمهورية مصر العربية بعد قيامها بالإغارة على بعض القرى السعودية في حرب اليمن في عام 1966، بهدف منع المد الناصري(أبو رجيلة: 2010، 32).

يعد التدخل الأمريكي لصالح المملكة مرتبطاً بمصالحها فيها، فلا يوجد في السياسة الداخلية ركائز للعاطفة في العلاقات، ولذلك كانت تنظر للصراع من بعيد وتركته صراعا مصرياً سعودياً طالماً هو في اليمن، وفي الوقت نفسه بعيداً عن مصالحها الإستراتيجية، ولكن عندما فكرت جمهورية مصر العربية في نقل المعركة إلى أرض المملكة العربية السعودية تدخلت لمواجهة الاعتداءات المصرية؛ لأنها بدأت تهدد المصالح الأمريكية.

وفي هذا الإطار يتبين أن هنالك وثيقة أرسلها الملك فيصل إلى الرئيس الأمريكي جونسون (وهي وثيقة حملت تاريخ 27/كانون الأول/ ديسمبر/1966 كما حملت رقم 342 من أرقام وثائق مجلس الوزراء السعودي) وفيها يقول الملك ما يلي:-

"...أن مصر هي العدو الأكبر لنا جميعا، وأن هذا العدو إن ترك يحرض ويدعم الأعداء عسكريا وإعلاميا، فلن يأتي عام 1970- كما قال الخبير في إدارتكم السيد كيرميت روزفلت- وعرشنا ومصالحنا في الوجود..." (التيار القومي العربي،2013،نت)

وبناءً على ما سبق يتبين مدى التخوف السعودي من التمرد الناصري على الوجود الملكي السعودي ذاته، ولذلك يصف الملك جمهورية مصر العربية بالعدو الأكبر، فلم يكن _وفقاً للوثيقة_ الصراع في اليمن سوى صراع على الوجود، وبات هذا الصراع يشكل خطراً على الأمن القومي السعودي، فاليمن بالنسبة للمملكة عمقها الإستراتيجي، وفي ذات الوقت توضح الرسالة مدى تشابك المصالح بين المملكة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

ويقترح الملك فيما يخص مصر وفقا للوثيقة"...أن تقوم أمريكا بدعم (إسرائيل) بهجوم خاطف على مصر تستولي به على أهم الأماكن حيوية في مصر؛ لتضطرها بذلك، لا إلى سحب جيشها صاغرة من اليمن فقط، بل لإشغال مصر بـ(إسرائيل) عنا مدة طويلة لن يرفع بعدها أي مصري رأسه خلف القناة..." (التيار القومي العربي، 2013، نت).

ويظهر من هذا المقترح مدى حالة التشنج التي يعيشها النظام السعودي، وتؤكد الوثيقة على المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وكذلك المصالح المشتركة الضمنية مع إسرائيل؛ فكانت المملكة وفقا للوثيقة توزع الأدوار بينها وبين حليفاتها؛ حيث تريد توجيه ضربة قوية لجمهورية مصر العربية تشل إمكاناتها، وقدراتها، وبالتالي تتجنب المخاطر المحتملة على أمنها، وسيادتها، وفي ذات الوقت تقدم الدعم والمعونات لها؛ لكيلا تدان سياساتها سواء في الشارع السعودي أو الشارع العربي.

ويقترح _أيضا_ أنه "...لا بد من الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة، كي لا يبقى للفلسطينيين أي مجال للتحرك، وحتى لا تستغلهم أية دولة عربية بحجة تحرير فلسطين، وحينها ينقطع أمل الخارجين منهم بالعودة، كما يسهل توطين الباقي في الدول العربية"(التيار القومي العربي،2013، نت).

ويتضح من هذا المخطط المتكامل هو أن المملكة العربية السعودية تود حفظ مصالحها، واستقلالية كيانها بكل الوسائل الممكنة، وما تقدمه من نصح وإرشاد لحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية إلا للمحافظة على تلك المصالح.

وفي هذا السياق عندما شنت (إسرائيل) عدوانها على الدول العربية في حزيران/يونيو 1967، وترتب على ذلك إحتلالها شبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة، والضفة الغربية، ومرتفعات الجولان السورية، وقفت المملكة العربية السعودية موقفاً من العدوان، وقد عبر الملك فيصل _أثناء زيارته لبريطانيا_ عن وقوف المملكة إلى جانب شقيقاتها العربيات في حقوقهم المشروعة من (إسرائيل)، بل ووضعت المملكة _أيضا_ قواتها المسلحة في حالة استعداد لمواجهة (إسرائيل)(مقبل:201).

وفي مؤتمر قمة الخرطوم الرابع بتاريخ 29/آب/أغسطس/1967 ، وعقد على إثر الهزيمة العربية، وأقروا الملوك والرؤساء عدة قرارات، ومنها: التزام الدول العربية القادرة على دعم الدول المتضررة، وهي: جمهورية مصر العربية والأردن بإستثناء سوريا، ويكون الدعم سنويا حتى إزالة آثار العدوان، وقد تكفلت المملكة السعودية بدفع 50 مليون جنيه إسترليني (الموسوعة الفلسطينية،1984، نت).

إن موقف السعودية ينسجم تماما مع الوثيقة سالفة الذكر؛ حيث أدانت العدوان، وفي الوقت نفسه قدمت الدعم والمساعدات المالية وفق المقولة التي ذكرها الملك في رسالته: "ارحموا شرير قوم ذل"(التيار القومي العربي،2013، نت).

وهذا يدل على ازدواجية السلوك السياسي السعودي وفقا لمصالحه؛ فتارة يحارب جمهورية مصر العربية في اليمن، وأخرى يدين العدوان (الإسرائيلي) التي تعرضت له جمهورية مصر العربية، ويقدم دعما ماليا لها، ومن ناحية أخرى عندما يتم استبعاد سوريا من الدعم _وهي من الدول التي وقع عليها العدوان_ يتبين وكأن لسان حالها نظرية فرق تسد.

وفي المؤتمر نفسه انسحبت جمهورية مصر العربية من اليمن؛ حيث تم الاتفاق بين الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر، وفور انتهاء انسحاب الجيش المصري حدث انقلاب ضد السلال، ولم يتوقف القتال بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي إلا بخروج أسرة حميد الدين من المملكة العربية السعودية في أواخر عام 1969؛ حيث تم دمج بعض أنصار النظام الملكي في الوزارة اليمنية الجديدة؛ لإنهاء الصراع الدائرة (ياغي، 78:1995).

فهذا الموقف الذي أصاب العرب بنكبة ثانية قد يعبر عن حالة التذبذب السياسي، وقد يعبر _في الوقت نفسه_ عن حالة التضامن العربي وقت الأزمات ولو من الناحية النظرية، ولكن ما حدث من تطورات كبيرة أسهمت باحتلال (إسرائيل) أكثر من دولة عربية يضع الموقف السعودي موضع الشبهة لو لم تأخذ موقفا من هذه الحرب؛ فالعدوان لم يتعلق بجمهورية مصر العربية وحدها؛ ولذا صوابية الموقف السعودي ما اختارته من مواقف ضد العدوان لاسيما وأنها كانت في بلد أجنبي كبريطانيا، فأي موقف يحسب لها أو عليها، ومن جهة أخرى قد تكون دوافعها وفقا للظروف الذي يمليه عليها الشارع السعودي والعربي، وفي الوقت نفسه يبرز ما بين الوثيقة _سابقة الذكر_ والعدوان (الإسرائيلي) في عام 1967 من انسجام كلي.

ثالثاً: طبيعة العلاقات المصرية السعودية في الساحة اللبنانية وأثر ذلك على القضية الفلسطينية.

وجدت المملكة السعودية المجال متاحاً أمامها على الساحة اللبنانية في أعقاب هزيمة جمهورية مصر العربية في حزيران/ يونيو 1967، وذلك لشغل الفراغ السياسي بعد التراجع النسبي للدور المصري فيها، وما يلفت الانتباه أن السعودية اقتربت من الساحة اللبنانية بحذر، وتنامى حضورها بشكل كبير بعد العزلة التي أحاطت جمهورية مصر العربية بفعل المفاوضات التي حققتها مع (إسرائيل) (تميم، 109:2005).

وهذا التوجه السعودي على الساحة اللبنانية في هذه الأثناء _أي بعد تغير الظروف الإقليمية في غير صالح جمهورية مصر العربية _ يدلل على أن الحرب الباردة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية لم تنتهِ، وتم فتح جبهة قديمة جديدة في الصراع السياسي بين نظامين مختلفين في الطبيعة والفكر، وما دل على موقف المملكة من العدوان سابقا يبين أن وقوفها كان استثنائيا.

وفي السياق نفسه حينما نشب القتال في لبنان بين المجموعات الفلسطينية والميليشيات المسيحية في نيسان/إبريل 1975، وقد انقسم لبنان؛ ففريق يدعم الفلسطينيين، وفريق آخر يدعم المسيحيين، وكان لكلا الفريقين، أوصياء خارجيون، وقد اعتمدت منظمة التحرير على السعودية لتدعمها سياسيا، وفي الوقت نفسه دعم الرئيس المصري أنور السادات المنظمة؛ ليقضي على طموح الأسد في لبنان، وكان يهدف من وراء هذه الخطوة حفظ التوازنات في المنطقة، بينما تلقى المسيحيون الدعم الدبلوماسي من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية(كيسنجر، 906:2010).

وقد حذرت السعودية أن تقسيم لبنان سيكون له عواقب وخيمة على العلاقات اللبنانية السعودية، ودعمت الدول العربية التوجه السعودي، وفي أواخر كانون أول/ديسمبر أعلن الملك السعودي عن تأييده لجهود الوساطة السورية في لبنان، وعندما أرادت (إسرائيل) أن تمنع التدخل الخارجي في لبنان ردت القاهرة في كانون ثاني/ يناير عام 1976 أن جمهورية مصر العربية لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما تحولت (إسرائيل) تجاه لبنان، ولقد لعبت سوريا دوراً في إنهاء الأزمة اللبنانية (كيسنجر،2010 :907).

والملاحظ أنه التقت الرؤية السياسية لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بشأن الأزمة اللبنانية، ومنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة المسيحيين، وإن اختلفوا _ضمنيا_ قليلا بشأن دور سوريا بلبنان إلا أنهم اتفقوا على الخطوط العريضة، وهي إعادة الاستقرار إلى لبنان؛ فلبنان موحد يبقى جزءا في قلب التضامن العربي بعكس لبنان منقسم.

وقد حاولت الدول العربية تطويق الأزمة اللبنانية لمنعها من التدويل، ولذلك انعقدت قمة سداسية في الرياض بتاريخ 6/تشرين أول/أكتوبر/ لعام 1976؛ حيث حضرت كل من جمهورية مصر العربية وسوريا ولبنان والكويت ومنظمة التحرير، وخرج المجتمعون بتوصيات أهمها: وقف إطلاق النار، وتعزيز قوات الردع العربية في لبنان، وتنفيذ اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير ولبنان، وعقد مؤتمر قمة في القاهرة بتاريخ 25/ تشرين ثاني/ نوفمبر صادق على قرارات مؤتمر الرياض، ومن ناحية أخرى تكونت قوات الردع من ثلاثين ألف من القوات السورية وقوات رمزية عربية، وسرعان ما انسحبت القوات العربية وبقيت القوات السورية وحدها(أبورجيلة، 79:2010).

وهنا يلتقي السلوك السياسي المصري والسلوك السياسي السعودي في سبيل إنهاء الأزمة اللبنانية، ويدل ذلك بوضوح على التقاء المصالح الثنائية بين الطرفين، فيظهر من كون الاجتماعات التي تنطلق من البلدين مدى دوريهما وثقلهما في المنطقة الإقليمية بعكس حالة التجاذبات بينهما التي تزيد من الفجوة في السياسات والمصالح، وتعمق الانقسام، وتنمى حالة الضعف العربي.

رابعاً: التعاطي المصري السعودي من المشاريع المقترحة لمعالجة القضية الفلسطينية.

قدمت منظمة التحرير الفلسطينية مشروعا في عام 1968 يتضمن إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش في كنفها المسلمون والمسيحيون واليهود على قدم المساواة، ثم قدمت طرحاً آخر في عام 1974 هو مشروع (النقاط العشرة)، ومضمونه قيام كيان فلسطيني على أي شبر يتم تحريره من الأرض، وعلى إثره جاءت مبادرة ولي العهد السعودي فهد بن عبد العزيز، وفي عام 1988 قدمت منظمة التحرير مبادرة سميت بـ (مشروع السلام الفلسطيني)، ولاقت تأييدا دولياً وعربياً، ولكن الظروف الدولية لم تسمح بأكثر من ذلك (عباس، 7:1992).

كما قدم الملك حسين مبادرة سلام تجاه (إسرائيل) سميت بمشروع النقاط الست أثناء تواجده في واشنطن بدعوة من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، وطرح أفكاره أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن 1969، وأكد الملك أن هذه الأفكار يطرحها باسمه وباسم رئيس الجمهورية المتحدة عبد الناصر الذي فوضه بذلك، ويعتمد مشروعه على قرار الأمم المتحدة 242 لعام 1967، وجاء الموقف الرافض من منظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا، واليمن، بينما أيدته لبنان، ووقفت الدول العربية الأخرى صامتة لاسيما السعودية (مصطفى، 65:1994).

ويظهر من ذلك التغير الملحوظ في السلوك السياسي المصري لينحرف ضمنيا إلى المحور السعودي في كيفية طرح السياسات الإقليمية، وبالتالي إلى الدائرة الأمريكية، ولذلك جاء الموقف السعودي مؤيداً ضمنياً، وفي ذلك إشارة إلى صمته؛ لأن تلك السياسات تتمشى مع مصالح المملكة السعودية، ويبدو من ذلك أن جمهورية مصر العربية خرجت من السياسات العدوانية تجاه المملكة التي قادتها خلال الفترة السابقة، ومن جانب آخر ابتعاد جمهورية مصر العربية عن الخط السوفيتي مصلحة سعودية أمريكية.

وعندما اقترح سايروس فانس على جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية عام1977 أن تتعامل منظمة التحرير مع القرار 242، وتضع تحفظاتها مقابل قبول الولايات المتحدة الأمريكية فتح حوار معها، ورفضت المنظمة القرار؛ لاعتباره القضية الفلسطينية قضية لاجئين، ولقد قام وزيرا الخارجية المصري والسعودي بصياغة مقترح تقدم به الفلسطينيون يحول قضية فلسطين من قضية لاجئين إلى قضية شعب له حقوق مشروعه (عباس، 29:1994).

ويتبين مما سبق أن المصالح الثنائية لكلا الدولتين أسهمت بالتقارب في السياسات، وبالتالي أصبح الفكر السياسي مشتركاً في العديد من القضايا العربية لاسيما القضية الفلسطينية، وهذا ما سعت إليه المملكة العربية السعودية عبر السنوات السابقة لتتحول جمهورية مصر العربية من دولة معارضة للفكر السياسي السعودي إلى دوله منسجمة تماما معه، وبشكل عام تغير السياسة المصرية من حالة التقارب مع الاتحاد السوفيتي، وسيرها وفق رؤية الولايات المتحدة الأمريكية حليفة المملكة السعودية هو انتصار للسياسة السعودية في صراع رسم السياسات وصناعة المحاور الذي قاده الرئيس السابق عبد الناصر، وعلى ما يبدو أن السياسة المصرية تغيرت بالكلية في زمن الرئيس أنور السادات وأصبحت تسير مصالحها ضمن الحلف السعودي الأمريكي.

خامساً: تداعيات اتفاقية كامب ديفيد على العلاقات الثنائية.

عقد مؤتمر قمة بالعراق عام 1978، ومن قراراته: رفض اتفاقية كامب ديفيد، ونقل مقر الجامعة من جمهورية مصر العربية، وتعليق عضويتها ومقاطعتها، ولقد شاركت في هذا المؤتمر عشر دول ومنظمة التحرير الفلسطينية (أبورجيلة، 84:2010).

وبهذا الشأن جاء توافق موقف المملكة السعودية مع الجامعة العربية بخصوص عزل جمهورية مصر العربية بعد زيارة الرئيس محمد أنور السادات إلى فلسطين المحتلة. (خميس، 1273:2000).

ويبدو من تلك الخطوة الجريئة التي أخرجت السياسة العربية عن قواعدها التقليدية في العداء لـ(إسرائيل)، وبالتالي تجاوزت ما يعرف بالخطوط الحمراء؛ ولذا تعد القطيعة العربية ردة فعل طبيعية؛ حيث لم تكن البيئة السياسية العربية متهيئة مطلقا لمثل هذا التغيير، وبالنسبة للموقف الرسمي السعودي انسجم تماما مع الموقف العربي، ولربما يرجع ذلك إلى خشيته من الشارع السعودي الذي يمثل عمقا خاصا بفعل المقدسات الموجودة في المملكة، ولربما _أيضا_ لو انتهجت نهجا مغايرا لتعرضت لحملة إعلامية قد تفقدها السيطرة على الشارع السعودي خاصة أن الشارع العربي لم يستسغ مثل هذه الخطوة.

ولقد كانت مبادرة الرئيس محمد السادات بزيارته دولة (إسرائيل) التي تمت في 1977، والمباحثات الثنائية بين البلدين، وما ترتب عليها من توقيع اتفاقية كامب ديفيد بتاريخ في 1978 سببا في إعلان القطيعة العربية مع جمهورية مصر العربية وعزلها من خلال قمة بغداد (عباس، 5:2001).

ولقد سببت الزيارة صراعا داخل النظام السعودي؛ فكان ولي العهد السعودي فهد يعارض قطع العلاقات مع جمهورية مصر العربية، بينما الأمير عبد الله رئيس الحرس الوطني، والنائب

الثاني لرئيس مجلس الوزراء يناوئ سياسة السادات، ولهذا رفض الأمير فهد حضور قمة بغداد، وحضر مكانه سعود الفيصل الذي حاول تخفيف حدة الموقف تجاه السادات وفقا لتوجيهات الأمير فهد، وفي النهاية خضعوا لقرار مقاطعة جمهورية مصر العربية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، وعندما عاد الأمير سعود اتهمه الأمير فهد بتنفيذ إرادة الأمير عبد الله؛ فرفض قرارات قمة بغداد؛ بل وقرر السفر إلى إسبانيا بحجة العلاج للتهرب من استحقاقاتها بشأن اتخاذ موقف من اتفاقية كامب ديفيد التي تم الإعلان عنها بتاريخ 26/آذار/مارس/1979 (القحطاني،1988:273).

وبناءً على ما سبق يتبين وجود فجوة سياسية في داخل الأسرة الحاكمة في النظام السعودي بين الأمراء أنفسهم ضمن من يرى ضرورة المحافظة على المصالح مع الولايات المتحدة، وبين من يرى ضرورة الإلتزام بسياسة التضامن العربي في تحقيق المصالح السعودية، ويدل هذا الانقسام على صراعات داخلية خطيرة، فلم يعد الصراع بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية كما هو المعتاد بل إن قيام السادات بهذه الخطوة كشفت عن حالة الصراع الداخلي المتراكمة، والتي أظهرت أن هنالك خلافات داخلية عبر السنوات الماضية خاصة فيما يخص علاقات المملكة السعودية بالولايات المتحدة وتعاطيها مع القضايا العربية لاسيما القضية الفلسطينية، وهذا التيار المعارض في داخل النظام الحاكم يظهر حالة التذمر من السياسات السعودية الخارجية.

سادساً: الموقف المصري السعودي من المبادرات السلمية في عام 1981.

قامت تحركات دبلوماسية باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ومجلس الأمن لوقف إطلاق النار في الحرب (الإسرائيلية) على لبنان في 1981، وكان هنالك ترقب من منظمة التحرير الفلسطينية للمحادثات الثنائية بين الرئيس المصري أنور السادات، وبين الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بهذا الشأن، ومن جهة ثانية قدم اجتماع وزراء الدفاع للدول العربية في تونس توصياتهم بضرورة تقديم الدعم المادي لمنظمة التحرير، وهنا استخدمت المملكة السعودية ضغوطا اقتصادية على الولايات المتحدة لتضع حداً للوضع في لبنان (القصاص، 2007:102).

ويظهر من تلك الحرب أن هنالك انسجاماً على المستوى الإقليمي والدولي في الموقف العربي لاسيما بين الموقفين السعودي، والمصري، حيث بادرا باستغلال جهودهما في وقف العدوان سواء من ناحية سياسية أو اقتصادية؛ فعلى الرغم من العزلة العربية لجمهورية مصر العربية إلا أنه تضافرت الجهود العربية رغم أنها لم تسر في طريق واحد أو من مصدر واحد؛ فكانت الجهود المصرية فردية بينما الطرف العربي الآخر _ومنه المملكة العربية السعودية_ كان يسير ضمن رؤية عربية مشتركة.

ومن جهة أخرى انعقدت قمة عربية عام 1981 في مدينة فاس المغربية، وقدم ولي العهد السعودي الأمير فهد مبادرة سياسية لحل الصراع العربي (الإسرائيلي) ولكنها فشلت، وتم تأجيلها. وعقدت قمة عربية أخرى في مدينة فاس عام 1982 ساهمت في عقدها ظروف دولية معينة، ومن هذه الظروف: العدوان (الإسرائيلي) على لبنان في حزيران 1982، وخروج منظمة التحرير من لبنان، ومشروع رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان الأرض مقابل السلام، ومنها انبثقت مبادرة ولي العهد السعودي التي تهدف لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية(عباس، 5:2001).

ورغم تغيب جمهورية مصر العربية عن قمة فاس الأولى إلا أنها أيدت المبادرة، وقد سحبت المملكة السعودية مبادرتها في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه نتيجة للضغوط التي مورست عليها، وبينت أن سحب المشروع جاء لعدم وجود إجماع عربي عليه، وأنها مع أي بديل يحقق هذا الإجماع، وعلى ما يبدو عدم نجاح القمة لوجود خلافات عربية لاسيما الموقفين السوري والفلسطيني الذي رأى _على لسان فاروق القدومي_ أن الأجواء غير مهيئة للتقدم بمبادرة سلمية، وأن منظمة التحرير الفلسطينية ترفض المبادرة خاصة البند السابع فيها، بينما تم إقرار مبادرة ولي العهد فهد في فاس 1982(المركز الوطني الفلسطيني–وفا،2011،نت).

ويتبين مما سبق محاولة جمهورية مصر العربية أن يكون لها دور مؤثر في المحيط العربي، وملفاته الشائكة، وعلى الرغم من تغيب جمهورية مصر العربية عن الساحة العربية نتيجة لتعليق الجامعة العربية عضويتها بسبب إقدامها نحو عقد اتفاقية سلام مع (إسرائيل) إلا أنها شجعت المبادرات الهادفة لإعادة النظر في السياسة العربية؛ لكي تثبت صوابية موقفها تجاه هذا الخط من جهة، ومن جهة أخرى لتعود مرة أخرى لتلعب دورها الإقليمي؛ ولذلك أيدت المبادرة السعودية سواء مبادرتها الأولى أو الثانية في فاس.

المبحث الثالث

تطور العلاقات المصرية السعودية (1982- 1999)

تقديم

يمر هذا المبحث بالعلاقات الثنائية في الفترة 1982- 1999؛ حيث سيتناول كيفية تعاطي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية مع القضية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية قبيل الغزو (الإسرائيلي) للبنان عام 1982، ومن ثم بعده أيضا، وبالتالي التحرك السعودي والمصري الفرنسي تجاه تقديم مبادرة لوقف العدوان، وإبراز موقفهما من المبعوث الأمريكي فيليب حبيب للمساهمة في حل خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت.

وسيستعرض المبحث الجهود السلمية السعودية في قمة فاس عام 1982، والموقف المصري منها. وسيوضح الموقفين المصري والسعودي من معاهدة السلام بين (إسرائيل) ولبنان في عام 1983، ومقارنتها باتفاقية كامب ديفيد من حيث ردة الفعل عليها، ومن ثم سيتطرق الباحث لعودة جمهورية مصر العربية للصف العربي في عام 1987 والموقف السعودي منها، وتبيان التطور السياسي الملحوظ في عام 1989 في تاريخ العلاقات بين البلدين.

كما سيظهر موقف البلدين تجاه الحرب العراقية الإيرانية، والتطرق للموقف الثنائي من الأزمة العراقية الكويتية في عام 1990، وما ترتب عليها من غزو عراقي للكويت، وسيلمح الموقف الثنائي من إعلان دمشق بتاريخ 6 آذار/مارس/1991 ، وأيضا سيبين كيفية التعاطي مع المبادرات المختلفة لمعالجة النزاع العراقي الكويتي.

وسيتناول المبحث على صعيد القضية الفلسطينية الدورين المصري السعودي من عملية السلام تجاهها وفي المنطقة بشكل عام، ومنها: التعاطي مع مبادرة السلام الفلسطينية في عام 1988، وسيتناول الموقف الثنائي من المبادرات السلمية فيما بعد ومنها مبادرة الرئيس الأمريكي بوش ومؤتمر مدريد في عام 1991.

أولاً: الموقف المصري السعودي من الوجود الفلسطيني في لبنان قبيل الغزو (الإسرائيلي) في عام 1982 وبعده.

وعدت المملكة السعودية منظمة التحرير الفلسطينية قبيل الغزو (الإسرائيلي) للبنان عام 1982 بإثارة مسألة الغزو مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما أكدت جمهورية مصر العربية لمنظمة التحرير بأنها ستقدم الدعم الدبلوماسي المطلوب إن حدث أي عدوان، وطلبت من المنظمة عدم إحراجها بالمشاركة العسكرية، ولكن الملاحظ أثناء الحصار (الإسرائيلي) على

منظمة التحرير في بيروت 1982 عدم تلقي القائد ياسر عرفات أي اتصالات عربية سوى اتصالاته اليومية مع العاهل السعودي (القصاص،2007: 204).

ومن الملاحظ أن التقاء الموقفين المصري والسعودي من مقدمات الغزو (الإسرائيلي)، وتعاملهما مع منظمة التحرير الفلسطينية يبين دوريهما الإقليمي على الرغم من الخلافات السياسية بينهما بفعل العزلة السياسية لجمهورية مصر العربية من ناحية، ومن ناحية ثانية مدى تأثيرهما السياسي على أداء منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ناحية ثالثة تدل الاتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة العربية السعودية أثناء العدوان على تصورين هما: الأول متانة العلاقات بين الطرفين، والثاني مدى قوة الدور السعودي إقليمياً، ومسايرته السياسة الدولية وعلى وجه الخصوص سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وما يؤكد ذلك المبادرة السعودية في قمة فاس، فالمملكة استطاعت التأثير في السياسات العربية في ظل غياب الجمهورية المصرية عن صناعة التأثير في الساحتين العربية والدولية بسبب العزلة العربية السياسية التي قيدت جمهورية مصر العربية، وفي نفس الوقت تكبيل اتفاق كامب ديفيد للمناورة المصرية إلى حد كبير.

ووفقا لوثائق الأرشيف البريطاني عام 1982 أن الغزو (الإسرائيلي) للبنان أسهم في تقارب الدول العربية المعتدلة مع جمهورية مصر العربية التي وعدت أنها ستخفض مسيرة التطبيع مع (إسرائيل) رداً على غزو لبنان، وفي الوقت نفسه طرحت القاهرة على منظمة التحرير تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة في المنفى يكون مركزها القاهرة، وفي أثناء زيارة الرئيس المصري للرياض لتقديم التعازي بوفاة الملك خالد أجرى محادثات مع المملكة بشأن الاعتداء (الإسرائيلي) على لبنان، وفي الحقيقة تجاوز بهذه المحادثات ما أعلنه من قبل أنه لن يزور أي دولة عربية ليس لها تمثيل دبلوماسي مع جمهورية مصر العربية(رائد الخمار،2013،نت).

وعلى سبيل الاستدلال بالحديث السابق يتبين أن هنالك تحولاً دراماتيكياً في العلاقات الثنائية، فجمهورية مصر العربية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك تختلف عن جمهورية مصر العربية في عهد الرئيسين جمال عبد الناصر، ومحمد أنور السادات؛ حيث لعبت دوراً محورياً في المبادرات الإقليمية لاسيما فيما يخص القضية الفلسطينية من جهة، ومن جهة أخرى في تقريب السياسات الثنائية مع المملكة، وأيضا كان المناخ العربي وبالأخص السعودي مهيأً لهذا التقارب؛ بفعل المبادرة السعودية في فاس لعام 1981، والمبادرات العربية التي سبقتها.

ولقد عارضت جمهورية مصر العربية خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، وقدمت مع فرنسا مبادرة سلام إلى مجلس الأمن الدولي في حين اجتمعت اللجنة السياسية العربية في السعودية وقررت التحرك على مستوى وزراء الخارجية لزيارة عواصم الدول الدائمة العضوية في

مجلس الأمن للضغط على واشنطن لتضغط بدورها على (إسرائيل) لوقف العدوان، وقد جمدت القاهرة وباريس مبادرتيهما لاستكمال اتصالات الوفد العربي بالرئيس ريغان، وأجهضت أمريكا المشروع المصري العربي في مجلس الأمن ومع ذلك استجابت القاهرة والرياض لجهود المبعوث الأمريكي فيليب حبيب؛ لحل مشكلة خروج الفلسطينيين من لبنان(القصاص،219:2007) .

إن تحركات جمهورية مصر العربية تهدف إلى المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية من الطمس، وما كان توجهها نحو فرنسا في سبيل العمل المشترك معها في ملف العدوان (الإسرائيلي) إلا لعزلتها السياسية عربيا من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تأخذ المبادرة المشتركة أهمية في الميزان الدولي خاصة أنها منطلقة من دولة وازنة، وضمن دائمة العضوية في مجلس الأمن، وأيضا لما لها من تأثير واضح في الساحة اللبنانية لاسيما علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية والقوى اللبنانية الأخرى، ويظهر من ذلك مدى قوة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة القرار العالمي ومنها المنطقة العربية، وما يستدل عليه من انسجامية في الموقفين المصري والسعودي مع جهود المبعوث الأمريكي فيليب حبيب إنما هو نتاج مصالح أصيلة بينهما من جهة، ومن جهة أخرى لترك الباب مفتوحاً مع السياسة الدولية، وعدم الشذوذ عنها؛ لأنه لا توجد بدائل عربية، وذلك بعد إفشال الولايات المتحدة المشروع العربي في مجلس الأمن.

ولقد اجتمع مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 6/أيلول/سبتمبر/ 1982؛ ليعقد قمته الطارئة الثانية عشر في فاس، وشارك في القمة 19 دولة، وغياب كل من جمهورية مصر العربية وليبيا، وتم إقرار مشروع السلام الذي قدمته المملكة، وبهذا تم الاعتراف بـ(إسرائيل) ضمنيا من قبل الجامعة العربية مقابل انسحابها من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس، وعودة اللاجئين وتعويض من لا يرغب (المركز الوطني الفلسطيني– وفا: 2011، نت).

ومن المنطقي سيأتي الموقف المصري مؤيداً؛ لكونه يسير على نفس النهج السياسي الذي انتهجه المصريون، والذي لاقى معارضة كبرى من قبل الدول العربية، وما ترتب على ذلك من تعليق عضويتها وفقا لقمة بغداد، وبالرغم من تغيبها إلا أنها تؤيد أية مشاريع سلمية لحل الصراع العربي (الإسرائيلي)، ومن هذا المنطلق لاشك أنها تنتظر هذه اللحظة؛ ليعود دورها المحوري في المنطقة، وما يدلل على رضاها الضمني لمثل هذه المبادرات قيامها وفرنسا بتجميد المبادرة السلمية؛ لإتاحة الفرصة أمام اللجنة السياسية العربية التي قررت التوجه إلى الدول الكبرى لتكون أداة ضغط على واشنطن، فقيامها بتجميد مبادرتها إنما هي إشارة ضمنية لموافقتها على الإجراءات العربية، وتسعى لعودتها إلى العمل العربي المشترك.

ثانياً: العلاقات الثنائية في ضوء عودة جمهورية مصر العربية للصف العربي.

لقد قبلت الدول العربية بوجود (إسرائيل) عندما وافقت على القرار 242، وعزز قبولها القرار338، وهنا جاءت اتفاقية كامب ديفيد لتؤسس لعلاقة دبلوماسية جديدة بين أكبر دولة عربية و(إسرائيل)، ومن ناحية ثانية تلاها قرار قمة فاس 1982 الذي تبنى مبادرة فهد للسلم، فلقد أسبغت القمة شرعية كاملة علي وجود (إسرائيل) من جميع الدول العربية بما فيها جمهورية مصر العربية والمملكة السعودية (عباس، 15:2011).

ومن هذا المنطلق أنه في مؤتمرات القمم العربية التي تلت مؤتمر قمة بغداد سواء في مؤتمر القمة العاشرة في تونس، أو في مؤتمر القمة الحادي عشر في فاس، وبالرغم من التمثيل السعودي إلى أدنى من مستوى رئيس الدولة وعدد من الدول الأخرى، غير أنهم أكدوا رفضهم لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية (الإسرائيلية) إلى أن جاءت قمة فاس 1982 سالفة الذكر(الموسوعة الفلسطينية: 1984،نت).

ومن ناحية أخرى تم إبرام معاهدة سلام بين (إسرائيل) ولبنان على إثر الحرب (الإسرائيلية) على لبنان في 1983، وكانت عبارة على التزامات من قبل لبنان تجاه (إسرائيل)، والملاحظ أن ردة فعل الدول العربية ليست نفس ردة الفعل مع اتفاقية كامب ديفيد نظراً لسوء الأوضاع العربية؛ إذ إن جمهورية مصر العربية رحبت بالاتفاق، وأرسل الرئيس المصري برقية إلى الرئيس الأمريكي أثنى فيها على الموقف الأمريكي في مساندة شعوب المنطقة على السلام، بينما كان الموقف السعودي مؤيداً ضمنياً من خلال بيانها احترام إرادة الشعب اللبناني، وهكذا كان الموقف العربي ما بين محايدٍ ومؤيد ضمنياً(حسين،493:2012).

ولقد كانت هذه المعاهدة بمثابة ضوء أخضر لكي تظهر النوايا، ولذلك تقاربت السياسة المصرية السعودية؛ فترحيب جمهورية مصر العربية لمثل هذا الاتفاق يعد بالنسبة لها أمراً طبيعياً، ويخدم مصالحها وتوجهاتها في المنطقة العربية، ومن ناحية ثانية نزول المملكة السعودية لرغبة الشعب اللبناني إنما يبين مدى التغير في السياسة الخارجية السعودية؛ لينسجم مع الرؤية المصرية للسلام، ومن الملاحظ موافقة المملكة جاءت على إثر مبادرة ولي العهد السعودي في فاس عام 1982، ويدل ذلك على رغبة المملكة السعودية في إيجاد مناخ عربي يتقبل الأفكار السعودية، وفي الوقت نفسه إتاحة الفرصة لترسيخ ما تسعى إليه من تعزيز أفكارها في إحلال السلام، والمصالحة مع (إسرائيل)، وفي ذات الوقت يستشرف من هذا التقارب المصري السعودي في ظل وجود متغيرات إقليمية قرب عودة علاقة جمهورية مصر العربية بالدول العربية من جديد.

ومن ناحية أخرى قد أقر مؤتمر عمان 1987 بعودة جمهورية مصر العربية إلى الصف العربي، وجاء عقده أثناء الحرب العراقية – الإيرانية في الفترة (1980– 1988)؛ حيث اعتبر جميع الملوك والرؤساء بما فيهما المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية أن أي عدوان على أي قطر عربي يعد عدواناً على جميع الأقطار، والتزم الجميع بكل الاتفاقيات الموقعة بما فيها قمة فاس 1982، والاتفاقيات التي تدعو لعدم انفراد أي طرف في حل النزاع العربي (الإسرائيلي)، ورفض أية تسوية دون الانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية، وكانت هذه الحرب بمثابة إنذار للأمن القومي(الموسوعة الفلسطينية:1984،نت).

إن عودة جمهورية مصر العربية لم يتأتَ عشوائياً، وإنما جاء نتاج سنوات من التقارب في السياسات، وتجنب الصدام فيها، وبالإضافة لذلك؛ فإن الدول العربية خلصت إلى ضعف سياساتها في ظل المعطيات الجامدة سواء في المنطقة الإقليمية، أو على المستوى الدولي؛ فمثلاً (إسرائيل) كيان يمتلك قوة في المجالين العسكري والتكنولوجي على حساب ضعف القوة العربية، ولقد ابتدأت الحرب العراقية منذ عام 1980، وعُقد مؤتمر القمة في عام 1987؛ فالفارق الزمني سبع سنوات، وهذا من المعطيات المهمة بضرورة التقارب العربي المصري لمواجهة الخطر الإيراني والتمدد الشيعي، وكذلك لمجابهة التحديات العربية لاسيما على مستوى القضية الفلسطينية، وكيفية مواجهة الصراع العربي (الإسرائيلي) في ظل حالة الدعم الدولي وخاصة الولايات المتحدة لـ(إسرائيل)، وبالتالي هنالك مصالح معقدة بين هذه الأطراف، ولذلك خلصت الدول العربية إلى ضرورة تغيير سياساتها، ومن جهة أخرى مبدأ إزالة (إسرائيل) في ظل الضعف العربي مستحيل، ولهذا كون جمهورية مصر العربية أكبر دولة عربية من ناحية تعداد سكاني يمكن الاستفادة من إمكاناتها وسياستها في ضوء خطورة الوضع.

وقد لبى الملك السعودي فهد بن عبد العزيز بتاريخ 27/آذار/مارس/1989 زيارة القاهرة بناءً على دعوة الرئيس المصري حسني مبارك (عنبر: 2016).

إن هدف الزيارة توثيق العلاقات بين البلدين، وقد ألمح مبارك بأهمية الدور الذي يلعبه الملك لدفع مسيرة منظمة التضامن الإسلامي، ولَم الشمل العربي، وقد عقد الرئيس مع الملك الضيف أثناء جولة بحرية في قناة السويس جلسة مباحثات تناولت العديد من القضايا، ومنها: القضية الفلسطينية، والمشكلة اللبنانية، والمفاوضات العراقية الإيرانية، وسبل دعم السلام في منطقة الخليج العربي، كما تطرقا للمسائل الثنائية بين البلدين، وصدر البيان الختامي مؤكداً على دعم التعاون الثنائي في مختلف المجالات، وتشجيع دور القطاع الخاص، والدعوة لعقد مؤتمر دولي لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة(الجميعي،2002:87).

تعد هذه الزيارة حقبةً جديدةً في تاريخ العلاقات المصرية السعودية بعد فترة انقطاع؛ بسبب توقيع جمهورية مصر العربية لاتفاقية كامب ديفيد وما ترتب على ذلك من عزلة عربية سياسية لجمهورية مصر العربية ، ولهذا كان قرار الرئيس المصري محمد حسني مبارك الخاص بدعوة الملك فهد بن عبد العزيز ينبعث من حنكة سياسية؛ لتعزيز العلاقات الثنائية بعد فترة طويلة من الفتور بل والصراعات، فرأى ضرورة التقارب مع المملكة العربية السعودية؛ باعتبارها محوراً مؤثراً في صناعة السياسة العربية والإسلامية، وفي الوقت نفسه تقارب المملكة مع من كون جمهورية مصر العربية لم تعد تشكِّل خطراً على المملكة كما في حقبة عبد الناصر، ومن ناحية أخرى لقد عرف مسبقا كما أوضح الباحث عن حقيقة موقف الملك فهد بن عبد العزيز عندما كان وليا للعهد من قمة كامب ديفيد ذاتها، والصراع الداخلي في البيت المالك، ومواجهة المعارضين لها؛ فالتقاء المصالح والتوجه السياسي المشترك كان موجوداً، ولم يفَّعل بسبب الأجواء السياسية العربية العامة إضافة إلى كونه لم يكن الملك، وبالتالي صناعة القرار لم تكن بيده وحده آنذاك، ومن هنا إن أي تقارب من شأنه أن يعزز من وجود القضية الفلسطينية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

ثالثاً: التعاطي المصري السعودي من الأزمة العراقية الكويتية لعام 1990.

لعبت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية دوراً مؤثراً أثناء الأزمة العرقية الكويتية عام 1990؛ حيث رتبت جمهورية مصر العربية لقاءً عراقياً كويتياً في جدة بتاريخ 31/ تموز/ يوليو/ 1990 ، وحصل الرئيس المصري حسني مبارك على وعد من الرئيس العراقي صدام حسين بعدم التدخل العسكري قبل انعقاد هذا الاجتماع، وفشل المؤتمر بسبب التعنت الكويتي، وما يعبر عنه الرئيس العراقي عند استدعائه سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية (ابريل غلاسبي) حول قضية النزاع مع الكويت من كون الرئيس المصري يمهد لعقد لقاء عربي في جدة، لإيجاد حل سلمي للنزاع مع الكويت إنما يدل على تأثير المحور السعودي المصري(طهبوب، حمدان،449:2009).

وتقدمت كل من جمهورية مصر العربية وسوريا ودول الخليج والمغرب والصومال في مؤتمر القمة العربي في القاهرة لعام 1990 بمشروع إدانة للغزو العراقي، وتأكيد سيادة الكويت، وتأييد إجراءات السعودية بحقها في الدفاع الشرعي؛ ولذا أدرك صانع القرار في جمهورية مصر العربية أن المعسكر السعودي الكويتي الخليجي الذي يرتبط أمنه بأمن جمهورية مصر العربية هو من يخدم مصلحة جمهورية مصر العربية ويحقق أهدافها الخارجية؛ ولذا تم إرسال قوات مصرية للدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد أي عدوان عراقي عليها(سرور،115:2005).

إن تحرك مصر نحو دخولها الحرب نابع من مصالحتها، ووقوف مصر موقفا سلبيا قد يدفع بها مرة أخرى إلى العزلة السياسية، أو يعزز مزيداً من تفاقم الأوضاع الاقتصادية في مصر؛ لخسرانها دولاً رأسمالية كانت سوقاً للعمالة المصرية، إضافة إلى المساعدات الخليجية والسعودية على وجه الخصوص، ومن ناحية قد تكون تعرضت مصر لضغوط أمريكية؛ لكي تدخل محور المعارضة للتواجد العراقي بالكويت لما لها من ثقل إقليمي؛ فدخولها يشجع على دخول دول أخرى.

وفي الوقت نفسه كانت هنالك جهود عربية لمعالجة النزاع العراقي الكويتي، وذلك من خلال مقترح عقد قمة مصغرة تقدم به الملك حسين في جدة، ولكن جاء الرفض السعودي أثناء مباحثات الملك حسين والرئيس حسني مبارك بالإسكندرية بتاريخ 4/آب/أغسطس/1991، والملاحظ من تطورات الأحداث حالة الفشل العربي من اتخاذ موقف موحد من الأزمة؛ ولذلك تم تأجيل القمة المقترحة بعد يومين من إدانة الخارجية المصرية العدوان العراقي على دولة الكويت؛ أي بتاريخ 2/آب/أغسطس/1991(قاسم، 2006:419).

ومن الملاحظ أن فقدان البوصلة العربية المشتركة وفشل التنسيق العربي يعود إلى تأثير قوى خارجية كالولايات المتحدة الأمريكية، والتي لها مصلحة في توسيع الفجوة بين طرفي النزاع لإعادة تشكيل المنطقة بما يخدم مصالحها، ولفرض معادلات جديدة في المنطقة من ناحية، ومن ناحية أخرى لكسر هيبة العراق بعد حربه المكلفة مع إيران، وتحجيم دوره في المنطقة؛ وذلك خشية من المد القومي الجديد الذي يحمل فكره حزب البعث العربي الاشتراكي والذي يقوده صدام حسين، وبالتالي سيعاد تشكل الخطر نفسه الذي قاده جمال عبد الناصر في فترة الستينات، وما تخوفت منه المملكة السعودية آنذاك كما أسلف الباحث، وعلى ما يبدو أن هذا ما دفع المملكة السعودية لرفض عقد مثل هذا المؤتمر الذي يعني تمادي نفوذ صدام حسين ذات البعد القومي.

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية تم صدور إعلان دمشق[3] بتاريخ 6/آذار/مارس 1991 وضم كل من جمهورية مصر العربية وسوريا ودول الخليج الست، وكان هدف الإعلان العمل العربي المشترك، والتعاون في مختلف المجالات بينها، ولكن بعد فترة انتهى هذا الإعلان، ولكن في المقابل عملت جمهورية مصر العربية على توطيد فاعلية المحور الثلاثي المصري السعودي السوري، وكانت هنالك لقاءات لوزراء الخارجية، وقادة الدول مثالٌ يحتذى به في مجال التعاون وتنسيق المواقف لاسيما تجاه القضية الفلسطينية، وكانت هذه الدول نموذج للعمل المشترك (ابو الغيط، 2012، نت).

([3]) إعلان دمشق 1991: قمة ثمانية جمعت دول مجلس التعاون الخليجي مع كل جمهورية مصر العربية وسوريا بدمشق؛ بهدف تعزيز العمل العربي المشترك في الجانبين الاقتصادي والأمني، ولكن كان هنالك تحفظات على الشق الأمني من قبل بعض الدول ومنها: المملكة العربية السعودية (الشرع،2015: 225).

إن المصلحة قد جمعتهم، وبمجرد انتهاء المصلحة انتهى الإعلان، ولكن في المقابل وجود تحالف ثلاثي يضم جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وسوريا _رغم انهيار إعلان دمشق_ يبين مدى ثقل هذه الدول، وهنا يستدل من ذلك أن غياب الدول الأخرى المشاركة في إعلان دمشق لم يؤثر كثيراً على مجريات السياسة العربية، أو على أهدافها العامة لاسيما القضية الفلسطينية التي كانت مركزية العمل العربي المشترك خاصة بين هذه الدول الثلاث.

رابعاً: التقارب المصري السعودي من عملية السلام وأثره على القضية الفلسطينية.

قدمت السعودية دعماً مادياً للانتفاضة الفلسطينية في عام 1987؛ حيث قررت المملكة في قمة الجزائر الطارئة تقديم دعم شهري للانتفاضة بنحو 6 مليون دولار، كما قدمت تبرعاً نقدياً لصندوق الانتفاضة بمبلغ 143و300 دولار، وقدمت _أيضاً_ مبلغ 2 مليون دولار للصليب الأحمر الدولي؛ لشراء أدوية، ومعدات طبية، وأغذية للفلسطينيين، وقدمت دعماً شعبياً يقدر بحوالي 118 مليون ريال (سفارة فلسطين، 2013، نت).

بينما جاء موقف جمهورية مصر العربية على ضرورة حل القضية الفلسطينية من خلال الدعوة لعقد مؤتمر دولي يضم كافة الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، ويرعاه مجلس الأمن، والدول الدائمة العضوية استناداً للقرارات الدولية 242، 338(مسلم، د.ت، نت).

وقد أعلن الفلسطينيون وثيقة الاستقلال في الجزائر بتاريخ 15/تشرين ثان/نوفمبر/1988؛ حيث سميت بمبادرة السلام الفلسطينية، ولقد رحبت معظم الدول العربية بقرار الاستقلال، بالإضافة إلي ترحيب أكثر من مائة دولة في العالم، ورحبت المنظمة _أيضا_ بمبادرة السلام التي طرحها الرئيس الأمريكي بوش؛ ولذا أرسل وزير خارجيته جيمي بيكر إلى المنطقة؛ ليستطلع الآراء حول مبادرته، وعلى ما يبدو أن جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من الدول العربية التي كانت علي إطلاع مستمر على فحوى المفاوضات التي دارت بين منظمة التحرير والحكومة (الإسرائيلية) إلي حين تم إبرام اتفاق المبادئ في أوسلو(عباس،1992:7).

ويظهر من ذلك نجاح جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في تغيير مواقف منظمة التحرير الفلسطينية من (إسرائيل) وعملية السلام معها، وهذا تطور مهم في تاريخ القضية الفلسطينية، وتحول كبير في سياسة المنظمة تجاه (إسرائيل)، ويمكن الاستدلال من ذلك بأن خروج المنظمة جاء بموافقة مصرية سعودية، وهذا يعني أن التحول الفلسطيني لصالح محور الاعتدال التي تقوده جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية جاء بمجرد خروج المنظمة من بيروت.

وعلى هذا الصعيد لقد عقد وزراء خارجية دول (الطوق العربية) اجتماعاً بتاريخ 24-25/يوليو/تموز/1992؛ لاتخاذ موقف موحد إزاء عملية السلام، وصدر بيان ختامي يمثل رسالة

علانية للحكومة (الإسرائيلية) ينص على استعداد الدول العربية توقيع اتفاقات سلام مع (إسرائيل) إذا انسحبت من الأراضي العربية المحتلة كافة، وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وجاء الموقفان المصري والسعودي مرحبا، وتمثل ذلك بزيارة الأمير عبد الله ولي العهد السعودي ووزير الخارجية المصري عمرو موسى، وأسامة الباز ومسؤولين آخرين دمشق (الشرع، 265:2015).

وقد انبثق عن مؤتمر مدريد نمطان من المفاوضات، وهما: المفاوضات الثنائية في قضايا الأرض والحدود والقدس والاستيطان فيما يخص القضية الفلسطينية، وحل مشكلة بعض الأراضي بين (إسرائيل) وكل من سوريا والأردن ولبنان، والمفاوضات متعددة الأطراف والذي يهدف لبناء " الشرق الأوسط الجديد"، وتدعيم الثقة بين الأطراف المعنية، وقد انقسمت الدول العربية ما بين مؤيد لنمط المفاوضات متعددة الأطراف وما بين معارض، وكانت جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في مقدمة الدول المؤيدة، وللتنويه كان الموقف الفلسطيني مترددا في المشاركة، ولكن في النهاية شارك بهدف تحسين المشاركة الفلسطينية(زعرب،165:2011).

ومن هنا رعت جمهورية مصر العربية اتفاق شرم الشيخ بتاريخ 4/ أيلول/سبتمبر 1999 ؛ حيث كان يهدف لتنظيم جميع الاتفاقات السابقة بين الطرفين؛ حيث وقعه ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير عن الجانب الفلسطيني بينما وقعه عن الجانب (الإسرائيلي) أيهود باراك رئيس الحكومة، وكان هدف هذا الاتفاق تنفيذ جميع الاتفاقات السابقة بين الطرفين، وقد دمج الاتفاق ما تبقى من المرحلة الانتقالية من مفاوضات، ومن أهم ما تطرق له_أيضاً_: الميناء البحري والممر الآمن وقضايا خاصة بالخليل والأمن، وقد شهد على الاتفاق كل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة والأردن(المركز الوطني الفلسطيني– وفا،2011، نت).

وقد رحب المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لاسيما السعودية باتفاق شرم الشيخ، وعبر عن قناعته بأنه لا يمكن تحقيق السلام إلا بعودة الحقوق العربية المشروعة تنفيذا للشرعية الدولية، وأسس مؤتمر مدريد لاسيما عودة حقوق الشعب الفلسطيني، وقد عقد المجلس الأعلى في دورته العشرين في الرياض بحضور أمراء الخليج وبرعاية الملك السعودي فهد بن عبد العزيز (وزارة الخارجية السعودية، 2010، نت).

وتأسيسا على ما تقدم يمكن ملاحظة السلوك السياسي الثنائي لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية الداعم للقضية الفلسطينية بشكل كبير؛ فقد قدمتا الدعم المتواصل لها، وتابعتا لحظة بلحظة سير المفاوضات، بل وأحيانا راعتا هذه المفاوضات، أو روجتا لمفاوضات تخدم المصالح القطرية والإقليمية، وساندت السياسة المصرية السياسة السعودية في المحافل الدولية، وكذلك العكس، وبهذا يمكن تصور الموقفين المصري والسعودي

في إدارة مصالحهما المشتركة بأنه جسد واحد، ولذلك سعتا بكل جد في تحقيق الخطوط العريضة للسياسة المشتركة.

وفي ملف المفاوضات السورية (الإسرائيلية) وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود في عام 1994؛ حيث قام وزير الخارجية السوري فاروق الشرع باتصالاته مع وزيري الخارجية المصري والسعودي لعقد قمة ثلاثية على مستوى القادة الثلاث، وبالفعل عقد الاجتماع في الإسكندرية بتاريخ 27/ كانون أول/ديسمبر، وقد حضر الملك فهد الاجتماع متأخرا، وجاء البيان الختامي بعد موافقة العاهل السعودي عليه وكان فارغا من مضمونه وفقا لرأي فاروق الشرع؛ فالضغوط الأمريكية على المملكة العربية السعودية بينما كانت هنالك ضغوط (إسرائيلية) على جمهورية مصر العربية(الشرع،325:2015).

كان التوجه السوري نحو المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية دالاً على مدى فاعلية دوريهما في المنطقة العربية، وأيضا بحكم علاقاتهما الوطيدة، وطبيعة المصالح الإستراتيجية مع المجتمع الدولي، وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تسهم جمهورية مصر العربية في تهيئة الأجواء، وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، ولذلك وقعت أول اتفاقية سلام في منطقة الشرق الأوسط وذلك مع (إسرائيل)، بل ولها الريادة في ذلك، فكان بالإمكان لعب دور مهم في تدعيم الثقة بين الأطراف المعنية؛ ولذلك جاء الإصرار السوري على التنسيق مع هاتين الدولتين مرحليا بغض النظر عن وجود ضغوط عليهما من الولايات المتحدة، و (إسرائيل).

الفصل الثالث

محددات العلاقات المصرية السعودية

المبحث الأول: المحددات الداخلية.

أولا: المحددات الداخلية ذات الاهتمام المشترك.

ثانيا: المحددات الداخلية السيادية لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني: المحددات الخارجية.

الفصل الثالث

محددات العلاقات المصرية السعودية

تقديم

اتسمت علاقات جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بالتنوع والتغير، وأسهم في ذلك مجموعة من المحددات الداخلية أو الخارجية لكلا البلدين، وسوف يتناول هذا الفصل مبحثين: المبحث الأول سيتمحور حول المحددات الداخلية والسيادية في كل منهما، وكان ضمن المحددات الداخلية: (المحددات الجيوستراتيجية السياسية، والمحددات السياسية، والمحددات الاجتماعية، والمحددات الاقتصادية، والمحددات الثقافية والدينية، والمحددات العسكرية، والمحددات السكانية)، بينما ستشمل المحددات السيادية طبيعة النظامين، وصناعة القرار في كلا البلدين، والقوى المؤثرة فيه.

بينما سيتناول المبحث الثاني المحددات الخارجية لكلا البلدين ضمن البيئة العربية، والتي تمثلت في كل من منطقة الخليج العربي، والقضية الفلسطينية، والحراكات الشعبية في المنطقة العربية، وظاهرة الإرهاب، والطائفية في المنطقة العربية، ودور إيران في ذلك.

المبحث الأول

المحددات الداخلية

أولاً: المحددات الداخلية ذات الاهتمام المشترك

تمهيد

هنالك مجموعة من المعايير والمحددات المؤثرة في مسيرة العلاقات السعودية المصرية؛ فتارة كانت قائمة على الإيجابية، وأخرى قائمة على السلبية، وبرزت هذه المحددات في عدة جوانب على الشكل التالي:

أولا: المحددات الجيوستراتيجية.

ثانيا: المحددات السياسية.

ثالثا: المحددات الاجتماعية.

رابعا: المحددات الاقتصادية.

خامسا: المحددات الثقافية والدينية.

سادسا: المحددات السكانية.

أولاً: المحددات الجيوستراتيجية-السياسية:

تنطلق العلاقات السياسية بين البلدين من كونهما ترتبطان بموقع جغرافي، وتمثل بالبحر الأحمر الذي سهل مهمة التواصل بين البلدين في مجالات العمل والحج والسياحة، والتبادل التجاري، وأسهم امتلاك السعودية لجزيرتي (تيران، وصنافير) في ربطها بالصراع العربي (الإسرائيلي) مباشرة (بسيوني، 17:2012).

وقد ادعت جمهورية مصر العربية سيادتها عليهما وفقا لترسيم عام 1906 بين مصر والدولة العثمانية، ولكن في الوقت نفسه يلاحظ أن مصر اتفقت مع السعودية عام 1949 على الاستعانة بهما في حربها ضد (اسرائيل)؛ لأنها تريد منع السفن المتوجهة إليها، وبهذا الغرض تم توقيع اتفاق ثنائي عام 1950 يهدف لتعزيز الدفاعات العسكرية في سيناء؛ لتتحكم بخليج العقبة، ولكن تم تسوية هذه القضية بتاريخ 8/ نيسان/إبريل عام 2016 في عهد كل من الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي(McGarry،Dupont،2016:3).

وفي هذا السياق أكد الملل السياسي مصطفى بكري أن، السادات أقر في وثيقة بعثها للأمم المتحدة بأحقية المملكة في الجزيرتين، وفي عامي 1988 و1989 تلقى نائب رئيس الوزراء المصري، ووزير الخارجية الأسبق الدكتور عصمت عبد المجيد رسالتين من الأمير سعود الفيصل طالب فيهما جمهورية مصر العربية باختيار الوقت المناسب؛ لاستعادة الجزيرتين إلى

السعودية، وجاء الرد المصري على الرسالتين في عام 1990 الذي أقرت فيه وزارة الخارجية بأحقية السعودية بهما(العربية، 2016:2).

ويتبين مما سبق أهمية الموقع الجغرافي في مسألة التقارب والتنافر، ورسم السياسات الإستراتيجية المشتركة بين البلدان المتجاورة؛ ولذلك كان لهذا الموقع أهمية بالغة بين الدولتين في شتى المجالات، ومن هنا يكون قد أسهم في ترسخ رؤية سياسية متوائمة بين النظامين، وهي رؤية نابعة من الاحتكاك بفعل القرب الجغرافي، وهذا كله يبين مساعي التقارب بين النظامين، وموافقة المملكة السعودية لمنح جمهورية مصر العربية السيطرة على هذه الجزر ينم على مدى متانة العلاقات الثنائية، وأصالة الامتداد الحضاري والديني، والانطلاق من روح المصلحة أيضاً، فالتهديدات (الإسرائيلية) لجمهورية مصر العربية يعني تهديد الأمن القومي العربي، وبالتالي الأمن القومي السعودي.

وعلى أية حال أسهم القرب الجغرافي بينهما، والاحتكاك المباشر بالاحتلال (الإسرائيلي) بأن جعل القضية الفلسطينية حاضرة في سياسة البلدين، وتسويتها ضرورة لهما؛ لأن بقائها في بؤرة الصراع سيترك آثارا سلبية على الأمن القومي لهما، وقد يدفع باتجاه حالة من عدم الاستقرار في المنطقة الإقليمية بكاملها، وقد يشكل الاحتلال الإسرائيلي خطراً مباشرا على أمنهما بحكم سياسة الأمر الواقع الذي يتبعها.

ثانياً: المحددات السياسية.

مرت العلاقات الثنائية بمراحل مهمة في مسيرة الدولتين السياسية، فأحياناً كانت تأخذ الطابع الإيجابي، وأحياناً تأخذ الطابع السلبي، ومن هنا يلاحظ _بشكل عام_ أن العلاقات السياسية الدولية تأخذ أشكالاً مختلفة وفقاً للمصلحة ذات القاسم المشترك، أو تلك النابعة من اهتمامات البلدين المشتركة حول العديد من السياسات الداخلية والخارجية.

فعندما ظهرت الدولة السعودية الأولى طلبت الدولة العثمانية من والي مصر محمد علي باشا بالقضاء عليها منذ عام 1807، ولكن فعليا لم يتم القضاء عليها إلا في عام 1819 على يد ابنه ابراهيم باشا، واستطاع دخول الدرعية عاصمة هذه الدولة (Sirriyeh،2007:123).

أقرت السعودية حق مصر بالجلاء عام 1926، كما تم توقيع معاهدة الصداقة بين البلدين في عام 1936، وقد قام الملك عبد العزيز بن آل سعود بزيارة مصر عام 1946 بعدما زار الملك فاروق المملكة، ويلاحظ عند اندلاع ثورة 23/ تموز/يوليو لعام 1952 أرسل عبد العزيز رسالة إلى محمد نجيب يؤكد فيها عمق العلاقة بين البلدين، وعلى أثرها قام نجيب بزيارة المملكة

وأداء مناسك الحج؛ حيث التقى بالملك عبد العزيز، وعندما تسلم الملك سعود بن عبد العزيز الحكم قام بأول زيارة خارجية إلى مصر (اسماعيل، 2016، نت).

توترت العلاقات الثنائية في عهد الرئيس عبد الناصر بفعل حرب اليمن 1962؛ حيث دعم الثورة اليمينة بينما السعودية دعمت نظام الإمامة؛ ما أدى إلى توتر بين البلدين إلى أن تم الصلح بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود في مؤتمر الخرطوم (فتحي، عبد الحميد،2012، نت).

إن هذا التوتر والصراع لم يكن موجوداً بين الطرفين بخصوص القضية الفلسطينية؛ حيث اتفقت جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية على تشكيل إطار يجمع الشتات الفلسطيني، وتوحيد جهوده من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، وهنا تظهر مركزية القضية الفلسطينية، وأهميتها لدى كافة الأطراف لما لها من قوة في دفع النفوذ، وتحقيق الشخصية القيادية الوازنة للدول في الإقليم من ناحية، ولربما التداعيات الداخلية في حال تجاهلها من ناحية ثانية.

وعلى إثر اتفاقية كامب ديفيد التي وقعتها جمهورية مصر العربية مع (إسرائيل) صادق مجلس الوزراء السعودي في عام 1979 على مقررات قمة بغداد لوزراء الخارجية التي تدعو للقطيعة، وفي مقابل ذلك استدعت جمهورية مصر العربية سفرائها من سبع دول عربية لاسيما المملكة العربية السعودية؛ للتأكيد على أن هذه التصرفات لا تتفق مع مقتضيات التضامن العربي، وعلى إثر هذا التصرف قرر مجلس الوزراء السعودي قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع جمهورية مصر العربية ؛ لقبولها التبادل الدبلوماسي مع (الإحتلال الإسرائيلي)؛ مما أسهم في موجة من الاتهامات المتبادلة بينهما (أبوطالب،1991:185).

ويلاحظ في هذه قمة بغداد أنه تم تجميد عضوية جمهورية مصر العربية في الجامعة العربية، وليس طردها، وهذا ما دفع بالجمهورية المصرية إلى استدعاء سفرائها من الدول العربية السبع لاسيما المملكة العربية السعودية، ومن ثم تسارعت الخطوات باتجاه القطيعة خاصة من قبل المملكة العربية السعودية، ولو تم طردها لكانت إجراءات عودتها صعبة، ولكن في الغالب أن الدول العربية رأت أن خطوة مصر منفردة، ولربما لو كانت التسوية بعد التنسيق معهم وشملت القضايا العربية الأخرى وبالأخص القضية الفلسطينية، فالقضية الفلسطينية القضية المركزية لجامعة الدول العربية، وتجاهلها يكون له تداعيات سلبية على المستويين الرسمي والشعبي، ولهذا ما تم تجميد عضويتها فقط

ومن ناحية أخرى دعمت المملكة مؤتمر القمة العربي في الأردن في عام 1987 بعودة جمهورية مصر العربية للصف العربي، ولذلك سمي هذ المؤتمر بمؤتمر الوفاق؛ حيث حضرها جميع الدول العربية باستثناء جمهورية مصر العربية (العناقرة، 2016، نت).

إن التقارب المصري السعودي بشأن الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام 1987 كان له دور مهم في تعزيز عودة جمهورية مصر العربية للجامعة العربية؛ فكانت جمهورية مصر العربية قد قدمت دعوة لعقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية من منطلق القرارات الدولية (242، 338)، وجاءت تلك المبادرة انسجاماً مع مبادرة السلام التي تقدم بها الملك فهد بن عبد العزيز، ويعد الخطر الإيراني العامل الأهم في تعزيز العلاقات الثنائية خلال فترة تطور الحرب العراقية الإيرانية، والتهديد المباشر للأنظمة الخليجية دفع باتجاه وقوف جمهورية مصر العربية إلى جانب العراق في مقابل عودتها ودورها الفاعل في الجامعة العربية.

قام الرئيس حسني مبارك بأكثر من ثلاثين زيارة للمملكة العربية السعودية في الفترة (1981–2007)، وفي عام 2005 قام ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز بزيارة لجمهورية مصر العربية وقام بزيارتها الملك عبد الله بن عبد العزيز في عام 2006 بينما قام الرئيس مبارك بزيارة المملكة في العام نفسه لبحث الوضع الفلسطيني المتأزم في غزة، وفي عام 2007 توجه الملك عبد الله بزيارة الجمهورية المصرية، وقام الملك عبد الله والرئيس مبارك بزيارات متبادلة في عامي 2008 و2009، وفي مجمل الزيارات المتبادلة خلال الفترة السابقة قد بحث الطرفان كافة الملفات في المنطقة العربية والدولية، وبخاصة الانقسام الفلسطيني وتصفية الخلافات بين الفصائل من خلال حوارات القاهرة، ولدفع عملية السلام (إسماعيل،2010:95).

وبالتالي يمكن القول إنه قد شهدت جمهورية مصر العربية معظم فترة الرئيس محمد حسني مبارك توافقاً ثنائياً مع المملكة العربية السعودية في قيادة الإقليم، ومرت القضية الفلسطينية في جوهر التقاء المصالح بين الطرفين، ويحاول كلا الطرفين استثمار القضية الفلسطينية في دائرة الشراكة الأمريكية، ويعد الانقسام الفلسطيني نقطة تحول في المنطقة الإقليمية قد يترك آثاراً سلبية للبلدان المجاورة ومنها المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية؛ فقد يكون له تداعيات مباشرة على بلدانهم، وقد يكون له تهديد على مصالحهم التي تسير ضمن النظام العالمي.

وفي الفترة 2011 – 2012 شهدت هذه العلاقات تذبذباً، ونشأة محاور في المنطقة الإقليمية؛ حيث تميزت العلاقات الثنائية بين البلدين في الفترة التي سبقت عام 2011 بالقوة والمتانة، بينما تميزت العلاقة مع كل من قطر وتركيا بالبرودة، وفي الوقت نفسه شهدت هذه العلاقات في عام 2012 فتوراً لاسيما في فترة تولي جماعة الإخوان المسلمين الحكم في جمهورية مصر العربية، وفي الوقت نفسه مالت في علاقتها مع محور قطر وتركيا على حساب

محور السعودية والإمارات، وعندما انقلب الجيش على الرئيس مرسي عادت العلاقات بين البلدين بنفس القوة التي كانت عليها قبل عام 2011 (al_Qassemi:2014،Net).

ولذلك عندما قام الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور بزيارته الأولى إلى السعودية، أكد على دعم المملكة للنظام الجديد لاسيما في تقديم المساعدات الاقتصادية، ويذكر بحالة الفتور التي شهدتها مصر في عهد مرسي (Mada Masr:2013،Net).

وقد بلغت العلاقات المصرية السعودية الذروة في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي؛ حيث جاء الرئيس عبد الفتاح السيسي معزياً بوفاة الملك بن عبد العزيز، ومباركاً لتولي سلمان الحكم في المملكة العربية السعودية (الحسني، 2015،نت).

وبناء على ما سبق تحددت ملامح العلاقات الثنائية لتأخذ أكثر من مرحلة؛ ففي أثناء نشوء الدولة السعودية الأولى ظهرت مرحلة الصراع والقوة؛ حيث فرضت الدولة المصرية سيادتها على هذه الدولة الناشئة بناءً على طلب من الدولة العثمانية، وأصبحت السعودية جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية، وفي عهد الدولة السعودية الثالثة ظهرت مرحلة التقارب النسبي بين البلدين؛ فرغم حالة الصراع الجزئي مع الملك فؤاد إلا أن العلاقات انتهت بتوقيع معاهدتين لتوثيق العلاقات الثنائية، وهما: الأولى في عهد الملك فؤاد نفسه، والثانية في عهد ابنه الملك فاروق.

وجاءت المرحلة الثالثة في بداية العهد الجمهوري، وقد مرت العلاقات الثنائية بحالة من التذبذب؛ فقد امتازت بدفء العلاقات في فترة الرئيس الأول لجمهورية مصر العربية محمد نجيب، وبداية عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ولكن بعد الثورة في اليمن ساءت العلاقات الثنائية، وانتهى هذا الفصل من الصراع بمصالحة ثنائية بين البلدين في مؤتمر الخرطوم، واتسمت المرحلة الرابعة من العلاقات بالتوتر؛ بفعل قيام الرئيس السادات بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع (إسرائيل) للسلام، وعند عودة جمهورية مصر العربية للجامعة العربية من خلال مؤتمر عمان لعام 1987 دخلت العلاقات الثنائية المرحلة الخامسة، وهنا بلغت الذروة، وأخذت منحى التحالف الاستراتيجي، واتجهت العلاقات للصراع حديثاً بوصول الإخوان المسلمين للسلطة _بفعل أحداث يناير لعام 2011_؛ حيث أصبح النظام الجديد يشكل تهديداً للأمن القومي السعودي، وقد تميزت العلاقات الثنائية بوصول عبد الفتاح السيسي للسلطة في مصر؛ حيث اتخذت مرحلة الدعم والمساندة.

ثالثا: المحددات الاجتماعية.

تمثل الروابط الديموغرافية، والثقافية، والاقتصادية أبعاداً أساسية في العلاقات الاجتماعية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودول الخليج عامة؛ فالارتباط الثقافي

يشكل طريقاً لانتقال الأفكار والمنتجات الثقافية، وبالتالي يسهم في التأثير السياسي والأيديولوجي. ويشكل البعد الديموغرافي تأثيراً آخر؛ حيث يقيم مئات الآلاف من المصريين في دول الخليج، كما يقيم أو يتردد على جمهورية مصر العربية عشرات الآلاف من الخليجيين (إبراهيم، 2016، نت).

إن العلاقات الاجتماعية بين الدول منشؤها من المعايير الديموغرافية والثقافية والاقتصادية، ومدى ما لها تأثير ينعكس على العلاقات خاصة السياسية؛ بمعنى أن مدى حجم هذا التداخل بهذه القواسم بين الدول يزيد أو ينقص من العلاقات، وهذا يؤكد متانة العلاقات المصرية السعودية؛ فمصر بأعداد مواطنيها الذين يقيمون في المملكة السعودية مثلا، والمملكة السعودية بأعداد مواطنيها الذين يقيمون أو يترددون على مصر يحدث الحراك الاجتماعي الذي يحقق الأهداف السياسية الذي يصنعه السلوك السياسي لكلا النظامين.

ويمكن القول إن العلاقات الاجتماعية هي ليست بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وإنما هي جزء من موروث عربي شامل، والشعب العربي في فلسطين جزء من القومية العربية، ولذلك القضية الفلسطينية جزء أصيل في توثيق روابط العلاقات الاجتماعية لان التاريخ يجمع البلاد العربية كافة.

رابعاً: المحددات الاقتصادية:

شهدت العلاقات بين البلدين نمواً اقتصادياً ملحوظاً في فترة الثمانينات من القرن الماضي؛ فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى بين الدول العربية المستثمرة في جمهورية مصر العربية، والمرتبة الثانية عالميا، وبلغ حجم الاستثمارات السعودية فيها وفقاً للهيئة العامة 5.777 مليار دولار بعدد شركات مؤسسة 3.057 شركة في الفترة من 1970 وحتى 2013، ويحتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى باستثمارات تبلغ 2 مليار دولار، ويليه القطاع الإنشائي بنحو مليار دولار، ثم الاستثمارات السياحية التي بلغت 933 مليون دولار، وتحل الاستثمارات في القطاع التمويلي في المرتبة الرابعة بنحو 693 مليون دولار، وتليها الاستثمارات الزراعية، والخدمية، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات(السعدني،2014،نت).

وفرت المملكة العربية السعودية العديد من فرص العمالة المصرية من خلال تأشيرات العمل القانونية سوى الفائدة التي تعود على المصريين الذين يؤدون مناسك الحج؛ حيث يمكث بعضهم للعمل، وفي المقابل تعد جمهورية مصر العربية مكاناً جاذباً للسياحة السعودية؛ بفضل الاستقرار السياسي وفقاً لوزير العمل المصري رشيد محمد رشيد، وتحدث عن زيادة في التجارة البينية منذ عام 2004 مقارنة بالفترة السابقة بنسبة 350% (Net، 2009، Henderson،Schenker).

ولقد شهد عام 2009 مشاركات العديد من الشركات وهيئات تجارية مصرية في معارض متخصصة تنظم في المملكة، كأحد أبرز وسائل الترويج للصادرات المصرية، وانعقدت قمة ثنائية بين الرئيس السابق حسني مبارك والملك السعودي عبد الله في كانون الأول/ ديسمبر/2009؛ لبحث التعاون الاقتصادي، وتذليل العقبات أمام رجال الأعمال؛ ولذا شهد رئيس مجلس الوزراء المصري والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي في العام نفسه التوقيع على تسع مذكرات تفاهم في المجالات الاقتصادية، والعلمية، والاستثمارية والصناعية(السعدني،2014، نت).

تعد العلاقات الاقتصادية معيار مهم للنجاح في أي علاقات ثنائية، وهذا بالفعل ما تبين في الحالة المصرية السعودية من ناحية، ومن ناحية أخرى الترابط الاقتصادي ينعكس على كافة الأصعدة الأخرى وبخاصة الصعيد السياسي، ورسم رؤية مشتركة في السياسات الخارجية لكلا البلدين تجاه العديد من القضايا الثنائية الإقليمية والدولية، وذلك ما تجلى فعلا تجاه موقف المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية من القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية بؤرة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، بل وتأثيراتها تنعكس على العالم كله.

خامساً: المحددات الثقافية والدينية.

تنامت العلاقات المصرية السعودية لاسيما في المجالين الثقافي والديني، ومن الأنشطة الثقافية والدينية الدالة على ذلك: توقيع وزارة الأوقاف في البلدين مذكرة تفاهم في مجال الأوقاف والشؤون الدينية في عام 2005، وأيضاً التوقيع على اتفاق بين دار الإفتاء المصرية بين وزارة الشؤون الإسلامية حول نهج الفتوى، وأن الاختلاف في وجهات النظر يعني اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد (الهيئة العامة للاستعلامات، 2016، نت).

ومن ناحية أخرى توقيع وزارتي التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية على البرنامج التنفيذي التعاوني في مجال التربية والتعليم للأعوام من 2005 حتى 2007، ومشاركة رئيس قطاع الشباب في المؤتمر الأول لوزراء الشباب والرياضة في جدة عام 2005، وتنظيم المكتب الثقافي التعليمي المصري في الرياض اختبارات (أبناؤنا في الخارج) لأبناء الجالية المصرية في السعودية سنوياً (الهيئة العامة للاستعلامات، 2016، نت).

ولقد دعم مؤتمر القمة العربي في القاهرة لعام 2000 حقوق الشعب الفلسطيني، ومنها الحقوق الثقافية والدينية، وساند المقترح السعودي بإنشاء صندوقين، وهما: صندوق (انتفاضة الأقصى) الذي خصص لدعم عوائل الشهداء، وتأهيل الجرحى، وصندوق (الأقصى) والذي خصص للحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس، وجاء مؤتمر عمان في عام 2001 وكان من بنوده دعم مدينة القدس، والتأكيد على بطلان على الإجراءات (الإسرائيلية) التي تهدف

لتهويد المدينة، والتأكيد على مقررات القمم السابقة بقطع العلاقات مع البلدان التي تنقل عاصمتها للقدس(الموسوعة الفلسطينية، 2014، نت)

إن العلاقات الثقافية والدينية جزء من منظومة متكاملة من العلاقات، ويدل هذا النوع على التقارب الفكري رغم تبني المملكة العربية السعودية الفكر الوهابي الذي ترفضه جمهورية مصر العربية، وينعكس بالإيجاب على الجوانب الأخرى، خاصة الجانبين السياسي والاقتصادي، ويساهم بتحقيق رؤية سياسية مشتركة حول القضايا المختلفة كالقضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه يزيد من التنمية الاقتصادية لكلا الطرفين، والملاحظ أن العلاقات بين الدول تزداد بازدياد علاقاتها الثقافية والدينية؛ لأن القواسم المشتركة تكون كبيرة في هذا الجانب، وتعطي العلاقات الثقافية والدينية جانباً مهماً من التقارب على المستوى الشعبي الذي يقوي دعائم النظام السياسي.

على أية حال فيما يخص البعد الثقافي والديني للقضية الفلسطينية فهو حاضر في سياسة البلدين؛ لأن البعدين الثقافي والديني للقضية الفلسطينية جزء من الموروث الحضاري والديني لهما، ويعد الدفاع عن الحقوق الثقافية والدينية جزءاً أصيلاً من منظومة الحقوق الخاصة بالشعب الفلسطيني ولا تقل عنها، وترسخ مشروعية الحقوق الفلسطينية، ولقد قامت المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في مختلف القمم العربية للتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني، وهويته العربية والإسلامية.

سادساً: المحددات السكانية.

يبلغ سكان المملكة العربية السعودية (27.601.038)، ويعتنق جميع السكان الدين الإسلامي، وتعد النسبة الغالبية من المواطنين من العرب؛ إذ تقدر نسبتهم بـ (92%)، وتقدر نسبة الأعراق الأخرى بـ (10%)(خوجة، 44:2010).

بينما بلغ عدد السكان في جمهورية مصر العربية وفقاً للساعة السكانية للجهاز إلى (95) مليون؛ حيث بلغ عدد المصريين بالداخل نحو(87) مليون نسمة، وبالخارج _وفقاً لإحصائيات وزارة الخارجية_ نحو ثمانية ملايين نسمة (الهيئة العامة للاستعلامات، 2016، نت).

ويشكل المسلمون (السنة) النسبة الأكبر من سكان جمهورية مصر العربية بينما يشكل المسيحيون الأقباط ما نسبته 8%، ونسبة 1% من المذاهب المسيحية الأخرى (جمهورية مصر العربية،2008، نت).

ويبين الإحصاء المركزي الفلسطيني بتاريخ 20/حزيران/يونيو/2009 أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يتواجدون بالمملكة العربية السعودية (91778)، وعددهم في جمهورية مصر العربية (42974)، ويرتكز في إحصائه على سجلات وكالة الغوث الدولية للأونروا لنهاية عام 2008(دراجي، 5:2011).

إن التقارب بين أكبر دولة خليجية وأكبر دولة عربية ضروري وفقاً لمنطق المصلحة من عدة زاوايا، وهي: الأولى: النظرة التكاملية لكلا البلدين بضرورة التحالف لإيجاد توازن إقليمي. والثانية: أن موارد المملكة وثرواتها ومخاطر الفكر الإيراني التوسعي من ناحية، ومن ناحية أخرى أمن الخليج يستوجب التقارب بين البلدين؛ باعتبار جمهورية مصر العربية قوة من حيث التعداد السكاني، وفي الوقت نفسه الثروة التي تملكها المملكة؛ فكلا البلدين يعتقدان أنهما مكملان لبعضهما البعض وتحقيق التحالف الثنائي الذي يضمن استقرار الإقليم، ورغم حجم وثقل المملكة العربية السعودية في منطقة الخليج إلا أنها من حيث التعداد السكاني عاجزة عن مواجهة التحديات في منطقة الخليج لاسيما التحدي الإيراني، وقبله التحدي العراقي، ومن زاوية ثالثة: القضية الفلسطينية التي هي ركيزة المصالح المشتركة الإقليمية بشكل عام، ورغم التواجد الرمزي للاجئ الفلسطيني في البلدين مقارنة مع بلدان أخرى إلا أن هذه القضية تعزز عندهما العمل الفاعل من أجل تسوية القضية الفلسطينية، ومن ثم إيجاد تسوية للاجئ الفلسطيني.

سابعاً: المحددات العسكرية.

اشتركت جمهورية مصر العربية عسكريا إلى جانب المملكة في حرب الخليج الثانية عام 1991، وقد شهدت العلاقات العديد من الزيارات العسكرية المتبادلة على مستوى المسئولين العسكريين من كلا البلدين؛ لتبادل الخبرات والمعلومات العسكرية والأمنية والاستخباراتية، وقد قامت المناورات التدريبية المشتركة مثل: مناورات (تبوك للقوات البرية، ومناورات فيصل) للقوات الجوية، ومناورات (مرجان) للقوات البحرية، ويعمل الطرفان جاهدين على أن تشهد التدريبات المستقبلية توحيداً في العقيدة القتالية، والمصطلحات العسكرية أيضا (الهيئة العامة للاستعلامات،2016، نت).

وفي عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي أبرمت مصر اتفاقا مع فرنسا يقضي بشراء سفينتين حربيتين من طراز (ميسسترال)، وأكد مصدر حكومي فرنسي مساعدة المملكة العربية السعودية مصر في تمويل شراء السفينتين، ووفقاً لموقع (لاتريبون) الفرنسي ستنشر مصر السفينتين؛ أما إحداهما ففي البحر الأحمر، والأخرى في المتوسط (أ.ف.ب، 2015، نت).

إن التحديات الإقليمية وعلى وجه التحديد، التحدي الإيراني بالنسبة للمملكة العربية السعودية، والتحدي(الإسرائيلي) واغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني بالنسبة لكليهما؛ فتبادل المعلومات والخبرات والتنسيق يبين حالة التقاء المصالح بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، والمساعدات السعودية _وفقا لفرانس 24 الخاصة بالسفينتين_ إنما تدل على رغبة المملكة العربية السعودية في إظهار جمهورية مصر العربية قوية؛ لأن مصلحتها تقتضي ذلك، فكونها قوية لربما يسهم في دعم المملكة العربية السعودية في مواجهة التحديات الإقليمية،

فالعداء السعودي الإيراني موجود ويساهم في وجوده عوامل، منها سياسية ومنها مذهبية، والمملكة وحدها لن تستطيع القضاء على المطامع الإيرانية من ناحية، ومن ناحية أخرى المملكة ترغب في التحالف مع جمهورية مصر العربية؛ لحجمها الديموغرافي المؤثر إقليميا، ولحفظ الاستقرار الإقليمي الذي قد يهدد أمن المملكة العربية على المستوى الداخلي والخارجي.

ثانيا: المحددات الداخلية السيادية لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

تمهيد

تناولت المحددات السيادية لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية العديد من المحاور؛ حيث شملت طبيعة النظام السياسي في كل من البلدين، وتناول _أيضا_ الباحث فيه صناعة القرار في كلا البلدين؛ ففي جمهورية مصر العربية تمثلت صناعة القرار في مؤسسات الدولة المختلفة لاسيما مؤسسة الرئاسة، وهنالك قوى أخرى أسهمت بالتأثير النسبي بصناعة القرار، وهي: الأحزاب، ورجال الأعمال، والنخب النقابية، والرأي العام.

وفيما يخص صناعة القرار بالمملكة العربية السعودية؛ فقد تمثلت بعدة مفاصل رئيسة؛ أولها: السلطات المعنية بصناعة القرار السياسي السعودي، ومنها: الملك، والأسرة المالكة، والسلطة القضائية، وثانيها: القوى المؤثرة في عملية صناعة القرار السعودي.

أولا: طبيعة النظام السعودي:

نهجت الدولة السعودية منذ نشأتها على يد محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب أنموذج الدولة المسلمة في عصرها الأول، وجاء مؤسس المملكة السعودية المعاصرة الملك عبد العزيز عام 1932؛ ليعاهد ربه بتجديد ثوب الدعوة الإسلامية التي دعا لها الإمامان سابقا، ولذلك قد قال: " دستوري وقانوني ونظامي وشعاري دين محمد _صلى الله عليه وسلم_، فإما حياة سعيدة على ذلك، وإما موتة سعيدة " (الطريقي، 40:2008).

ويتبين مما سبق ركائز النظام السعودي مستمدة من الدين الإسلامي؛ فقد قامت هذه الدولة على هذا الفكر، ولو استبدلته لما أصبح لوجودها مبرر خاصة أنها دعت إلى إصلاح المجتمع من المنظور الديني.

وعلى الرغم من أنه لم يصدر دستور مكتوب بعد توحيد المملكة على يد عبد العزيز إلا أنه تم تحديد هوية الدولة في مرسوم التأسيس على أنها ملكية، وبالتالي هو نظام قائم على الوراثة في الحكم (الحديثي، 28:2013).

وعندما أصدر الملك فهد بن عبد العزيز النظام الأساسي قد أوضح في المادة الأولى من الباب الأول أن المملكة العربية السعودية دولة إسلامية ذات سيادة، وتقوم على الدين الإسلامي، وتستمد دستورها من كتاب الله وسنة رسوله، وأيضا لقد بين في المادة الخامسة من الباب الثاني للنظام الأساسي أن نظام الحكم ملكي، ويكون في أبناء الملك عبد العزيز، وأبناء الأبناء، ويتم مبايعة الأفضل منهم على كتاب الله وسنة رسوله _صلى الله عليه وسلم_ (الملك فهد بن عبد العزيز، 2:1992).

ومن هنا يعد نظام الحكم في المملكة العربية السعودية من الأنظمة الملكية المطلقة رغم وجود دستور؛ حيث تعتمد في مواده على الشريعة الإسلامية (جلود،4، نت).

وتتكون السلطات في المملكة السعودية من ثلاث مكونات أساسية، وهي: السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والسلطة التنظيمية، ويعد الملك مرجعاً لجميع هذه السلطات، ومن حقه الاحتفاظ بكل السلطات التي يريدها؛ لدرجة احتفاظه بأحقية إملاء المراسلات الدبلوماسية العادية إن رغب في ذلك (بسيوني، 17:2012).

ويمكن القول أن ذلك يُظهر مدى انسجاميه طبيعة نظام الحكم في المملكة مع الدين الإسلامي، وربط الدعوة السعودية من قبل الدعاة السابقين واللاحقين بالفكر الديني أعطاها زخماً قوياً ونجاحاً لها في ظل وجود بيئة خصبة لتحقيق ذلك لاسيما موقعها الديني، ومن جهة ثانية ربط دستورها بالشريعة أكسبها مهابة وقوة في نفوس الناس؛ ما أسهم في توطيد نظام الحكم، فقد استفاد السعوديون من الموروث الديني؛ حيث إن ولي الأمر ينبغي أن يطاع من قبل الرعية.

ثانياً: طبيعة النظام المصري:

بدأ نظام الحكم يأخذ شكل النظام الجمهوري بعدما قررت ثورة تموز/يوليو/1952 إلغاء النظام الملكي بتاريخ 18/يونيو/حزيران/1953، وفي هذه الأثناء مرت البلاد بفترة انتقالية حتى جاء دستور عام 1956 الذي استمد شرعيته من الشعب، وعندما حدثت الوحدة بين جمهورية مصر العربية وسوريا في عام 1958 تم عمل دستور ينسجم مع الدولة الوليدة؛ حيث سميت بالجمهورية العربية المتحدة، وأجري الاستفتاء عليه من قبل الشعبين، ثم جاء الدستور المؤقت لجمهورية مصر العربية في عام 1964 بعد انتهاء هذه الوحدة، إلى أن صدر الدستور الدائم في عام 1971، وتم الاستفتاء عليه واستمر في نظام الحكم السائد(أبو راس، 3:2009).

ويتضح من ذلك أن النظام الجمهوري كان هو السائد مع التطور الحادث في شكل الدولة وحجمها، وكان الشعب هو سيد الشرعية في كل مرحلة بغض النظر عن مدى فاعليته أو قدرته؛ فلم يكن بمقدرة النظام الحاكم بجمهورية مصر العربية وسوريا تجاوز الشعب، بل كان من

مصلحتهم تمرير موافقة الشعب على كل خطوة يتخذونها؛ لكي يكتسبوا الشرعية، ولكن يلاحظ أن الشعب يتم توجيهه بكل السبل ليلائم فكره فكر النظام.

ولقد تم تعديل دستور عام 1971 أربع مرات في الأعوام 1977، 1980، 2005، 2007، ولقد وضعت التعديلات التي أدخلت عامي 1977، 1980 نظام التعددية الحزبية بدلاً من الحزب الواحد، وكان هنالك تعديلات بشأن شكل الدولة؛ حيث إنها دولة اشتراكية ديمقراطية، وتعد مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً مهماً في التشريع، ويعد في الدستور أن نظام الحكم رئاسي برلماني، وعلى الرغم من ذلك تتضح أن مؤسسة الرئاسة هي المؤسسة المهيمنة، ويحق للرئيس وفقا للتعديلات الدستورية لعام 1980 الترشح للانتخابات في كل دورة رئاسية بلا نهاية(المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 2007،نت).

وفي هذه الفترة اتخذت الدولة منحىً مختلفاً إلى حد ما؛ حيث انتقلت من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، والملاحظ في نظام الحكم أنه انتهج النظام الرئاسي البرلماني؛ لكي يمرر مبدأ الديمقراطية وإنْ غلبت عليه الشرعية الصورية، فالرئيس _فعلياً_ هو الحاكم الوحيد المسيطر على مقاليد السلطة، وما يدلل على ذلك استمرارية إمكانية ترشحه بلا نهاية، وما أوجد من تعددية حزبية إلا لكي يفرغ طاقتهم بشكل يتم احتوائهم بدلا من مناوئة الدولة والنظام السائد.

ووفقا للإعلان الدستوري الصادر في13/شباط/ فبراير/2011 عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة فإنه يؤكد على ديمقراطية الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، ويعد الشعب مصدر السلطات، وتم تحديد الفترة الرئاسية لدورتين فقط، ومدة الدورة أربع سنوات، وفي هذه الفترة تولى المجلس العسكري إدارة البلاد إلى حين انتخاب مجلسي الشعب والشورى والرئاسة وممارسة الرئيس مهامه، وبهذا الشكل أرجع المجلس العسكري الأمر إلى الشعب؛ باعتباره مصدر السلطات، وتم تعطيل العمل بدستور عام 1971، وقد أصدر المجلس بياناً يؤكد فيه رغبته في تكريس دولة القانون والديمقراطية وتداول السلطة وإنشاء مؤسسات تكفل التوازن بين جميع السلطات (بسيوني، 2012: 450).

ويحرص الدستور المعدل الذي صدر في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور في عام 2014 على النظام السياسي الذي يقوم على النظام الجمهوري الديمقراطي، ويؤكد على أن الإسلام دين الدولة، واعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع مع مراعاة اعتماد الطوائف المصرية من المسيحيين واليهود على مبادئ شرائعهم، ويعد الشعب مصدر السلطات، ويؤكد الدستور _ايضاً_ على أساس قيام النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان وحرياته (دستور مصر،2014: 7).

ويظهر مما سبق أن هنالك إجماعاً عبر فترات النظام الجمهوري الأول والثاني والثالث وفق اعتقاد الباحث أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع مع مراعاة الطوائف الدينية الأخرى وفق تشريعاتها، وينم ذلك على مبدأ التسامح في المجتمع نفسه، واعتبار الشعب مصدر السلطات، وأيضاً تنامي النظام الديمقراطي وفقا للدستور بشكل ملفت حتى هذه الفترة من التاريخ، وتعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة سمة جديدة لم تكن موجودة بشكل فعلي في السابق؛ فكان العسكر هم من يتولى زمام الأمور، ودائما تجدهم على رأس النظام السياسي، بل ومتغلغلين بشكل كبير في كل المجالات، وهذا ما يسمى بالتغلغل ضمن كيان الدولة العميقة.

ثالثاً: صناعة القرار في البلدين.

أولاً: صناعة القرار في جمهورية مصر العربية.

السلطات المعنية بصناعة القرار السياسي المصري:

أولا: مؤسسة الرئاسة.

يهيمن رئيس جمهورية مصر العربية على عمليات صنع القرار وفقاً للدستور الذي يمنحه صلاحيات شبه مطلقة سواء في ظل الظروف العادية أو الإستثنائية؛ فهو يعين رئيس الوزراء ويعفيه من منصبه، ومن مهامه _أيضاً_ تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء ونوابهم، وإعفائهم من مناصبهم بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء وفقا للمادة (141)، وله حق دعوة مجلس الوزراء، وترأس جلساته، وكذلك تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين، والممثلين السياسيين، ويعزلهم، كما يحق له تقديم الوزير للمحاكمة إذا ارتكب جرائم أثناء وظيفته (إبراهيم،4:2011).

ومن ناحية أخرى تفاوت تأثير مؤسسة الرئاسة عبر فتراتها الثلاث؛ فكان عهد الرئيس جمال عبد الناصر يمتاز بسلطات واسعة تنبعث من شخصيته الكاريزمية؛ ولذا ارتكز في إدارة حكمه على النظام الشمولي، بينما حدث تحول سياسي في عهد الرئيس محمد السادات من نظام الحزب الواحد إلى التعددية ليصل في عام 1981 إلى 19 حزب سياسي، وكان للرئيس بموجب دستور 1971صلاحيات واسعة، وقد زاد الرئيس حسني مبارك مساحة الحريات السياسية في عهده، ولكن في الوقت نفسه نتيجة لسوء إدارة الحكم، واختزاله في فئة معينة خاصة ولديه (جمال وعلاء) ساهم ذلك بإسقاط نظامه والتحول إلى نظام ديمقراطي جديد بتاريخ 25 يناير 2011(فريدة، 97:2013).

ومن هنا يتبين أن مؤسسة الرئاسة في جمهورية مصر العربية تمتاز بالقوة والتفرد والنفوذ الأحادي في إدارة مؤسسة الحكم، وصناعة القرار خاصة في زمن القائد الكاريزمي المؤثر الرئيس جمال عبد الناصر الذي استطاع احتواء الجماهير، والتأثير فيهم، والتمحور حوله، ولكن اختلف

الأمر في عهدي الرئيسين محمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك؛ إذ ازدادت حرية التعبير من قبل المجتمع بكافة مؤسساته، وبالتالي لم يعد القائد المتفرد موجوداً، فنشأة الأحزاب دليل واضح على التعدد الفكري والسياسي في إدارة البلاد، وبلغت ذروة الترهل السياسي في عهد الرئيس محمد حسني مبارك الذي سمح بظهور فئة مقربة منه بيدها مقاليد الوظائف المهمة والتعيينات في مؤسسات الدولة؛ فزاد من حالة الاحتقان السياسي الذي أجبره أخيراً على ترك السلطة السياسية، وإنْ دل ذلك فإنما يدل على أن صناعة القرار لم تعد بيد القائد والرئيس وحده، وإنما ظهر لاعبون آخرون كالأحزاب والنقابات والمؤسسات الحكومية والأهلية والنشطات السياسية الشبابية.

ثانياً: المؤسسة العسكرية:

احتلت النخبة العسكرية مكانة مركزية بعد عام 1952 ، وظلت هي أكثر النخب تأثيراً رغم وجود نخب منافسة لها في المجال السياسي، ورغم سعي عبد الناصر في نهاية عهده إلى التحول نحو المدنية إلا أن ضباط الجيش شكلوا قوة موازية لقوته المدنية، وعندما انتصر الجيش في تشرين الأول/أكتوبر عزز ذلك مكانته في الحكم في أماكن مدنية، وما يؤكد ذلك في الفترة من عام 1981 وحتى عام 1995؛ حيث خدم بها خمسة عشر وزيرا من الجيش، وما يعزز قوة المؤسسة العسكرية أنه يأتي منها الرئيس، وتتمتع بميزانية منفصلة تحقق لها الاكتفاء الذاتي، والقدرة على المبادرة في إدارة الأزمات، بل وما يعزز من وجودها أنها تدفع بأبنائها بعد التقاعد إلى الحياة المدنية؛ ولذلك يحتلون مكانة مهمة في أجهزة الدولة (زايد والزبير،56:2004).

ولذلك بلغ من تولى المناصب السياسية الرئيسة في عهدي نجيب وعبد الناصر 131 شخصية، ومنهم 44 من العسكريين؛ أي بنسبة 33.6%، والملاحظ أنه إضافة لمنصب رئيس الجمهورية تولى جميع المناصب القيادية العليا بصفة ثابتة من الضباط، وكان رؤساء الوزراء الخمسة من العسكريين لاسيما نواب الرئيس كما تمت السيطرة من قبلهم على التنظيمات السياسية، وقد تم تحديد نفوذ الجيش سياسياً في عهد السادات غير أنه توسع نفوذهم في مجال الخدمة المدنية؛ حيث سمح لهم بدور تنموي في تنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية وفقا لقانون 1979، وزاد نفوذ هذا الجهاز في عهد مبارك(الجبور،38:2014).

ويتبين مما سبق حالة التغلغل السياسي للمؤسسة العسكرية، وقدرتها على التأثير بشكل كبير على مجريات الحياة السياسية في الدولة المصرية، وتكمن هذه القوة في أنها صنعة التغيير نحو النظام الجمهوري والقضاء على النظام الملكي من ناحية، ومن ناحية ثانية أن مؤسسة الرئاسة نابعة منها؛ فهذا النفوذ الملحوظ في رأس الهرم يعطيها دفعة معنوية وملموسة باتجاه التمكين

لنفوذها، وسطوتها في شتى مناحي الحياة، ويجعلها أقدر على الممارسة السياسية، ولديها قدرة وتأثير في المحيط المجتمعي.

إن الرؤساء الثلاثة جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك اتبعوا استراتيجيات مختلفة لضمان ولاء المؤسسة العسكرية؛ فعبد الناصر ارتكز على إبراز صورته الوطنية، واعتناقه لفكرة القومية العربية وبهذا ربط ولاء الجيش عبر وشائج عقائدية، وكذلك من خلال الصداقة المتينة كما كانت بينه وبين عبد الحكيم عامر، واتبع السادات الاستبدال السريع لقيادة الجيش؛ للإمساك بزمام الأمور، ومنعهم هؤلاء من بناء قاعدة علاقات من الضباط على ولاء شخص لهم خوفا من تكرار عبد الحكيم عامر جديد ينافس على السلطة، بينما مبارك عيّن في قيادة الجيش من هم على ولاء تام به وانعدام الطموح السياسي لديهم (بوناصيف، 2013، نت).

ومن هنا توجب على حكام جمهورية مصر العربية من العسكر أخذ الحيطة والحذر في التعامل مع المؤسسة العسكرية لما لها من نفوذ وقوة مؤثرة في البلاد؛ باعتبارها عموداً من أعمدة قوة البلاد وذلك في الدفاع عن أمنها، وفي موجهة العدوان الخارجي، ولكون المنطقة العربية غنية بالانقلابات العسكرية في فترة من الفترات.

وقد قادت مصر انقلاباً ضد النظام الملكي، وفي الوقت نفسه كانت هنالك محاولات انقلابية فاشلة من البعض تجاه عبد الناصر والسادات، ولهذا كله انتهج حكام جمهورية مصر العربية سياسة في محاولة ضبط المؤسسة العسكرية، وتطويعها لمؤسسة الرئاسة.

ولذلك كان من الضروري على جمال عبد الناصر أن يوجد له شخصية كاريزمية ليلتف الجميع حوله، ومنهم الجيش، وما اتخذه محمد السادات من تكتيك الاستبدال السريع لقادة الجيش يدلل على حكمته، وحزمه في التعامل تجاه مطامع بعض الجنرالات في الحكم، وكذلك ما فعله الرئيس محمد مبارك من انتقاء الأشخاص الموالين والزاهدين في السلطة ينم على دراية وخبرة في التعامل مع مؤسسة الجيش، فكان لابد من التعاطي من قبل حكام جمهورية مصر العربية بحزم وشدة في التعاطي مع هذه المؤسسة الخطيرة والحساسة وفي نفس الوقت التعامل بمرونة؛ لتسخيرها لمصلحة مؤسسة الرئاسة، وجعلها أداة في يدها بدلا من خنجر في خاصرتها.

وقاد المجلس العسكري إدارة البلاد بعد سقوط مبارك في 2011، وأصدر الإعلان الدستوري الأول، ومن ثم وافق على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية؛ ما مكن من وصول جماعة الإخوان المسلمين للسلطة، وبعد وقوع هجوم سيناء في 5/آب/أغسطس ألغى الرئيس مرسي إعلان 18 يونيو، وتولى السلطتين التنفيذية والتشريعية بنفسه، وجدد قيادة الجيش بعد إجبار طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان، بل وأجبر عدداً من القيادات على التقاعد، وإحلال الجيل الأصغر مكانهم،

وعلى رأسهم عبد الفتاح السيسي، ولكن في 30 يونيو قدم الجيش إنذارا لمرسي لإجراء انتخابات جديدة، أو عمل استفتاء على رئاسته، وعندما رفض عزله الجيش، وتولى رئاسة الجمهورية أحد أبنائه وهو عبد الفتاح السيسي(Net،2014،GiladWenig، Washington Instltute).

وبناء على ما سبق يظهر بوضوح مدى مقدرة المؤسسة العسكرية المصرية في إدارة البلاد، وتوجيهها حسبما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد من وجهة نظرها؛ ولذلك أقدمت المؤسسة العسكرية بقيادة الفريق عبد الفتاح السيسي على عزل الرئيس محمد مرسي، وهو الرئيس المدني الأول في تاريخ جمهورية مصر العربية المعاصر، ورشحت خلفا منه عبد الفتاح السيسي الذي استلم مؤسسة الرئاسة، ويدل من ذلك على التحكم بمقاليد إدارة البلاد، ومدى نفوذها في داخل الدولة.

وكانت المؤسسة الرئاسية داعمة للقضية الفلسطينية منذ نشأتها في عهد قادة ورؤساء جمهورية مصر العربية السابقين سواء في عهد الملك فاروق أو الرؤساء: محمد نجيب وجمال عبد الناصر ومحمد حسني مبارك ومحمد مرسي وحاليا في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي تعرقل الظروف الداخلية مسيرة جمهورية مصر العربية على المستوى الخارجي، وتجاه القضية الفلسطينية.

فمثلا في البرنامج الانتخابي للمرشح الرئاسي الفريق أحمد شفيق قدم فيه دعما للقضية الفلسطينية، وبذل كافة الجهود لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف (شفيق، 2012: 61).

وكذلك في البرنامج الانتخابي لمحمد مرسي، وهو مرشح حزب الحرية والعدالة، وأكد فيه دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ودعم مواقفه على المستوى الدولي، والتنسيق مع الدول المؤيدة لحقوقه المشروعة (مرسي، 2012: 74).

ويمكن القول إن القضية الفلسطينية حاضرة في البرنامج السياسي الخارجي لجمهورية مصر العربية، وتدل بعض برامج المرشحين للرئاسة في عام 2012 على ذلك، ولا تستطيع القيادة المصرية تجاوزها لاعتبارات لها علاقة بالتاريخ والجغرافيا والمصالح المصرية على المستويات العربية والاسلامية والدولية، والطموح القيادي المصري يحتم عليه وضع القضية الفلسطينية على سلم أولوياتها.

ثالياً: المؤسسات التشريعية.

تتسم الدساتير الثلاثة للأعوام 1923، و1954، و1971 عن علاقة ما بين البرلمان بشقيه ورأس الدولة من خلال تشاركهما بمجموعة من الصلاحيات وعملية صنع القرار؛ حيث إن كليهما له الحق في إصدار القانون، وكذلك حق رأس الدولة في اتخاذ تدابير لها قوة القانون شريطة

إقرارها من السلطة التشريعية سواء كان الإقرار من خلال إعطاء تفويض مسبق للرئيس من قبل البرلمان كما هو الحال في دستور 1954، أو إقرار لاحق كما هو الحال في دستوري عامي 1923، و1971؛ بحيث يجتمع البرلمان لاحقاً؛ لإقرار ما أصدره الرئيس، أو إلغائه في حال كان البرلمان منحلاً، بل ومنح دستور 1971 صلاحيات إضافية للرئيس من خلال تعيين عدد من أعضاء البرلمان، ولم يتضح شكل البرلمان زمن الرئيس مرسي(الشوبكي وآخرون،3).

ووفقاً للدستور المصري لعام 1971 أنه قد تبنى ضمن مواده أحقية الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، وحدد أدوات معينة لمواجهة السلطة التنفيذية، ولقد نظمت اللائحة الداخلية لمجلس الشعب لعام 1979 المعدلة كيفية ممارسة أعضاء مجلس الشعب لمثل هذه الوسائل (المدهون، 2010:13).

ولقد عاشت جمهورية مصر العربية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك حياة برلمانية، ولكنها دون صلاحيات حقيقية في مجال التشريع (فريدة،2013: 85).

ويتضح مما سبق أن البرلمان المصري لم يكن سوى أداة بيد السلطة التنفيذية، ولسان حال إرادتها، فعلى ما يبدو في عهد الرئيس جمال عبد الناصر كان البرلمان صورياً، وجاء البرلمان في عهد الرئيس محمد أنور السادات؛ ليسير وفق رغبة مؤسسة الرئاسة أيضاً، والدليل إرادة الرئيس في تعيين عدد من النواب، وجاء الرئيس محمد حسني مبارك؛ ليزيد من شكلية البرلمان، وفي عهد الرئيس محمد مرسي لم تتضح الأجواء الديموقراطية؛ حيث إن حركة الشارع لم تستقر بعد، بل وفترة رئاسته كانت قصيرة؛ ولذا لم تتضح العلاقة بينه وبين البرلمان.

ومن ناحية أخرى فقد كانت المجالس المحلية ضعيفة جدا؛ حيث إنها كانت غير واضحة من ناحية النظام الانتخابي، ولكن الملاحظ في الوقت نفسه تغلغل زيادة نسبة الفائزين بالتزكية؛ ففي عام 2002 بلغت نسبة المقاعد بالتزكية حوالي 60%، وفي عام 2008 بلغت نسبة الفائزين بالتزكية نحو 83% لاسيما التداخل بين عضوية النائب وعضو المجلس المحلي، وذلك يبن عزوف المواطنين عن الاهتمام بهذه المجالس (Net، Et alk:35، Shobaki).

ويظهر من ذلك الفجوة السياسية بين النظام السياسي والرأي العام من ناحية، ومن ناحية أخرى احتكار المجالس لتمرير سياسات ولتكون أداة بيده؛ فإقلاع المواطنين عن المشاركة في مثل هذه المجالس يبين سوء إدارة النظام تجاهه، وعدم تحقيق مصالحه المرجوة، بل والفساد الإداري ذاته من خلال الجمع بين أكثر من عضوية، وبالتالي تعد هذه المجالس أداة في صناعة القرار لصالح النظام.

رابعاً: المؤسسة القضائية.

أسهم القضاء المصري بصناعة القرار السياسي في عهد الرئيس حسني مبارك؛ حيث أصدرت المحكمة الدستورية العليا في عام 2000 قرارا بإشراف القضاء المباشر على الانتخابات الوطنية، وعلى أثر ذلك تم تعديل الدستور في عام 2005؛ لفتح المجال أمام الانتخابات الرئاسية التنافسية (فريدة، 383:2013).

ولذلك تمكن القضاء من الاستقلال النسبي الذاتي، وما يؤكد ذلك أن المحكمة الدستورية أصدرت ثلاثة أحكام مختلفة بخصوص قوانين الانتخابات، فما كان من مبارك إلا حل البرلمان في هذه المناسبات الثلاث، وفي 12- يونيو- 2012 قضت المحكمة الدستورية أن قانون الانتخابات الجديد غير دستوري، وقد حلت مجلس الشعب في الشهر نفسه، وأيضا ألغت القانون الذي يمنع من ترشح أعضاء في الحزب الوطني المنحل، وفي عام 2013 ألغت محكمة النقض الحكم بالسجن مدى الحياة على مبارك ووزير داخليته، وأمرت بإعادة المحاكمات(Aly،ElKady،2013:3).

ويتبين مما سبق الدور الذي لعبه القضاء في العملية السياسية المصرية، ومدى قدرته على المساهمة بصناعة القرار في النظام السياسي المصري، ولكن لربما يكون القضاء المصري موجها؛ بفعل البيئة السياسية المصرية المتغيرة، فلم يصدر _مثلا_ حكما قضائيا بالإشراف المباشر على الانتخابات إلا في عام 2000، وهنا نطرح تساؤلاً: لماذا في هذا التوقيت بالذات؟ ولماذا ليس من قبل؟ ويؤكد وجهة النظر هذه الأحكام المتابعة لصالح النظام السياسي المنتهي.

القوى المؤثرة في عملية صنع القرار:

أولا: دور التنظيمات في الحياة السياسية المصرية.

تعد مؤسسات المجتمع المدني غير فعالة في الحالة المصرية كما ينبغي، فرغم أنه يتواجد حوالي 30000 منظمة من منظمات المجتمع المدني حتى عام 2008، وهنالك منظمات مشرعة وتعاونيات، وهنالك _أيضا_ 115 غرفة تجارية وصناعية، و24 نقابة مهتمة بالعمال، و24 حزباً سياسياً مسجلاً بشكل رسمي، ولكنهم لا يمثلون القوة الحقيقية لواقع المجتمع المدني المصري (فريدة، 108:2013).

وتعد التنظيمات المعارضة في عهد الرئيس حسني مبارك شكلية أكثر من كونها فاعلة؛ فهنالك ما يزيد عن خمسة عشر حزبا سياسيا في الحياة المصرية، ولا يعتد بها كمعارضة مؤثرة سوى أربعة أحزاب منها تشكل _ نوعا ما_ شكل المعارضة في النظام المصري، وهي: حزب الوفد، والحزب العربي الناصري، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وحزب الأحرار، وتعد

هذه الأحزاب الأعلى صوتا، وليست الأكثر مشاركة بسبب الجمود بالفكر والآليات؛ ولذا لم تشكل تهديداً حقيقياً للنظام، وما يدل على ذلك انتخابات عام 2000 التي لم يتعدَ فيها نصيب هذه الأحزاب أكثر من عشرة مقاعد من أصل 455 مقعدا في البرلمان(العناني،2004،نت).

ويظهر المشهد أن النظام السياسي المصري بيده أوراق لعبة إدارة الدولة، وصناعة القرار فيها، فما يدل من هذه الأحزاب عليها سوى موتها السياسي، وجمودها الفكري والقيادي، وبالتالي أصبحت أداة بيد النظام لتبرير تصرفاته، وتحجيم حركة الشارع الرافض لسياساته، فرؤية هذه الحالة في مستوى قادة المجتمع تدخل الأفراد في حالة من العجز والخمول، وهو ما تسعى إليه الدولة، فالأحزاب السياسية موجهة ضمن سياسة الدولة مقابل امتيازات رمزية.

ومن ناحية أخرى، شاركت جماعة الإخوان المسلمين بفعالية في الحياة السياسية المصرية منذ عام 1928، وتأثر بفكرها الضباط الأحرار غير أن الرئيس عبد الناصر انقلب عليهم؛ ما دفع بعضهم بالقول بضرورة استخدام العنف وسيلة لمواجهة الأنظمة القمعية في الدولة الحديثة، ثم جاء الرئيس السادات؛ ليشركهم في الحياة السياسية، وفي عام 1984 شاركوا في الانتخابات المحلية والنقابية والنيابية، وفي عام 1996 قام أعضاء من داخلها بالانشقاق مشكلين حزب الوسط الذي قام بمشاركة الإصلاحيين في الجماعة بتأسيس حزب كفاية، وقد عملوا مع نشطاء الديمقراطية العلمانية في وضع ميثاق مدني، ونشطت هذه المجموعات المختلفة الأطياف خلال الاحتجاجات ضد الرئيس مبارك مشكلة جبهة معارضة موحدة(براون، روزفسكي،12:2011).

ويتضح مما سبق أن سياسة جماعة الإخوان المسلمين، والتنظيمات الأخرى كانت قائمة على إستراتيجية التغيير السلمي بدلا من العنف، والملاحظ أن سياساتها بدأت تحقق نتائج ملموسة في صناعة القرار المصري من خلال دفع المؤسسات الرئاسية عبر فتراتها المختلفة للتعامل معها كقوة مؤثرة في المجتمع؛ فبعضها دخل معها في صراع، وبعضها أشركها في الحياة السياسية، وإن دل ذلك فإنما يدل على مدى قوتها الوازنة في المجتمع المصري لاسيما أن جذورها ضاربة في المجتمع المصري أكثر من عمر الدولة المصرية الحديثة ذاتها التي جاءت على إثر ثورة مصحوبة بقوة الجيش، وعلى الرغم من مشاركة الضباط الأحرار أنشطة الجماعة قبيل الثورة وجدوا بها فيما بعد خطراً داهماً ومنافساً على الحكم، وهذا المبرر الذي دفع عبد الناصر لمواجهة هذه الجماعة بصرامة، ولكن من ناحية أخرى على ما يبدو أن الرئيس محمد السادات نهج نهجا مغايراً لسياسة عبد الناصر القمعية باحتواء الجماعة في الحياة السياسية المصرية، ولربما الذي دفعه لمواجهة المتنفذين في الدولة خاصة من الحقبة الناصرية، ولقد تعمق نفوذهم السياسي في عهد الرئيس حسني مبارك؛ ليتمشى مؤخراً مع الفكر الديمقراطي في المجتمع العالمي.

برزت في الحياة السياسية المصرية منذ عام 2004 العديد من حركات الاحتجاج ، والتجمعات السياسية التي جعلت من المظاهرات والوقفات الاحتجاجية سلوكاً في المجتمع، ومن هذه الحركات التي ساهمت بـ(ثورة 25/ يناير) ما يلي: صفحة (كلنا خالد سعيد)، وشبكة رصد، وحركة كفاية، وحركة العدالة والحرية، والجمعية الوطنية للتغيير، وشباب الإخوان، وشباب أحزاب الجبهة الديمقراطية، والتجمع والغد والكرامة وشباب الإخوان، والحملة الشعبية لدعم البرادعي، وكان هدف هذه الحراكات تغيير النظام احتجاجاً على سياساته، وسوء معاملته، والتي نجحت بخلع الرئيس حسني مبارك(العزباوي، 2012، نت).

ويبدو من ذلك أن تركة نظام مبارك على مدار ثلاثة عقود خلفت سياسات متراكمة من الأخطاء دفعت باتجاه تبلور تيارات متعددة الأيديولوجيات والفئات العمرية؛ لتسهم بشكل كبير في صناعة القرار في الحياة السياسية المصرية لاسيما أن حالة الاحتقان كانت موجودة من زمن بعيد، ولذلك جاءت ساعة الحركات التي تولدت لتسهم بتغيير نظام الرئيس محمد حسني مبارك؛ فتربة صناعة القرار أسهمت به عوامل عديدة، ومنها: أخطاء النظام القديم، ولربما تأثير الفكر الخارجي على بعض الفئات خاصة الشبابية.

ثانيا: نخبة رجال الأعمال وصناعة القرار.

مارس رجال الأعمال في جمهورية مصر العربية دورا مهما خاصة في أواخر عهد الرئيس المصري محمد حسني مبارك؛ حيث سيطروا على قطاعات اقتصادية واسعة في الدولة مهد لهم دورا سياسيا، وأصبحوا على علاقة تامة بأصحاب القرار السياسي، ولقد شعر كثير من المصريين باستبعادهم من التنمية الاقتصادية خلال فترة الرئيس محمد حسني مبارك، وكانت الفجوة واضحة بين الأغنياء والفقراء وحاولت هذه النخبة أن تحافظ على مكتسباتها الاقتصادية والسياسية أثناء عملية التحول السياسي في عام 2011، وعندما حاول الرئيس محمد مرسي استقطاب هذه النخبة فشل في ذلك(StephanRoll،2013:5).

ويبدو مما سبق مدى أهمية نخبة رجال الأعمال المصريين في النظام السياسي المصري، ومدى قدرتها على رسم السياسات في المجتمع بما يعود بالفائدة عليها، وبالتالي أصبحت متنفذه في داخل المنظومة الضيقة للنظام، وأيضا أسهمت إمكانياتها الاقتصادية بزيادة قدراتها الخاصة؛ لتساهم بفاعلية في صناعة القرار في المجتمع المصري، ولربما المصلحة المشتركة بينها وبين النظام دفعت كليهما للتواصل الفعال بينهم؛ فهذه النخبة بمثابة عصب الاقتصاد المصري، وبالتالي تدرك القيادة المصرية أهميتها، وهذا ما يدفعها في محاولة تقريبها، بل وجذبها تجاهه، ولربما ذلك ما يفسر علاقة البعض بالرئيس مباشرة.

ثالثا: النخب النقابية وصناعة القرار.

تعد مشاركة النخب النقابية في صناعة القرار السياسي المصري رمزية ولا تتجاوز مجرد التعبير عن الرأي الذي لا يعتد به من قبل الدولة، ولذلك حرصت النخبة النقابية دوما على تدعيم روابطها بالنظام السياسي؛ ما أفقدها مصدقيتها أمام الحركة العمالية، وقد سعت _أحياناً_ لبناء جسر من الروابط بين الطبقة العاملة وجماعات رجال الأعمال متجاهلة التناقض بينهما في المصالح؛ وذلك لإرضاء النظام السياسي، وما يؤكد ذلك البيان الذي أصدره الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مع جمعية رجال الأعمال المصريين في عام 1989، وقد أعلن موافقته على التحول الرأسمالي في جمهورية مصر العربية(زايد، الزبير،455:2004).

على أية حالة تتضح حالة التفرد السياسي في صناعة القرار في داخل النظام السياسي، ومما يزيد الأمور تعقيداً رضوخ هذه النخب المنطلقة من القاعدة الشعبية، وتتكلم بلسان حالها، للسلطة الحاكمة، وهذا يدل على الشلل التام في الفكر المتحرر وفق المصالح، ولو حدث حراك حقيقي لهذه النخب لاعتبرها النظام تحدياً لوجوده؛ وهذا ما يدفعه للتعامل بحذر معها خوفا من إغضاب القاعدة الشعبية، ولكن موالاتها للنظام جعلها تفقد ثقتها أمام جمهورها، وفي الوقت نفسه جعلت النظام يتعامل بأريحية مع العديد من القضايا المجتمعية الشائكة، ومنها القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

رابعا: الرأي العام المصري.

نتج عن الحراك الشعبي المصري في يناير عام 2011 تشكل رأي عام متمايز عن غيره عبر مدار السنين الماضية لاسيما من فترة ثورة تموز/يوليو على النظام الملكي لعام 1952، وتشير الإحصائيات الرسمية بأنه بلغ عدد من يحق لهم التصويت في أول انتخابات لمجلس الشعب 50 مليون شخص، وبلغت نسبة المشاركين في هذه الانتخابات 60% تقريبا(زناتي، 9:2013).

وأفرزت انتخابات مجلس الشعب المصري عام 2012 تركيبة سياسية جديدة وفقا للجنة القضائية العليا للانتخابات؛ فقد حصل حزب الحرية والعدالة على 127 مقعدا، وحصل حزب النور على 96 مقعدا، وحزب الوفد الجديد على 10 مقاعد، بينما ائتلاف الثورة مستمرة على 7 مقاعد، وكذلك حصل حزب الإصلاح والتنمية على 8 مقاعد، وحزب الحرية على 4 مقاعد، وحزب مصر القومي على 4 مقاعد، وحزب السلام الديمقراطي على مقعد واحد، وحزب المواطن مصري حصل 3 مقاعد، وحزب الاتحاد القومي العربي على مقعد واحد، وحزب الاتحاد حصل

على مقعدين، وقد بلغ إجمالي الأصوات الصحيحة 27 مليون و65 ألفا و135 صوتا، بينما لم يحصل 21 حزبا على التمثيل لعدم بلوغهم نسبة التمثيل المقرة(عبد الغني، 2012)

وفي الانتخابات الرئاسية المصرية عام 2012 كان هنالك إقبال على المشاركة الانتخابية، وقد تشتَّت الأصوات بين المرشحين؛ فأسهم ذلك بجولة الإعادة بين الفريق أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس حسني مبارك، والدكتور محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الاخوان المسلمين التي أوصلته إلى سدة المؤسسة الرئاسية بفارق بسيط مع شفيق؛ حيث كانت نسبة الحضور في الجولة الأولى من إجمالي الناخبين الذي قدر عددهم بـ 23.672.236 هي: (46.42%)، وفي الجولة الثانية نسبة الحضور من إجمالي الناخبين الذي قدر عددهم بـ 26.420.763 هي: (51.85%) (المركز العربية للأبحاث، 2012).

ويظهر مما سبق مدى تأثير الرأي العام، ويتضح أن الانتخابات السابقة لانتخابات الحراكات الشعبية في مجملها هي انتخابات صورية تسير وفق رؤية النظام، وما يدل على ذلك أنه على الرغم من حالة الديمقراطية الحادثة بفعل الحراك الشعبي إلا أنه يبقى الإقبال متواضعاً مع الحالة الثورية، ولكن قد يبرر ذلك بمدى الكبت وحالة الإحباط عند الشارع تجاه قيادته؛ فلم تتجاوز النسبة في الانتخابات الرئاسة مثلا 60%؛ ولربما ينم ذلك عن التخوف من انتكاسة للتجربة الديمقراطية، وهو ما حدث بالفعل في الحراك الشعبي المضاد؛ فيعد الرأي العام من صانعي القرار المؤثرين، ولكن يحتاج لتوجيه وتنمية، وهو ما لاحظه المشاهد في الحالة المصرية قبيل تخلي الرئيس المصري عن منصب الرئاسة، ولكن يحتاج الرأي العام إلى كثير من الجهد، وفي الوقت نفسه يحتاج إلى تربة خصبة لتنميه وتجعله قادراً وفاعلا.

ثانيا: صناعة القرار في المملكة العربية السعودية.

السلطات المعنية بصناعة القرار السياسي السعودي:

أولاً: الملك:

يتسم نظام الحكم في المملكة بالطابع الأبوي العائلي، وبالتالي السلطات الأساسية بما فيها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية تتركز في يد الملك؛ ولذا لا يوجد دستور مدون يحدد السلطات في الدولة، وفي هذه الحالة يعتمد نظام الحكم على العرف والقانون القبلي، وتمثل الشريعة الإسلامية عنصراً أساسياً في صياغة القرارات؛ باعتبارها تشكل إطار الدولة الفكري الذي تعمل من خلاله(عبد الرحمن2008:28).

ووفقا للدستور الذي وضعه الملك فهد بن عبد العزيز يتسم النظام السعودي بالملكي، والسلطة وراثية مطلقة بين أبناء الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وأبناء

الأبناء من ناحية، ومن ناحية أخرى يقوم الملك بتعيين كل من ولي العهد، والقضاة، ونواب رئيس الوزراء والوزراء، ويعفيهم جميعاً بأمر ملكي، ومن حقه حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه، ويعد الملك رئيس الوزراء (عبد العزيز، 3:1412).

والملك صاحب السلطة السياسية والدينية والاقتصادية، وارتكز عبد العزيز وأبناؤه على المركزية في توطيد الحكم، والانتقال من الولاء القبلي والمناطقية إلى الولاء الوطني، واتبعوا سياسة في تعميق ولاء الناس، ومنها: إقامة شبكة علاقات قائمة على النسب والقرابة، والدين، وشبكة أخرى من مؤسسات الدولة على أساس توزيع الأجهزة البيروقراطية، وتوظيف عوائد النفط، ومن ثم تطوير الثقافة السياسية الوطنية؛ لإضفاء الشرعية على النظام(الزيدية،43).

فالملك يتفرد بكل القرارات المصيرية في داخل المملكة، وبالتالي في خارجها، ويمكن أن يتم اختزال كل تفاصيل الدولة في شخصه؛ فهو الذي يضع السياسات العامة، وهو من ينفذها من خلال المؤسسات المختلفة في الدولة، فالدولة في النظام الملكي مختلفة تماما عن الدولة في النظام الجمهوري؛ حيث يكون نظام الحكم مستمداً من الذات الملكية، بينما الأمر في النظام الجمهوري كما في الحالة المصرية ينظم السياسات العامة دستور منبثق عن الشرعية الشعبية حتى ولو كان اسميا فقط، فلا يستطيع الرئيس مهما كان متسلطاً أن يصدر _مثلا_ دستوراً بدون منحه شرعية الشعب، أما في النظام الملكي فطبيعة النظام الملكية تفرض سياسات، وينبغي على الشعب الطاعة بدون مناقشة.

ففي القضية الفلسطينية كان الملك وولي عهده من يقدم المبادرات السلمية لمعالجة القضية الفلسطينية، وتقديم الدعم الدائم للفلسطينيين، ففي قمة فاس الأولى لعام 1981 وقمة فاس الثانية لعام 1982 تقدم الأمير فهد بن عبد العزيز بمبادرته للسلام عندما كان وليا للعهد، وفي عهد فهد بن عبد العزيز كملك تقدم الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد بمبادرته في قمة بيروت لعام 2002، وبالتالي هنالك تبادل أدوار بين الملك وولي عهده، ولربما تتأتي المبادرة من خلال ولي العهد؛ لكي تحفظ الهيبة الملكية في حال فشلت المبادرة ذاتها.

ثانيا: الأسرة المالكة:

بين النظام الأساسي أنه عدد محدود فقط من أفراد الأسرة المالكة من يملك صوتا مؤثرا في اختيار الزعماء، أو تشكيل الحكومة، أو تغيير النظام السياسي، وفي عام 2006 أصدر الملك نظاماً جديداً؛ لينظم مسألة خلافة الحكم، وبموجبه تم إنشاء هيئة البيعة التي بمقتضاها يتم اختيار الملك أو ولي عهده في حالة وفاة أي منهما، أو عجزه عن تحمل مهامه، وتتكون هيئة البيعة من أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز، وتأتي هذه الهيئة توسيعاً لدور الأسرة الحاكمة في اختيار الملك أو نائبه، وأيضا تمثل هيئة كبار العلماء مؤسسة استشارية للملك ولمجلس الوزراء ،

وتقوم هذه المؤسسة بمراجعة السياسات العامة للحكومة بما يلائم الشرع (قسم العلاقات العامة_السفارة الأمريكية:17).

ويبدو مما سبق مدى حالة التفرد من قبل الملك والأسرة المالكة في صناعة القرار السياسي، وهذا لا يعني كل من كان في الأسرة المالكة أن له نفوذاً في صناعة القرار في داخل المنظومة الملكية، ففي داخل النظام من هو أكثر نفوذا من غيره من أبناء العائلة، وهذا قد يولد صراعاً مستقبليا على الحكم؛ ما دفع الملك للقيام بتنظيم مسألة خلافة الحكم، وتشكيل هيئة لاختيار الحاكم ونائبة، لربما هو يمنع تخوفات نحو الصراع على السلطة يوما ما، ولربما هذه الهيئة نفسها ستكون مثار خلافات حادة فيما بين أفراد الأسرة الحاكمة في عملية اختيار الملك، وبالتالي قد يسهم ذلك في توسعة الفجوة في صناعة القرار السياسي خاصة الذي ينظم البيت الحاكم.

ثالثا: السلطة القضائية:

يعد القضاء السعودي وفقا للمادة 46 من الدستور هيئة مستقلة، ولكنها في الوقت نفسه مرتبطة مع السلطة التنفيذية في مجالين، وهما: الترتيبات والإجراءات الإدارية، وتنفيذ الأحكام(Al-،2008:44).

ويقوم الملك _وفقا لمواد دستورية_ بتعيين القضاة، وإنهاء خدمتهم بأمر ملكي، ولذلك يعد الملك في المملكة العربية السعودية مرجع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية (الملك فهد بن عبد العزيز، النظام الأساسي للحكم،1412).

فسلطة الملك طاغية على كافة السلطات لاسيما سلطة القضاء؛ فارتباط السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية التي هي أصلا تتمثل بسلطة الملك في الإجراءات الإدارية، وتنفيذ الأحكام من ناحية، ومن ناحية أخرى الإرادة الملكية في تعيين القضاة، وعزلهم يجعل الناظر في الشأن السعودي متشككاً في قدرة القضاء في الفصل في كافة القضايا التي تطرح أمامه، وهذا يعني أن قدرة القضاء على الاستقلال الكلي منعدم، وبالتالي لا يمكن له تحقيق العدالة في ظل عدم الارتياح بالاستقلالية، فالقاضي المهدد بالفصل من قبل السلطة التنفيذية لا يمكن أن يحقق العدالة المطلقة.

القوى المؤثرة في عملية صنع القرار:

أولا: مؤسسات المجتمع المدني.

لم تكن الجمعيات المستقلة، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية موجودة في المملكة قبل عام 2003، وكان مجلس الغرف التجارية هي المنظمة التي تربط المجتمع بالدولة، وأما ما يخص وسائل الإعلام فقد كانت تعتمد الصحف بموجب مرسوم ملكي، بينما امتلكت الحكومة وكالة الأنباء السعودية (واس)، والبث الإذاعي والتلفزيوني، وفي 2003 بدأ الاهتمام بمؤسسات

المجتمع المدني؛ حيث أعلن الملك إنشاء منظمة مستقلة، وتشكيل جمعية الصحفيين، وصدر مرسوم ملكي عام 1999 بإنشاء مجلس اقتصادي؛ ما أسهم في زيادة حرية القطاع الخاص، واكتسبت المرأة بعض الحقوق مثل: إنشاء شركات وجمعيات خيرية، ولم يسمح بإنشاء أحزاب سياسية في المملكة.(Department of Economic and Social Affairs(UNDESA)،2004:10)

إن الملك السعودي بيده مقاليد الحكم، ولذلك فإن إنشاء المؤسسات والمنظمات الحكومية والأهلية مرتهنة بالإرادة الملكية، ومن هنا لم يكن هنالك مبرر لوجود جمعيات نقابية وأحزاب سياسية وصحف مستقلة وجمعيات ومنظمات حقوقية؛ لأن الذات الملكية لا ترى فيهم مصلحة في داخل المملكة، وبالتالي لم يظهر التغيير في المملكة لصالح منظمات المجتمع المدني إلا بعد عام 2003، وتم تشكيل جمعية الصحفيين السعوديين مثلا، ومنح مساحة محدودة للمرأة في المساهمة في بناء المجتمع، ويمنع النظام الملكي التعدد الحزبي بالكلية في داخل المملكة، ومن هنا يعد الملك وحده صانع القرار، ومن بعده ولي عهده وعدد من الأمراء.

ثانيا: دور التنظيمات السياسية في الخارج.

ظهرت عدة جماعات من النساء والشيعة تدعو إلى الإصلاح السياسي في المملكة منذ عام 1992، وظهرت في العام 1996 الحركة الإسلامية في الجزيرة العربية ومقرها لندن، وقد نادت بقلب نظام الحكم بالوسائل السلمية، ولكنها في الوقت نفسه دعمت تنظيم القاعدة مالياً ومادياً، وتعد هذه الحركة ولجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية وهي الأخرى منظمة مقرها لندن قد دعتا إلى الإطاحة بنظام الحكم بالقوة، وقد نادت الحركة الإسلامية لتجمعات في كافة أنحاء البلاد من خلال موقع على الإنترنت، وبثها الإذاعي والتلفزيوني، وفي عام 2006 تشكلت جبهة المعارضة السعودية الديمقراطية وكان مقرها باريس، وكانت تدعو إلى الإطاحة بالنظام الملكي سلمياً(قسم العلاقات العامة_السفارة الأمريكية:17).

إن دعوات الإصلاح المتكررة _لاسيما الإصلاح السياسي_ تعود لمدى حالة الشعور بالظلم في صناعة القرار السياسي، والحرية الفكرية، وبالتالي ظهرت العديد من الجمعيات والحركات المعارضة للنظام في الداخل والخارج، وجميعها يطلب بالإصلاح السياسي وإن اختلفت أدواتها وأفكارها في التغيير؛ فبعضها ينادي بالتغيير مستخدماً العنف وسيلة، وبعضها ينادي بالتغيير مستخدماً الوسائل السلمية، ولكن هذه الحركات ليست وازنة لتؤثر في صناعة القرار السياسي، ولربما ساهمت بدفع النظام نحو الإصلاح في بعض المجالات.

ثالثا: الرأي العام السعودي.

شكلت القبائل السعودية عاملاً ضاغطاً على صانع القرار في المملكة السعودية؛ ولهذا اتجه الأمراء لمصاهرة بعض القبائل المؤثرة في المجتمع كالسديريين، وشمر، والثنيان، كما راعي الملك في تعيناته وجود زعماء القبائل في المجالس البلدية، ومجلس الشورى (جلود،7، نت).

وقد حاولت المملكة العربية السعودية السيطرة على الرأي العام من خلال تشكيل مجلس الشورى، ولكن المجلس ذاته لا يمثل الرأي العام الوحيد في المملكة (Net،2001، Aitken).

إن المملكة أحدثت نظام الانتخابات البلدية، ويعد فيه التصويت والعضوية من الذكور فقط، وتقسم المجالس المحلية بالتساوي بين المنتخبين والمعينين (Net،2010، Pollock).

ومما يتبين في تركيبة المجتمع السعودي التنوع الثقافي والفكري؛ فرغم توحيد المملكة السعودية للمجتمع بكافة مكوناته منذ عبد العزيز آل سعود إلا أن الثقافة الوطنية ما زالت في طور التكوين والتشكل، فالنزعة المناطقية من ناحية، والنزعة القبلية من ناحية ثانية، والنزعة الطائفية؛ حيث الشيعة في الإحساء والمدينة، والإسماعيلية في نجران، والصوفية في الحجاز من ناحية ثالثة ما زالت تشكل تحدياً لصانع القرار السعودي (آل الشيخ، 2005، نت).

وأسهم قيام الشباب الفلسطينية بانتفاضة الأقصى عام 2000 في تفاعل الرأي العام العربي بشكل عام، وانطلقت المظاهرات من البلدان العربية بما فيها جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية مشكِّلة رأي عام ضاغط على الأنظمة؛ فقررت تحت الظروف عقد قمة عربية في القاهرة لبحث الأوضاع في فلسطين المحتلة(العبد الله،2004: نت).

على أية حال يتبين أن تركيبة المجتمع السعودي معقدة ومتشابكة؛ فعلى الرغم من الطبيعة الملكية الموجودة في المجتمع إلا أنه في الوقت نفسه يقوم في تركيبته على النظام القبلي من جهة، ومن جهة أخرى تعد النزعة القبلية، والطائفية، والمناطقية من التحديات التي تواجه المملكة، وما تشكله هذه الأبعاد من انتماءات على حساب ثقافة الانتماء للدولة؛ ما يشكل خطراً على وحدة الدولة، ولربما هذه التركيبة دفعت النظام السعودي إلى معالجتها من خلال المصاهرة مع القبائل القوية؛ لتدعيم ركائز النظام الملكي من ناحية، ومن ناحية ثانية استيعاب زعماء القبائل في المجالس البلدية والشورى.

ولكن بالمجمل الرأي العام العربي ينمو أحيانا، ويخبو أحيانا أخرى؛ فالقيادة العربية حاولت دوما تحجيم وتطويق الرأي العام العربي الضاغط لانه من وجهة نظرهم تهديد للأمن والسلم المجتمعي، وقد يترك آثارا سلبية على سلامة النظام السياسي نفسه، وما ينطبق على الكل العربي ينطبق على الجزء متمثلا بالمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية اللتين كانتا باستمرار ترعيان القضية الفلسطينية، ولربما يتأتى هذا الحرص خشية من الرأي العام وتفاقمه،

فتعاطي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية مع رغبة الجماهير العربية بعقد قمة عاجلة يبرز حالة الخشية منه؛ فقد تم عقده بالقاهرة، وأسهمت المملكة بمقترح لدعم انتفاضة الأقصى.

المبحث الثاني

المحددات الخارجية ضمن البيئة العربية.

تمهيد

تناول هذا المبحث عدة محاور أسهمت في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين؛ حيث وضعها الباحث على الشكل التالي:

أولا: منطقة الخليج، وتعد جزء من الأمن القومي المصري.

ثانياً: القضية الفلسطينية؛ حيث اعتبرت المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية أن القضية الفلسطينية محدداً أصيلاً في تقارب العلاقات الثنائية؛ باعتبارها القضية المركزية للعرب جميعا.

ثالثاً: الحراكات الشعبية العربية، وظاهرة الإرهاب، وقد بيّن الباحث موقف المملكة العربية السعودية من هذه الحراكات، وتداعياتها على العلاقات الثنائية، وموقفها من جماعة الإخوان المسلمين، ودعمها للحراك الشعبي في عام 2013 الذي قاده الجيش بقيادة الفريق عبد الفتاح السيسي، وتكمن أهمية هذا المحدد؛ لأنه يعيد صياغة رسم السياسات في المنطقة العربية، وصراع المحاور، كما وضح الباحث العلاقات الثنائية في مواجهة الارهاب بكافة أشكاله.

رابعاً: الطائفية في المنطقة العربية، ودور إيران فيها: هذا المحور أوضح الموقف الثنائي تجاه إيران، والخطر التي تشكله، وكيفية مواجهة السلوك الايراني في محاولة فرض المذهب الشيعي.

أولاً: منطقة الخليج العربي.

تربط جمهورية مصر العربية أمنها القومي بأمن دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية، وظهر ذلك بعد تعرض دوله للخطر الإيراني؛ فالهجوم الإيراني المكثف (خلال الحرب الإيرانية العراقية) في عام 1987 كان بمثابة تهديد لكل بلد عربي خاصة بعد قصف الكويت والناقلات السعودية، وأحداث مكة المكرمة في ذلك العام، فالانتصار الإيراني المفترض سيعرض منطقة الخليج العربي كلها للأطماع الإيرانية، الأمر الذي سيحرم جمهورية مصر العربية من مصادر مهمة لحل أزماتها الاقتصادية، وسيساهم هذا الانتصار في زيادة نفوذ الحركات الإسلامية في المنطقة وبشكل لاسيما جمهورية مصر العربية، وهذا يعرض أمنها القومي للخطر (سرور، 112:2005).

ولهذا تمحورت السياسة المصرية تجاه منطقة الخليج خلال فترة الرئيس مبارك وفق محددات وزير الدفاع المصري عبد الحليم أبو غزالة (آنذاك)؛ حيث اعتبر تهديد منطقة الخليج _الجناح

الشرقي للمنطقة العربية_ هو تهديد لها، وهو ما برر وقوف جمهورية مصر العربية ضد مبدأ الثورة الإيرانية، وإلى جانب العراق في الحرب العراقية الإيرانية، وارتأى ضرورة أن تكون جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية قوتين؛ لحفظ أمن واستقرار المنطقة، وهذا يحتاج _وفقاً لوجهة نظره_ إلى المساعدة العسكرية الأمريكية، وقد ربط بين المصالح المصرية وأمن النفط الخليجي باعتباره يمر من قناة السويس نحو السوق العالمي، وقد اهتم الرئيس مبارك والرئيس مرسي بالدائرة الخليجية خاصة بعد القضية الفلسطينية (العزباوي، 2013، نت).

على أية حال تعتبر البيئة الإستراتيجية لأمن الخليج مستهدفة من عدة محاور، وهي: البرنامج النووي الإيراني، والتسلح النووي في شبة القارة الهندية، والأسلحة النووية (الإسرائيلية)، وكذلك ارتبط أمن الخليج بأمن النظام العالمي، ما يستدعي تدخلها في حالة تنامي أي خطر إقليمي ضدها، ولذلك قبلت دول الخليج _لاسيما المملكة العربية السعودية_ وجود قوات أجنبية على أراضيها؛ لتحقيق الثقل الإستراتيجي في مواجهة دول إقليمية كإيران والعراق، ورفضت في المقابل وجود قوات مصرية وسورية في أعقاب حرب الخليج الثانية؛ لحمايتها من الأخطار الخارجية (آل رشيد،2011–2012:139).

ويتضح مما سبق أن أمن الخليج العربي ضرورة قصوى لجمهورية مصر العربية، ويدخل ضمن الفكر الإستراتيجي لها، وهذا يعني أن أمن الخليج جزء من الأمن القومي المصري، وأي تهديد لهذه المنطقة هو بمثابة تهديد مباشر لسيادة وأمن واستقرار جمهورية مصر العربية، ومن هنا برز التكامل بين السلوك المصري، وبين الفكر السياسي ذات البعد الإستراتيجي؛ ما دفعها باتجاه مساندة دول الخليج ضد التحديات المختلفة؛ فكان ردة فعل طبيعية عندما تعرض الخليج للخطر الإيراني، ودعمها للعراق، وأيضا كان الموقف المصري من العراق تجاه أزمة استقلال الكويت مبرراً ومتوقعاً؛ لأن أمنها _لاسيما الاقتصادي_ كان غير متوازن إلا باتخاذها سلوكاً ينسجم مع مصلحة البلاد العليا؛ ولذا وقف إلى جانب المملكة السعودية والكويت في وجه الاجتياح العراقي، وما زالت الرابطة قوية ومتشابكة بين جمهورية مصر العربية وبلدان الخليج العربي وبخاصة المملكة العربية السعودية.

ثانيا: القضية الفلسطينية.

دعت المملكة العربية السعودية كلاً من فتح وحماس للحوار في أوائل 2007 على إثر الاشتباكات التي حدثت بين الطرفين، وتم إبرام اتفاق مكة ولكنه فشل، وقد ازدادت الخلافات بسيطرة حماس عسكريا على غزة؛ فاعتبرها الرئيس عباس انقلاباً، وأنها تنهي اتفاق القاهرة لعام 2005، وقد سعت جمهورية مصر العربية للتحضير لحوار بينهما في عام 2008 ولكن المحاولة فشلت، وقد رعت حواراً آخر في عام 2009، وقدمت نصَ اتفاقٍ نهائياً، وطلبت من

الطرفين التوقيع عليه قبل 15/تشرين الأول/أكتوبر/2010، وبقيت المحادثات مستمرة حتى لقاء جمع رئيس المكتب السياسي خالد مشعل مع الوزير عمر سليمان مدير المخابرات المصرية في مكة، واتفق الطرفان على كثير من جوانب الورقة المصرية، وكان قد وقعت فتح وحماس على اتفاق المصالحة في القاهرة عام 2011 تحت ضغط المتغيرات الإقليمية(صالح،2012:143).

إن القضية الفلسطينية حاضرة في سياسة كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية سواء على مستواها الداخلي أو على مستواها الخارجي، ويدلل السلوك السياسي لهما في التعامل مع القضية الفلسطينية تجاه إيجاد الحلول الجذرية من خلال رعاية أو مباركة العديد من الاتفاقيات بحقها من ناحية، وأيضاً رعاية الخلافات الداخلية بين القطبين الفاعلين في الساحة الفلسطينية الداخلية؛ بحكم الصراع السياسي بينهما الذي تمخض عن الانتخابات البرلمانية الفلسطينية، ولقد بذلت كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية طاقة كبيرة في تقريب وجهات النظر، ووضع حد للخلافات بين مؤسسة الرئاسة التي تتزعمها فتح، ومؤسسة الحكومة التي تتزعمها حركة حماس، وكان دور كل منهما مكملاً للآخر، وهذه الرعاية الثنائية لهما تدلل على عمق القضية الفلسطينية وأهميتها؛ لما لها من انعكاسات قد تسهم (بالإيجاب أو السلب) في قدرة الدور الذي تمارسه كلتا الدولتين في المنطقة العربية أو الاقليمية، أو حتى على المستوى الداخلي؛ باعتبار القضية الفلسطينية جانباً مهماً من الأمن القومي لكلا البلدين من ناحية، ومن ناحية أخرى جانباً مهماً من الأمن القومي العربي، وبالتالي استقرار القضية الفلسطينية جزء من استقرار المنطقة برمتها لاسيما كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

ثالثا: الحراكات الشعبية العربية وظاهرة (الإرهاب).

كانت السياسة السعودية تجاه (الثورات العربية) متباينة، فبينما كانت سياستها معارضة لما حدث في جمهورية مصر العربية وتونس واليمن تدخلت في أزمة البحرين مباشرة، وقد آثرت عدم الظهور في الحالتين الليبية والسورية؛ وهنا ينبغي الحديث عن موقف السعودية حول ما حدث في جمهورية مصر العربية يختلف عنه مما حدث في تونس؛ لأن جمهورية مصر العربية من الدول المحيطة بالمملكة، وبالتالي تأثيرها إستراتيجي على الأمن القومي السعودي إضافة إلى البحرين واليمن (العكلوك،2011، نت).

ولذلك شهدت المنطقة تحولات كبيرة في الخارطة السياسية للمنطقة فيما يخص التحالفات الإقليمية خاصة بعد 30/يونيو/حزيران/2013، وملخصها إزاحة نظام الإخوان المسلمين من السلطة في جمهورية مصر العربية مع تراجع واضح للمحور التركي القطري، وبقاء المحور الإيراني في مكانه، وتقدم واضح في المحور الذي تقوده المملكة العربية السعودية مع الإمارات

والأردن في ظل عودة جمهورية مصر العربية إليه، وكان الهدف منه مكافحة الإرهاب وجماعة الإخوان المسلمين (اللباد،2015، نت).

فالمملكة العربية السعودية أصبحت من المحاور الإقليمية المؤثرة في المحيط العربي، ويلاحظ أن دور جمهورية مصر العربية أصبح تابعاً بشكل نسبي للسياسات الخارجية لاسيما المملكة من ناحية فعلية، ولا يمكن لها التأثير في المحيط كما كانت في السابق، أو أن تكون منافساً للسياسة السعودية كما في فترة نظام الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس محمد أنور السادات أحياناً، أو الندية والتحالف كما في عهد الرئيس حسني مبارك.

ولذلك في فترة الحراك الشعبي في يناير لعام 2011 شهدت جمهورية مصر العربية تقلبات في النظام السياسي؛ ما أضعف من دورها التقليدي، والملاحظ للمشهد السياسي العربي يقرأ أنه حدث تقارب مصري مع تركيا وقطر؛ ما أسهم في تبلور محور جديد في المنطقة، ولكن هذا المحور تراجع بفعل الحراك الشعبي في يونيو لعام 2013 الذي قاده الجيش؛ ليحدث انقلاباً على سلطة الرئيس محمد مرسي قبل انتهاء فترة رئاسته، فظهر محور جديد تقوده المملكة العربية السعودية مع الإمارات العربية المتحدة والأردن وجمهورية مصر العربية.

إن جمهورية مصر العربية دائماً ترجح كفة المحاور بفعل حجمها السكاني، وموقعها، ومكانتها السياسية، كما أنها زادت من قوة المحور التركي القطري هي نفسها أضعفت من قوته في غيابها عنه، وبالتالي زادت من قوة المحور السعودي الإماراتي الأردني في وجه المحاور الأخرى لاسيما المحور الذي تقوده إيران؛ ولذلك أصبح هنالك تقاطع بين السلوك السياسي المصري والسلوك السياسي السعودي، والملاحظ أنه تشكل المحور الذي تقوده السعودية لمحاربة الإرهاب، وجماعة الإخوان المسلمين ومن هنا أصبح هنالك تداخل في المفاهيم ما بين الإرهاب والحراكات الشعبية؛ لأنه ببساطة أصبح الحراك الشعبي الذي يعمل ضد النظام ضمن فئة الإرهاب، وبالتالي أصبح هذان المفهومان محددين متداخلين في السياسة الثنائية لكلا البلدين.

ولذلك طرحت جمهورية مصر العربية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي بتاريخ 26/ آذار/مارس/2015 أثناء انعقاد الدورة العادية للقمة العربية مقترحَ تشكيل قوة عربية مشتركة؛ لصيانة الأمن القومي العربي لاسيما مكافحة الإرهاب، ولكن المشروع تأجل من قبل دول الخليج لاسيما المملكة العربية السعودية؛ حيث قدمت المملكة إلى الأمانة العامة للجامعة العربية مذكرة إرجاء للمقترح وبتأييد من البحرين وقطر والكويت والإمارات والعراق، فدول الخليج دعمت فكرة المقترح في شرم الشيخ نفسها طلبت الإرجاء، وعندما ضعف تجاوب الرياض مع جهود جمهورية مصر العربية، ضعف تجاوب جمهورية مصر العربية مع عملية عاصفة الحزم(العجمي،2015:2).

وعلى الرغم من ذلك دعمت جمهورية مصر العربية المملكة العربية السعودية في التحالف الذي قادته ضد تمدد جماعة (أنصار الله) أو الحوثيين حليفة إيران _وهي جماعة مصنفة إرهابية في السعودية_ فيما يسمى بـ(عاصفة الحزم)، وهنا أكدت جمهورية مصر العربية دعمها الكامل للحملة، واستعدادها على المشاركة في أي خيار عسكري بري، ووزارة الخارجية المصرية أكدت في تصريح لها على أن مسألة تمرد الحوثي لها بعدها الإقليمي، وبالتالي أمن اليمن جزء من الأمن الخليجي بشكل عام، والأمن السعودي بشكل خاص، وجاءت المشاركة المصرية وفقاً للتصريح "انطلاقا من مسؤولياتها التاريخية تجاه الأمن القومي العربي، وأمن منطقة الخليج العربي"(الديني،2015،نت).

وفي هذا السياق اتبعت المملكة أكثر من استراتيجية لمواجهة الإرهاب؛ فقد كان ضمن إستراتيجيتها الملاحقة الأمنية، وبرامج التأهيل، وتجفيف مصادر التمويل، وقامت بالتنسيق على المستوى الإقليمي بالجامعة العربية لاسيما جمهورية مصر العربية ، وقد وقعت على الاتفاقية العربية لمواجهة الإرهاب بالقاهرة في عام 1999، وترأست السعودية اللجنة العربية المشتركة التي اتخذت مجموعة إجراءات تم العمل بها في عام 2002، وكان لها دور بارز في تطوير استراتيجيات مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب، وتوقيع العديد من الاتفاقيات البينية، وقامت بالتنسيق دوليا ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة بعد أحداث أيلول 2001؛ حيث تم إقرارها في مجلس الأمن(آل رشيد،2011- 2012 :76).

رابعا: نزعة الطائفية في المنطقة العربية، وانعكاساتها على العلاقة بين البلدين:

ورث العالم الإسلامي الطائفية منذ القرن الأول الهجري، وتعمقت لعدة أسباب يعود بعضها إلى اختلاف في الرؤية إلى أحداث تاريخية، ويعود بعضها إلى اختلاف في أصول الدين وفروعه، ولكن مسألة التسنن أو التشيع لم تظهر ذات طابع قومي إلا بعد النزاع الصفوي العثماني (عبدالرحمن، 74:2004).

التقى الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك والملك عبد الله بن عبد العزيز في مؤتمري قمة ثنائية في العام 2009، وعقد أحدهما في جدة، والآخر في منتجع شرم الشيخ، وكان ضمن جدول الأعمال الخطر الإيراني الذي أصبح له نفوذ في العراق ولبنان وفلسطين؛ فإيران تشكل خطراً من زاويتين الأولى: أنها تسعى لتكون دولة نووية، والثانية: تمدد الفكر الشيعي في المنطقة، وهذا ما دفع ملك البحرين ذات الأغلبية الشيعية لحضور اجتماع القمة في شرم الشيخ (Net،2009، Henderson،Schenker).

إن تفاعل الإثنيات والطائفية المذهبية وفق الحدود القومية يؤثر في المحتوى العام للعلاقات، فلطالما نظرت المملكة السعودية لما يحدث لأهل السنة في العراق وإيران؛ باعتباره جزءاً من

أمنها الإستراتيجي فكانت تنظر بامتعاض للدور الإيراني الداعم لحركة التشيع في المنطقة العربية بصفة خاصة، والمنطقة الإسلامية بشكل عام (آل رشيد،2011– 168:2012)،

ومن هنا تنامى النزاع السعودي بدعم مصري مع إيران؛ حيث ازداد تأثير إيران في المناطق ذات الأغلبية الشيعية أو فيها أقليات شيعية مثل: أفغانستان، وباكستان، ولبنان، والعراق، والبحرين، وسوريا في محاولة لخلق محور يتكون من (طهران ودمشق وبيروت والمنامة)، والذي سماه الرئيس المصري السابق حسني مبارك بالهلال الشيعي، فأصبحت المملكة تدعي أنها تدافع عن مصالح السنة، وإيران تدافع وتدعي أنها تحمي الشيعة، وبالتالي أخذ الصراع الطابع المذهبي والطائفي(بشاره،2014، نت).

ولقد طرأت تحولات على خريطة الصراعات العربية لاسيما بعد محاولات التغيير التي حدثت في البلدان العربية في الفترة (2010–2013)، تمثلت في صراعات داخلية من ناحية، ومن ناحية أخرى بروز صراعات يغلب عليها الطابع الطائفي وبخاصة على المحور الشيعي، السني، وذلك في الحالتين العراقية والسورية وبدرجة أقل في الحالة اليمنية، ومن هنا ظهرت تحالفات عربية بعد إخفاق مشروع الملك عبد الله في عام 2011 بالانتقال من مجلس الخليجي إلى اتحاد، ما دفع إلى تشكل تقارب سعودي مصري إماراتي بحريني؛ باعتبار أنها خطوة لتشكّل تحالفاً عربياً قوياً جديداً لاسيما عقب تشكيل تحالف للتدخل العربي في اليمن، والمشاركة المصرية فيه منذ البداية(هلال، 2014–18:2015).

وبناءً على ما سبق يعتبر الموقفان السعودي والمصري مكملين لبعضهما في مواجهة البيئة الإستراتيجية لهما، وما دفع المملكة العربية السعودية باتجاه جمهورية مصر العربية سوى عجزها المنفرد على مواجهة التمدد الشيعي بقيادة إيران؛ فلربما السلوك السياسي الإيراني المصحوب بالفكر الشيعي لتحقيق أهدافه في السيطرة ومد النفوذ دفع المملكة العربية السعودية باتجاه جمهورية مصر العربية التي تمتلك العامل الديموغرافي، وذات المذهب السني، ومن هنا تحقق أركان المصلحة إضافة إلى كون المملكة العربية السعودية قوة اقتصادية تساهم في دعم الاقتصاد المصري وهو ما يفسر التقارب المصري من المملكة العربية السعودية طيلة عهد الرئيس محمد حسني مبارك وبالإضافة إلى ذلك التقاء السياسة المشتركة تجاه العديد من القضايا الإقليمية لاسيما القضية الفلسطينية، وما يؤكد المصلحة المشتركة لهذا التحالف اشتراك جمهورية مصر العربية في التحالف العربي في اليمن وقد أسهم في ذلك الوضع السياسي والاقتصادي الداخلي المتدهور، والذي يحتاج لوقوف المملكة معها.

الفصل الرابع

البعد السياسي للعلاقات المصرية السعودية 2000- 2015

المبحث الأول: العلاقات الثنائية (2000 – 2010).

المبحث الثاني: تداعيات الحراك الشعبي في كانون الثاني/يناير/2011 على العلاقات الثنائية.

المبحث الثالث: تداعيات الحراك الشعبي في حزيران/يونيو/2013 على العلاقات الثنائية.

الفصل الرابع

البعد السياسي للعلاقات المصرية السعودية (2000- 2015)

تقديم

لقد حدثت تحولات مهمة في العلاقات المصرية – السعودية عبر تاريخها؛ فقد أسهمت جمهورية مصر العربية في فترة الرئيس محمد حسني مبارك إلى تحسن العلاقات بشكل كبير، بينما أسهمت الفترة القصيرة لرئيس جمهورية مصر العربية محمد مرسي فتوراً في هذه العلاقات، في حين عادت العلاقات إلى قوتها في فترة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

وفي سياق هذا الفصل سيتم استعراض ثلاثة مباحث، وهي على الشكل التالي:

أولا: المبحث الأول: العلاقات الثنائية (2000- 2010) وتطرق الباحث فيه لفترة الرئيس محمد حسني مبارك، وكل من الملكين الملك فهد بن عبد العزيز، والملك عبد الله بن عبد العزيز.

ثانيا: المبحث الثاني: الحراك الشعبي في كانون الثاني/يناير/2011 وتداعياته على العلاقات الثنائية بين جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية وشكل هذه العلاقات.

ثالثا: المبحث الثالث: تداعيات الحراك الشعبي في يونيو/حزيران 2013 على العلاقات الثنائية، وكيفية اتجاه العلاقات في هذه الفترة.

المبحث الأول

العلاقات الثنائية (2000 – 2010)

تمهيد

امتازت العلاقات المصرية السعودية في عهد كل من الرئيس المصري محمد حسني مبارك والملك فهد بن عبد العزيز وأخيه الملك عبد الله بالذروة في تغير السلوك السياسي، والتحول في السياسات الثنائية والإقليمية والدولية من سياسات متنافرة متصارعة إلى سياسات أكثر تجاذبا وتقاربا.

وقد احتوى المبحث على أهم تفاصيل الزيارات المتبادلة بين البلدين، والتي تتم على التقارب بينهما، وتناول _أيضا_ في العام 2007 لقاءات القمة بين الرئيس محمد حسني مبارك والملك عبد الله بن عبد العزيز، وبحث كافة القضايا وبخاصة قضية العراق، والقضية الفلسطينية، والملف السوري اللبناني.

وفي العام 2008 توضيح اللقاء الثنائي في شرم الشيخ بين الرئيس محمد حسني مبارك والملك عبد الله بن عبد العزيز، وبحث القضايا العربية لاسيما الأزمة اللبنانية، وفي العام نفسه سرد تفاصيل زيارة الملك عبد الله لجمهورية مصر العربية، ومناقشة الملفات الإقليمية، والدولية.

وبيّن الباحث اللقاء المصري السعودي في جدة في عام 2009 على مستوى الرئيس محمد حسني مبارك والملك عبد الله بن عبد العزيز، وعُقد لقاء ثنائي آخر في شرم الشيخ، وركز اللقاء على عملية السلام، وقيام دولة فلسطينية، والملف النووي الإيراني.

وفي عام 2001 قام الرئيس المصري محمد حسني مبارك بزيارة المملكة العربية السعودية في إطار الزيارات المتبادلة بين البلدين؛ لبحث القضايا التي تمر بها المنطقة، ولتنسيق المواقف بينهما، ولقد قام مبارك خلال فترة حكمه بأكثر من ثلاثين زيارة؛ أي في الفترة ما بين "1981–2009"، وفي المقابل قام الملك فهد ومن بعده الملك عبد الله بن عبد العزيز بالعديد من الزيارات خاصة خلال العشر سنوات الأخيرة من فترة حكم مبارك، وكانت هذه الزيارات المتبادلة تهدف لبحث كافة القضايا العربية والإقليمية والدولية، وأيضاً لبحث العلاقات الثنائية وتعزيزها في كافة المجالات(الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر ،2016، نت).

إن التحول في السياسات لكلا البلدين تجاه القضايا الثنائية، وتجاه العلاقات الثنائية ذاتها بينهما نابع من تغيير السلوك السياسي الذي تبعته القيادة المصرية بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد للسلام؛ فبهذه الخطوة اقتربت كثيراً من السلوك السياسي السعودي.

وقد استقبل الرئيس المصري حسني مبارك وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في عام 2003، وبحث اللقاء الوضع في العراق، وأكد وزير الخارجية المصري أحمد ماهر بأنه في ظل الظروف التي تمر بها الأمة لاسيما في العراق ضرورة التشاور بين كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بشكل دائم، وأوضح الحفاوة والمصارحة التي استقبل به الرئيس وزير الخارجية السعودي، والاتفاق في وجهات النظر، وبيَّن أحمد ماهر ضرورة العمل العربي المشترك للخروج بالأمة من أزماتها الحالية (الأهرام، 2003، نت).

وفي هذا السياق، قام ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز بزيارة جمهورية مصر العربية في العام نفسه، وعقدت قمة بينه وبين الرئيس المصري محمد حسني مبارك؛ حيث تناول اللقاء الأوضاع في الأراضي المحتلة، والعراق بشكل خاص، وضرورة العمل العربي المشترك (الرشيد،2003، نت).

وتعد هذه الزيارة الثانية خلال عام 2003؛ إذ إن الزيارة الأولى كانت على إثر القمة السداسية التي جمعت كل من ملك البحرين والأردن ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش الابن (محمود، العدل، 2003، نت).

إن العلاقات الثنائية تمتاز بالقوة وفقا للمصالح المشتركة، وما يدل على ذلك هذه الزيارات المتعاقبة على المستوى السياسي سواء من قبل وزير الخارجية السعودي، أو حتى من قبل ولي العهد السعودي، وكذلك السلوك السياسي لكلا البلدين؛ فقد جاءت هذه الزيارة في ظروف سيئة تمر بها المنطقة العربية، وهو احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا حاولت الدولتان تسخير كافة الجهود في مواجهة التحديات التي يمر بها الأمن القومي العربي، وإضافة لهذا التحدي الممارسات (الإسرائيلية)، وتصدير أزماتها الداخلية، والخارجية، والوقوف في وجه خارطة الطريق التي طرحها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن.

ويمكن القول أنه لابد لجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من دور مهم على الصعيد الإقليمي؛ لما تمثله بما يسمى بمحور الاعتدال، وتريدان أن تكونا نواة عمل عربي مشترك من خلال نهجيهما في السياسة الخارجية، وقيادة العالم العربي، والتأثير في المنطقة الإقليمية، وتحقيق جدوى لسياستها القائم على الاعتدال أو ما يسمى بمفهوم القوة الناعمة؛ فكلا الدولتين معنيتان بنجاح هذه السياسة حتى لا تنعكس سلباً عليهما على وجه الخصوص، وبالتالي على المنطقة العربية على وجه العموم.

فمتابعة ما يحدث في المنطقة العربية يخفف من حدة الاحتقان في الشارعين المصري والسعودي، ومن ناحية أخرى مصلحة ثنائية في مواجهة قوى التطرف، أو حتى التنظيمات المناكفة لسياسة الأنظمة.

وكذلك قامت المملكة العربية السعودية بزيارة جمهورية مصر العربية في عام 2005 بناءً على طلب الرئيس المصري محمد حسني مبارك، وكان برفقة الوفد الزائر الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي تقلد منصب ولي العهد حديثاً، والتقى مع الرئيس محمد حسني مبارك، وتناول معه الأوضاع في العراق، وفلسطين، والوضع بين لبنان وسوريا لاسيما بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري (اسماعيل، 2005، نت).

ويتبين بوضوح السلوك السياسي السعودي المنسجم مع السلوك السياسي المصري، وطرح ملف العراق، وفلسطين، وأيضاً الملف السوري اللبناني يعكس مدى الدور العربي والإقليمي لهما؛ فتناولهما هذه القضايا باستمرار، إنما يبين الثقل المصري والسعودي من ناحية، ومن ناحية أخرى يهم كلا الدولتين حل مثل هذه التحديات؛ لأنها تؤثر بقوة على الأمن العربي بأكمله، ولربما عدم حل مثل هذه القضايا يزيد من وتيرة العمليات ذات الطابع العنيف من قبل التنظيمات المتطرفة، وبالتالي تنامي مثل هذه الحركات قد يؤثر على أمنيهما واستقرارهما بالإضافة للأمن والاستقرار العربي، ومن ناحية ثالثة فراغهما السياسي قد يترك أرضية خصبة للتدخل في الشأن الداخلي العربي لاسيما من قبل إيران.

وقد شهد العام 2007 أربعة لقاءات قمة بين الرئيس محمد حسني مبارك والملك عبد الله بن عبد العزيز، وكانت الأولى في الرياض في 27 شباط/فبراير من عام 2007، وتناولت مجمل العلاقات وتطورات الأوضاع في المنطقة، ولإعداد قمة الرياض، والقمة الثانية كانت خلال القمة العربية التي عقدت في الرياض في آذار/مارس من عام 2007، وشهدت تنسيقاً متميزاً بين قيادة البلدين حتى أنها اعتبرت من أنجح القمم العربية، وأما القمة الثالثة فكانت خلال زيارة الملك عبد الله لجمهورية مصر العربية عقب زيارته لعدد من دول أوروبا، والرابعة تمت _أيضاً_ بُعيد زيارته لعدد آخر من دول أوروبا وتركيا، ويتم التشاور خلالها في القضايا المشتركة مثل: قضايا العراق، وفلسطين، والملف السوري اللبناني (العثيم، 2007، نت).

ويدل حجم الزيارات المتبادلة على مدى متانة التوجهات والرؤى المشتركة، وأيضاً على التقاء المصالح المشتركة بين البلدين، فزيارة الرئيس محمد حسني مبارك لمقابلة الملك السعودي قبيل القمة العربية ينم على وعي مشترك من قبل القيادتين المصرية والسعودية بقدرتهما، وثقلهما في المنطقة الإقليمية لاسيما العربية، وأيضاً يظهر حالة الانسجام الوثيق بعكس تلك الفترة التي شهدتها العلاقات الثنائية خاصة في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر والتي بلغت فيها العلاقات ذروة التنافر السياسي، واختلاف المصالح.

ويمكن القول بأن جمهورية مصر العربية في عهد الرئيس محمد السادات بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر/ 1973_وتوجهها نحو تغيير سياساتها في المنطقة_ بدأت بالتحسن في علاقتها

بالمملكة، وازدادت ذروة العلاقات في عهد الرئيس محمد حسني مبارك، والسلوك السياسي لكلا البلدين يعمق هذه الرؤية، فالتنسيق بين القيادة المصرية والقيادة السعودية، والزيارات المتبادلة يعكس حجم التوافق السياسي، فبداية زيارة الرئيس مبارك قبيل انعقاد قمة الرياض في عام 2007، وزيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز لجمهورية مصر العربية بعيد زياراته إلى أوروبا وتركيا لتنسيق المواقف والسياسات، وتعزيز الرؤى المشتركة، وأيضاً توجيه السياسات فيما يخص القضايا الإقليمية وبخاصة القضية العراقية، والقضية الفلسطينية، والملف السوري اللبناني.

ومن ناحية أخرى شاركت المملكة العربية السعودية في اجتماع شرم الشيخ عام 2007، وقد ركز المجتمعون على ضرورة ما جاء في وثيقة العهد الدولي حول العراق فيما يخص مسألتي الديون والإعمار (أحمد:98، نت).

يلاحظ من هذا المنطلق تماماً حالة الاهتمام المشترك بين البلدين بالقضايا الإقليمية، ومنها قضية العراق، فلم يعد الفتور التقليدي موجوداً أو حتى الصراعات الثنائية؛ فقيام المملكة بالحضور في تلك الاجتماعات _وفي الوقت نفسه اهتمام القاهرة بذلك_ يظهر أكثر من تصور، الأول: التنسيق والتعاون المشترك؛ فلربما المصلحة لكلا البلدين دفعتهما للتواصل في الملفات الإقليمية. والثاني: تجدان نفسيهما أنه يجب أن تلعبا دوراً مهماً في الإقليم، وهنالك تصور آخر وهو عزل إيران؛ لئلا تكون لاعباً إقليمياً خاصة في المنطقة العربية.

وقد قام الملك عبد الله بن عبد العزيز بزيارة جمهورية مصر العربية بتاريخ 9 /نيسان/ إبريل/ 2008، وأجرى مباحثات مع الرئيس محمد حسني مبارك في مدينة شرم الشيخ، وفيها تم تناول القضايا العربية لاسيما الأزمة اللبنانية، وفي 30/حزيران/يونيو من العام نفسه زار الملك السعودي جمهورية مصر العربية، وبحث العديد من الملفات الإقليمية والدولية لاسيما الأزمة النووية الإيرانية (مجلة نبأ، 2016، نت).

تشكل هذه الزيارات شكل الانسجام الكبير بين السلوك السياسي المصري والسلوك السياسي السعودي، وقيام الملك السعودي بزيارتين في العام نفسه يدلل على اللغة السياسية المتناغمة بين الطرفين، ويبين حجم المصالح بينهما؛ إذ لا يستطيع البلدان الدخول في صراع جديد كالذي كان زمن الحقبة الناصرية في ظل تحديات إقليمية.

ويتضح بعد أن كان هنالك صراع على لبنان أصبح البلدان يديران هذا الملف معاً، كما يديران الملفات الإقليمية الأخرى وبخاصة الملف النووي الإيراني الذي يشكل خطراً إقليمياً، وعلى وجه الخصوص على الأمن القومي السعودي، ولربما هذه القضية من القضايا الجوهرية التي دفعت المملكة العربية السعودية للتشاور والتنسيق مع جمهورية مصر العربية لما لها من ثقل إقليمي؛ فالمملكة العربية السعودية لا تستطيع الاستغناء عن جمهورية مصر العربية باعتبارها

أكبر بلد عربي من ناحية السكان؛ إذ إن القوة الديموغرافية تحدد المصالح بين الدول، وطبيعة العلاقات بينها.

التقى الرئيس محمد حسني مبارك، والملك عبد الله بن عبد العزيز في حزيران/يونيو/ 2009 في جدة لمدة ثلاثة أيام، وعُقد لقاءً آخر بمدينة شرم الشيخ بشكل رسمي، وتركز اللقاءان على عملية السلام، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأيضاً ركز البلدان على كيفية مواجهة البرنامج النووي الإيران خاصة أنها تشكل تهديداً في الشرق الأوسط، وبخاصة في كل من العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية (Schenker ،Henderson،2009:8).

لقد عملت جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية على توجيه السياسة المشتركة، وترسيخها لتدعيم رؤية معينة؛ فعملية السلام، وإقامة دولة فلسطينية هدف استراتيجي لكلا البلدين؛ لأن الرؤية السياسية الثنائية ترى أن من خطوات الاستقرار في المنطقة كلها إنهاء الصراع العربي الفلسطيني من ناحية، ومن ناحية أخرى حشد كافة الجهود والطاقات لعزل إيران؛ ولذلك تسعى الدولتان إلى معالجة القضايا التي من الممكن أن تتغلغل إيران من خلالها في المنطقة الإقليمية سواء في العراق أو لبنان أو حتى القضية الفلسطينية، ومن هنا كانت اللقاءات بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية تبين اهتمام الدولتين بالقضايا الإقليمية.

وقد قامت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في عام 2006 بمحاولة لفك الارتباط بين حركة حماس وعلاقتها بكل من إيران وسوريا، ويبدو من حماس أنها استطاعت إدارة العلاقة مع كافة الأطراف بمسافة متوازنة لاسيما أن إيران وسوريا كانتا تريدان استخدام حماس ورقة إقليمية، وما قامت به حماس بإبرام اتفاق مكة، وتشكيلها حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية إنما كسر الهوة بينها وبين الدول العربية، ومن ناحية أخرى قامت المملكة العربية السعودية بتحسين الملفات العديدة الخاصة بالشأن الفلسطيني واللبناني، وتحسين العلاقات المصرية السورية من خلال قمة الرياض في عام 2006(الحيلة وآخرون،85:2007).

برز الدور المتكامل بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، والرؤية السياسية تجاه حركة المقاومة الإسلامية حماس كلاعب جديد في المنطقة، ولذلك سعتا لجلب حركة حماس للمحور العربي بعيدا عن المحور الإيراني السوري، وتمثل ذلك بدعم الجهود الفلسطينية في إطار تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وعزلها عن كل من إيران وسوريا اللتين تحاولان تشكيل محور موازٍ أو منافس لمحور الاعتدال العربي، ووجدتا في (حماس) ورقة لتحقيق بعض المكتسبات الإقليمية، ومن جهة ثانية يتضح الدور الإقليمي المهم للمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وسياسة تبادل الأدوار بينهما؛ فقد دعمت المملكة العربية السعودية باتجاه تحسين العلاقات المصرية السورية، وزيادة عزلة إيران عن التوغل في المنطقة

الإقليمية رغم أن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية تدركان أن العلاقات بين سوريا وإيران متينة، ولكن الصراع التقليدي بين المملكة العربية السعودية وإيران دفعها ومن خلفها جمهورية مصر العربية نحو العمل المستمر؛ لكي تفشلا مساعي إيران الإقليمية.

المبحث الثاني

تداعيات الحراك الشعبي في كانون الثاني/يناير/2011 على العلاقات الثنائية.

تمهيد

تعرضت العلاقات المصرية السعودية على أكثر من محك صعب أثناء الحراكات الشعبية المصرية في كانون الثاني/ يناير/2011، ولكن مصلحة النظام السياسي السعودي الوقوف ضد المناوئين لنظام حكم الرئيس محمد حسني مبارك؛ فبقاء النظام السياسي القديم يعني بقاء الأنظمة التي على شاكلته أو حتى تلك التي تختلف معه في الطبيعة كالنظام الملكي السعودي، وذلك من منطلق أن الثورات البشرية تصدَّر أحياناً كثيرة، وقد تأتي بالمحاكاة والتقليد أيضاً خاصة إذا ما توفرت نفس العوامل والدوافع التي في البيئات المحيطة.

وعلاقات المملكة العربية السعودية بجماعة الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية اتسمت بالإيجابية؛ فاستقبلتهم في عام 1950 عندما فروا من الاضطهاد في بلدهم، وتعاونوا مع الملك فيصل أثناء الحرب الباردة المصرية السعودية، وأسهمت الجماعة بعملية البناء في المملكة، وأنشأت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في عام 1962، وفي عام 1970 أصبحت أكثر دعوية ونشاطاً في المملكة، ولكنها ساءت العلاقات في حرب الخليج الثانية لرفض الإخوان التدخل الدولي ضد العراق (EL Ashmawy،2014:6).

إن علاقة المملكة العربية السعودية بجماعة الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية علاقة تاريخية اتسمت بوثاق قوي فترة من الزمن، ولم تأخذ منحىً مختلفاً إلا في أوائل التسعينات بفعل معارضة الإخوان للحرب الدولية على العراق، وبالتالي اختلفت الرؤية والأهداف؛ ولذا يعد هذا التحول بدايةَ صراعٍ فكري بين الفكر الوهابي الذي تتزعمه المملكة السعودية والفكر السلفي الذي تتزعمه جماعة الإخوان المسلمين، وازدادت العلاقات سوءاً بوصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في جمهورية مصر العربية.

وتطرق هذا المبحث بداية لموقف المملكة السعودية من الحراك الشعبي المصري، ومن النظام المصري نفسه والتناقض في الموقف السعودي من النظام، وموقف المملكة العربية السعودية من الحراك الشعبي المصري بعد نجاحه، وتبلور نظام الإخوان المسلمين في الحكم، وكيفية تعامل المملكة مع الثورات العربية بشكل عام، والتعامل مع الثورة في جمهورية مصر العربية على وجه الخصوص، ووضح رؤية المملكة العربية السعودية من تغيير أنظمة الحكم بشكل عام وموقفها من النظام القديم وفي الوقت نفسه موقفها من النظام الحديث، وموقفها من سياسة الرئيس محمد مرسي، ومن تعاطيه مع الملفات الإقليمية وإدارته للسياسة الخارجية.

استجابت المملكة العربية السعودية لما يحدث في جمهورية مصر العربية في وقت مبكر، وذلك يوم 29/يناير/كانون الثاني عندما اتصل الملك عبد الله بالرئيس المصري محمد حسني مبارك للتعبير عن دعمه في هذه المواجهة، وفي الوقت نفسه اتصل الملك عبد الله بالرئيس الأمريكي باراك أوباما محذره من عملية إذلال مبارك، وأوضح له أن المملكة ستدفع قدر المساعدات الأمريكية لجمهورية مصر العربية إذا قررت سحبها، واستمر الدعم السعودي حتى اليوم الأخير في حياة مبارك السياسية، وقد ندد الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي بما أسماه بـ " التدخل الأجنبي في شؤون مصر"، ويبدو أن هنالك أمرين يشغلان المملكة، وهما: بقاء الاستقرار في النظام السعودي، والحفاظ على مكانتها الإقليمية(ELashmawy،2014:2).

إن دعم المملكة العربية السعودية لنظام الرئيس المصري حسني مبارك هو خشيتها من هذه الحراكات التي قد تهدد بقاء النظام السعودي واستقراره، وأيضاً مكانتها في المنطقة العربية، ولهجة خطاب الملك السعودي المتوجه للرئيس الأمريكي بضرورة عدم التدخل في الشأن المصري الداخلي ينبع من تقديرها لحجم الأخطار التي تواجه الأمن القومي السعودي، وهنا تظهر المملكة بأن مصلحتها الأولوية الأولى في العلاقات الدولية؛ فعلى الرغم من بقاء العلاقات السعودية الأمريكية قوية ومترابطة منذ تأسيس المملكة وحتى لحظة ما قبل الحراكات العربية يبدو أنها تأثرت من خلال موقف الولايات المتحدة من الأنظمة في بلدان ما يسمى بالربيع العربي، وهنا رأت المملكة أن إصرار الولايات المتحدة على موقفها المناهضة لأنظمة الحكم الموالية لها من فترة قريبة يجعلها تتشكك من موقفها حتى تجاه النظام السعودي نفسه؛ ولذا اتخذت موقفاً صارماً من سياسة التدخلات الأمريكية في الشؤون الداخلية العربية لاسيما الشأن المصري لدرجة أنها على استعداد لتعويض جمهورية مصر العربية بدلاً من المعونات الأمريكية التي تقدم لهم.

أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز تأييده للرئيس مبارك بعيد قيام "ثورة 25 يناير" وقد وصف القائمين على الثورة بـ" المندسين باسم حرية التعبير بين جماهير مصر الشقيقة واستغلالهم لنفس أحقادهم تخريبا وترويعا وحرقا ونهبا ومحاولة إشعال الفتنة الخبيثة"، وأبدى استعداده لتقديم المساعدات لجمهورية مصر العربية بدلاً من المعونة الأمريكية السنوية للقاهرة في حال استمرار الضغوط الأمريكية على الرئيس المصري محمد حسني مبارك، وعندما سقط نظام الرئيس مبارك رحبت المملكة بالانتقال السلمي للسلطة في جمهورية مصر العربية ، وأكدت أنها على استعداد لتقديم الدعم المالي لحكومة تسيير الأعمال لدعم الاقتصاد المصري في هذه الظروف(خليفة،2015، نت).

إن سياسة المملكة العربية السعودية تنطلق من المنظور الأمني والسيادي للمملكة، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال التعامل السعودي مع الحراك الشعبي المصري، وموقفها الداعم من

الرئيس المصري محمد حسني مبارك الذي يعد ركيزة محور الاعتدال في المنطقة الإقليمية، وتهديد المملكة للولايات المتحدة باستعدادها تقديم المعونة للجانب المصري بدلا من الجانب الأمريكي يدل على أن مصلحة المملكة هي الأولوية الأولى على الرغم من العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة، ولكن تعارض وجهات النظر في معالجة بعض الملفات الإقليمية دفع المملكة للوقوف بقوة في وجه الرؤية الأمريكية؛ لأن المملكة ترى أن هذه التداعيات قد تهدد العرش السعودي ذاته خشية من خروجها من نطاق القطر إلى نطاق الإقليم، ولكن في الوقت نفسه عندما سقط النظام بدا على المملكة القدرة على التأقلم في كافة الظروف من خلال دعمها للتغيير الحادث في جمهورية مصر العربية، وتدعم الانتقال السلمي للسلطة، والملاحظ أن تستغل مواردها المالية لتعزيز نفوذها وتحقيق سياستها الاقليمية.

وفي هذا الإطار شهدت المملكة العربية السعودية موقفاً متقلباً مما يحدث في جمهورية مصر العربية؛ حيث وجه مدير الاستخبارات السعودي السابق انتقاداً حاداً لنظام مبارك في اليوم التالي لاندلاع الأحداث، وقد أكد على أن موقف الرئيس المصري مرتبطٌ بقدرة القادة المصريين بضرورة فهم الأسباب وراء الاحتجاجات غير المسبوقة، وأوجز قائلا: "سنرى ما إذا كانوا كقادة سيحققون مطامح الشعب"، ولكن انقلب الموقف تماماً بتدخل الملك عبد الله بن عبد العزيز لصالح الرئيس حسني مبارك خاصة بعد اتضاح جدية المخاطر (رسلان،2011، نت).

إن حقيقة الموقف السعودي لم تظهر بوضوح إلا بعيد تبيان جدية الحراكات الشعبية، وفي الغالب أن موقف مدير الإستخبارات السعودي السابق كان شخصياً، ولم يمثل موقف النظام السعودي مطلقاً، بل انضمام موقف النظام السعودي للنظام الذي يمثله حسني مبارك يؤكد حقيقة التصور الرسمي السعودي؛ لأن المملكة استقبلت الرئيس التونسي زين العابدين بن على بعد نجاح الحراك الشعبي التونسي، والملاحظ أن النظام العربي هو الوحيد الذي قرر استقباله على الرغم من عنفوان التغيير الذي حدث في تونس؛ ولذا النظام السعودي من ذلك واضح في دعمه لنظام مبارك خشيةً من تصدير هذه الحراكات إلى داخل المملكة، ومن هنا رأت أن استقبال مثل هؤلاء القادة، وكأن لسان حالها الضمني والموجه إلى الداخل السعودي بأن ما يحدث في المحيط يختلف بالكلية عن النظام الداخلي للمملكة ولرعاياها، ولربما جاء تصريح مدير المخابرات متناغماً مع السياسة السعودية في هذا الجانب؛ بمعنى تخفيف حالة الاحتقان الداخلي وعدم التأثر بالحالات الخارجية.

والملاحظ أن المملكة تعاملت مع الثورات العربية بأشكال مختلفة، ففي تونس كانت ترغب ببقائها داخل حدودها من خلال استقبالها للرئيس التونسي بعد رفض جميع الدول العربية استقباله، وتعاملها _وفي الوقت نفسه_ مختلفٌ تماماً مع التحركات في اليمن والبحرين، حيث

استخدمت القوة المباشرة في البحرين من خلال تسيير قوات من درع الجزيرة لاسيما أن الحراك هناك اتخذ الشكل الطائفي، بينما كان التدخل في اليمن أقل حدة، وفي سوريا من مصلحة النظام السعودي انهيار النظام السوري المتحالف مع أعدائها، وفي الحالة المصرية كان التعامل السعودي مختلفاً؛ حيث كانت جمهورية مصر العربية حليفا للسياسة السعودية في المنطقة الإقليمية، وتدعم نفوذها(علي،2011، نت).

يعد تعامل المملكة العربية السعودية فيما يحدث نابعٌ من المصلحة العليا للنظام السعودي، وهي سيادته وبقائه، وهذا ما يؤكد وجهة النظر السابقة من دعمه لبعض الأنظمة، واستقباله أيضا أو حتى استعداده لاستقبال هؤلاء القادة وبالأخص الرئيس التونسي زين العابدين، والرئيس محمد حسني مبارك؛ فاستقباله لزين العابدين أو استعدادهم لاستقبال مبارك يبين أن النظام بعيد كل البعد عن كل ما يحدث في دول المحيط الإقليمي من وجهة نظرهم؛ لكي يكبحوا جماح هذه الحراكات، وقد نجح النظام السعودي إلى حدٍ بعيد في تحقيق هذه السياسة.

فالمملكة العربية السعودية من الدول التي رفضت الإطاحة بنظام الرئيس المصري محمد حسني مبارك خشيةً من صعود تيار الإخوان المسلمين، ومنازعتهم الزعامة على المذهب السني في المنطقة خاصة أن السعودية تتبنى هذا المنهج، وفي الوقت نفسه كانت تخشى من علاقاتها مع حماس وإيران، وإضافة لذلك خسارتهم الحليف الرئيس في المنطقة العربية فيما يسمى بمحور الاعتدال (شافعي، 2015، نت).

ويظهر من ذلك أن دعم المملكة العربية السعودية للنظام المصري الذي يقوده حسني مبارك ليس فقط من منطلق الرؤية السياسية المشتركة، ولا من منطلق خطر الحراكات الشعبية الثورية فحسب، بل التخوف واضح من تيار يحمل الفكر الإسلامي على النهج السني، وهذا يعني أن المنطقة ستدخل في صراع من منطلق مختلف عن المنطلقات السابقة، وهو من منطلق المعتقد الديني وهو أعقد الصراعات؛ حيث ستدخل المنطقة الإسلامية _لاسيما المذهب السني_ صراعاً على القيادة الإقليمية مما سيضر بشكل كبير على زعامة المملكة الدينية؛ فوجود المملكة العربية السعودية قائم على فكرة الصحوة الإسلامية، وما زالت هي من تزعزع مثل هذا الفكر؛ فنهجها في تثبيت أركان نظامها إسلامي، وهو ما يكسبها إلى اليوم شرعيتها، وظهور مذهب على ذات الطريقة الإسلامية وهو المذهب السني المتمثل بتيار الإخوان يعني جاء من ينازعها على قيادة العالم الإسلامي السني، وقد يعني مستقبلا زوال المبرر التي قامت على أساسه؛ ما يهدد أمنها واستقرارها؛ ولذا حاربت هذه الفكرة بكل الوسائل المتاحة، وإضافة إلى ذلك تقارب الإخوان المسلمين مع أنظمة معادية _لاسيما نظام الجمهورية الإيرانية_ زاد الأمور تعقيداً وجعل من فكرة

التأقلم مع هذا التيار شبه محالة، ويعد ظهور جمهورية مصر العربية بقالب سياسي جديد قد يهدد دور ومكانة المملكة العربية السعودية في الاستراتيجية الأمريكية لتحمل محلها.

إن موقف المملكة العربية السعودية من تغيير أنظمة الحكم من خلال الثورات يتصف بالرفض، وهو موقف متأصل منذ مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود ورفضه لثورة اليمن عام 1948 والتي أيدها الإخوان المسلمين؛ ما دفعه للتقارب مع الملك فاروق ملك مصر في وقتها لمواجهة الإخوان (عبد الحليم، 1994: 405).

وتبرز حالة التوافق الداخلي للسياسة السعودية تجاه بيئة المحيط والرؤية الاستراتيجية لها، وما تراه المملكة السعودية من الاستقرار للبيئة الاقليمية إنما ينعكس بالإيجاب على استقرارها ووجودها، وهذا ما كان يدفعها إلى دعم الأنظمة القائمة لعدم ترحيل أزماتها إليها، والملاحظ أن المملكة وقفت ضد الثورة اليمنية في عام 1984، وفي الوقت نفسه ساندت النظام القائم، وواجهت الفكر الإخواني ذات البعد الديني الذي تنهل منه المملكة نفسها، وما دفعها للتصدي لمثل هذا الفكر مصلحتها السيادية، وفي الوقت نفسه ظهر موقف المملكة من الثورة اليمنية في عام 1962، ووقفت في وجه النظام الناصري القومي التمددي، ولو ربط المتفحص للثورات البائدة بالحراكات الشعبية الحالية لعلم بأن المملكة دوما كانت تفكر بمصلحتها السيادية والمحافظة على سيادة القطر الذي يخضع ضمن نفوذها.

كانت العلاقات بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وثيقة في عهد الرئيس المصري مبارك، وفي فترة الإخوان زادت الأمور تعقيدا، وشعرت بتقارب مصري إيراني دفعها للريبة خاصة بعد وصول الإسلام السياسي في أكبر بلد عربي، ولكن زيارة الرئيس محمد مرسي للمملكة السعودية، وتصريحاته فيها بددت تلك المخاوف، وهنا استعرض المحلل السياسي السعودي عبد العزيز الخميس بأنه لا يعقل إقامة علاقات مع دولة تعاني من مشاكل أمنية واقتصادية وسياسية ويقصد بذلك إيران في حين وجود الاستثمارات السعودية في جمهورية مصر العربية والتي زادت بعد الثورة (بوفجلين،2012،نت).

إن حالة التقارب مع النظام المصري رغم أنه يختلف معه في الفكر والرؤية، فالنظام المصري السائد قائم على العلمانية بعكس النظام السعودي ذات البعد الإسلامي الصرف تنبع من التقاء المصالح الثنائية على المستوى الداخلي والخارجي، ومن هنا رغم زيارة الرئيس محمد مرسي الذي تتفق جماعته في الرؤية مع الفكر الإسلامي التي تستقي منه الدولة السعودية أفكارها إلا أنه حدث تصادم ضمني من قبل المملكة تجاه النظام المصري الجديد التي تقوده جماعة الإخوان المسلمين، فإضافة إلى رفض المملكة لأي تغيير إقليمي قد يترك تداعياته السلبية على النظام نفسه، أيضاً من ناحية أخرى رفض المملكة لسياسة التقارب مع النظام

الإيراني المنافس الإقليمي لها، والذي يسعى من ناحية فكرية وعقدية محاولة مد نفوذه ونشر المذهب الشيعي، وبالتالي حصر نفوذ المملكة بل واندثارها؛ ولذا واجهته المملكة السعودية ذات المذهب السني، وفي هذا الإطار يختلف الباحث مع رؤية المحلل السياسي السعودي عبد العزيز الخميس الذي يصف صعوبة إقامة علاقات مع إيران لأسباب أمنية وسياسية واقتصادية فمنطق العلاقات الدولية قائم على المصلحة ومرتبط بمحاور دولية، فمثلاً إيران تسير ضمن المحور الروسي الصيني، وبالتالي بكل بساطة قد تغير جمهورية مصر العربية سياستها الخارجية أو توازن فيها بين المحاور لاسيما المحور الأمريكي أو الروسي.

وبهذا الخصوص قيام الرئيس محمد مرسي بزيارة المملكة لتوطيد علاقات مصر في عهده؛ حيث كانت له أول زيارة خارجية من ناحية، ومن ناحية أخرى توجه أول برلمان منتخب يسيطر عليه الإخوان بعد "ثورة يناير"؛ لتوطيد العلاقات المصرية السعودية مع المملكة خاصة على إثر تظاهرة مصرية أمام السفارة السعودية في القاهرة اعتراضاً على جلد السلطات السعودية أحد المواطنين المصريين (شافعي،2015، نت).

حاول الإخوان المسلمون في جمهورية مصر العربية ترسيخ علاقات مصرية سعودية قائمة على التعاون، فعلى الرغم من قيام السلطات السعودية من جلد مواطن مصري سبب توتراً في هذه العلاقات إلا أنه بدا واضحاً أن الحكومة المصرية غير معنية بتصعيد الأحداث مع المملكة لما تمثله المملكة من قوة إقليمية سياسية واقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى مدى حجم الاستثمار السعودي في مصر، ويدرك الإخوان المسلمون مدى قوة المملكة وتأثيرها الذي قد يخل التوازنات حتى في الشأن الداخلي المصري، فمحاولة توطيد العلاقات جاءت؛ لكي تفوت الفرصة في ظل حراكات مستمرة لحالة التغيير.

وفي هذا السياق لعب التأثير الشعبي دوراً في تحديد مجريات العلاقات الثنائية قبل ثلاثين يونيو لعام 2013؛ فعندما تعرضت العمالة المصرية لبعض القضايا في المملكة العربية السعودية قامت احتجاجات عارمة أثرت على المستوى الرسمي المصري؛ ولذا توجهت وفود مصرية لتلطيف الأجواء والابتعاد عن عامل الاحتقان خشية من التأثير السلبي على العمالة المصرية في المملكة أو على المساعدات المالية المقدمة لجمهورية مصر العربية، وقد انطلقت النظرة الشعبية من منطلق الكرامة الوطنية، وانطلقت الرؤية الرسمية من منطلق المصلحة(عبدالله،2014، نت).

ويعد التأثير الشعبي دافعاً مهماً في توجيه السياسة المصرية رغم تداخل المصالح الثنائية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، ولم يكن بوسع النظام الجديد في

جمهورية مصر العربية سوى التعاطي مع الاحتجاجات في ظل التغير المناخي السياسي، ودور الجماهير في صناعته.

وفي الوقت نفسه ما قام به الرئيس المصري محمد مرسي لزيارة الصين في أول زيارة له خارج الشرق الأوسط محاولاً أن تنهج جمهورية مصر العربية في عهده سياسة جديدة تعد أكثر توازناً ومستقلةً عن حلفائها التقليديين، وهم: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، ومن هنالك قدم مقترحاً بتشكيل جماعة اتصال رباعية تضم كل من: (مصر وإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية) للوساطة في الأزمة السورية (روساس،2012، نت).

ولقد اقترحت جمهورية مصر العربية هذا المقترح في قمة مكة، وذلك بتشكيل لجنة رباعية منها بالإضافة لكل من المملكة السعودية والجمهورية التركية وجمهورية إيران الإسلامية؛ للمساهمة في إيجاد حل لأزمة سوريا (Grimm،Roll ،2012:2).

ولكن المملكة العربية السعودية لم تستجب لهذا المقترح، ولم تحضر الاجتماع الذي عقدته مصر بحضور الشركاء الآخرين على مستوى وزراء الخارجية (نافع،2012، نت).

إن جمهورية مصر العربية تحاول توطيد علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، ولكنها في الوقت نفسه لا تريد أن تكون رهينة السياسة المصرية السابقة. وبمعنى آخر، تحاول أن تحدث أثراً جديداً في السياسة المصرية تختلف عما سبقتها، فمن جهة تريد إضفاء شخصية أكثر استقلالية عن المحور السعودي الأمريكي بالتوجه نحو محاور أخرى، وهذا ما دفعه لتقديم مقترح لحل الأزمة السورية بإدخال أطراف إقليمين مدعومين من أطراف دولية يعارضون السياسة الأمريكية؛ ولذا عندما حاولت مصر تشكيل لجنة رباعية تتشكل من: مصر والمملكة السعودية وإيران وتركيا؛ لمعالجة الشأن السوري ظهرت السياسة المصرية الجديدة التي تعارض السياسة القديمة؛ لأنها ببساطة تحاول إدخال لاعبين دوليين إلى المنطقة العربية بدلاً من التفرد الأمريكي من ناحية، ومن ناحية أخرى خلط أوراق اللعبة الإقليمية العربية بإدخال دول من قوميات أخرى في الشأن العربي؛ ما دفع بالمملكة إلى رفض مثل هذه اللجان، ولربما لأمرين، وهما: الأول: أنها تسير ضمن السياسة الأمريكية، والثاني: العداء المذهبي التقليدي مع إيران؛ فكانت هذه الخطوات المصرية تدفع بشأن الفتور في العلاقات الثنائية.

ومن هنا كانت مقاطعة كل من جهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية أثناء حرب غزة في الفترة (2008– 2009) القمة العربية الطارئة في الدوحة؛ حيث حضرها كل من أحمدي نجاد الرئيس الإيراني و خالد مشعل زعيم حركة حماس ما أظهر ذلك حالة الاستقطاب بين المعتدلين والمتشددين؛ ولذا أسمى البعض ذلك بالحرب العربية الباردة، ووقفت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية معاً في مواجهة المخاطر المحتملة لمصالحهم في

المنطقة؛ ولذا كان سقوط الرئيس مبارك خسارةً استراتيجية للمملكة العربية السعودية لاسيما حدوث تحول في السياسة الخارجية المصرية، وتمثل ذلك بالتقاء وزير الخارجية المصري نبيل العربي وفداً من حماس؛ لبحث ملف المصالحة مع حركة فتح، وفي 4/آيار/مايو/2011 أبرمت مصر اتفاق مصالحة بين فتح وحماس، وفي الوقت نفسه حدث تقارب مصري إيراني بعد أحد عشر يوماً من سقوط مبارك عندما سمحت جمهورية مصر العربية لسفينتين إيرانيتين بعبور قناة السويس، وأعقبتها زيارات رسمية بين البلدين (شريف،8:2014).

ومما سبق يتبين أن النظامين السعودي والمصري القديم مترابطان من حيث المصالح في كثير من القضايا الإقليمية لاسيما الموقف الثنائي من إيران ومن جماعة الإخوان المسلمين؛ فكانتا دائما تحجمان الدور الإيراني في المنطقة، وهذا ما دفعهما إلى مقاطعة قمة الدوحة، وأيضا لذات السبب موقفهما من جماعة الإخوان المسلمين ورفضهما التعامل مع حركة حماس؛ لأنها محسوبة على الجماعة، وأيضاً رفضهما التعامل مع محور الدوحة – إيران وجماعة الإخوان المسلمين، وهو تيار له مصالحه الخاصة، ولهذا سلك بعضه طريقا مختلفا في معالجة ملف الاحتلال (الإسرائيلي) لفلسطين بعيداً عن التسوية السلمية التي تقودها جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية التيار المعتدل، واتضح الفارق في السياسة الثنائية بسقوط الرئيس المصري محمد حسني مبارك وصعود تيار الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية لمؤسسة الرئاسة؛ فانفتح على حماس، ورعى اتفاق المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس وانفتح على إيران؛ ما دفع إلى التحول في العلاقات المصرية السعودية امتداداً لما سمي سابقا بالحرب العربية الباردة، وأسهمت تلك السياسة فيما بعد بدعم المملكة الحراك الشعبي في يونيو، ووصول المشير عبد الفتاح السيسي لسدة الحكم في جمهورية مصر العربية.

المبحث الثالث

تداعيات الحراك الشعبي في حزيران/يونيو/ 2013 على العلاقات الثنائية.

تمهيد

شهدت العلاقات الثنائية عبر تاريخها تحولات كبيرة، ولو قورن بين حالة الصراع زمن الرئيس عبد الناصر في الحالة اليمنية، وبين دعم المملكة العربية السعودية للنظام المصري على إثر الحراكات الشعبية المصرية أو إعادة صياغته قد يثير تساؤلات حول هذه المواقف المتناقضة للسياسة السعودية، ولكنها المصلحة القطرية الدافع وراء سياسات النظام السعودي، فقد أخذت العلاقات شكل المواجهة عندما نهج نظام عبد الناصر الأسلوب العدائي بعكس فترة الرئيس حسني مبارك التي اتخذت الطابع التعاوني، وعندما رأت أن السياسة المصرية أخذت منحى آخر في عهد الرئيس محمد مرسي دعمت الحراك الشعبي المصري في عام2013.

ولقد ارتبطت العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودول الخليج بالموقف الأيديولوجي والسياسي لدول الخليج تجاه مكونات التحالفات الحاكمة فيها، فاتخذت العلاقات خلال فترة حكم المجلس العسكري المصري شكل البرود خاصة بالمملكة العربية السعودية؛ بفعل الشراكة بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين، وازدادت سوءاً بفوز الرئيس محمد مرسي، وانقلبت إلى النقيض بعد سقوطه (عبد الله، 2014، نت).

إن العلاقات التي تربط الدول فيما بينها المواقف الأيديولوجية والسياسية وبالتالي المصلحة المشتركة، وهذا الأمر ظهر في تعامل المملكة العربية السعودية مع جمهورية مصر العربية؛ حيث ظهرت حالة البرود في العلاقة في فترة حكم المجلس العسكري، وانقلبت إلى فتور في العلاقات الثنائية خلال فترة حكم الرئيس مرسي، ولكن ازدادت هذه العلاقات بعد سقوط نظامه.

ويتناول هذا المبحث العديد من الموضوعات المهمة التي تبين حجم العلاقات بين البلدين، وبلوغها الذروة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ودور المملكة الداعم للحراكات الشعبية في 30/حزيران/يونيو/2013، ووضح شكل المساعدات التي قدمتها المملكة لجمهورية مصر العربية.

وتناول المبحث شكل العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجماعة الإخوان المسلمين، والموقف السعودي من القرارات التي اتخذها عبد الفتاح السيسي بحق الرئيس المصري محمد مرسي، وتطرق لمؤتمر شرم الشيخ الذي افتتحه السيسي وموقف السعودية منه، وتناول كذلك الدعم السعودي في الفترة (1970 – 2013) وعلاقة مثل هذا الدعم في قوة العلاقات من عدمها.

عبر الملك السعودي عن رفضه التدخل في الشأن المصري بعد (ثورة 30/يونيو/حزيران)، وأعلن عن موقف المملكة الداعم لجمهورية مصر العربية في مواجهة الإرهاب، وتقديمه مساعدات بقيمة خمسة ملايين دولار، وعقب فوز عبد الفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية في العام 2014، كان الملك السعودي أول المهنئين للشعب المصري، وأرسل رسالة أوضح فيها أن المساس بأمن مصر هو مساس بالمملكة نفسها، ودعا لعقد مؤتمر دولي لمساعدة مصر في تجاوز أزمتها الاقتصادية، وقام بزيارة لجمهورية مصر العربية التقى خلالها بالرئيس السيسي في طائرته الخاصة، لتعزيز العلاقات الثنائية، وتقديم مبادرة لإعادة العلاقات المصرية القطرية بعد موقف قطر من(ثورة 30/حزيران/يونيو)(خليفة، 2015، نت).

إن حالة الارتياح في التيار السياسي المناهض للحراكات الشعبية في المنطقة العربية، وما كان من المملكة العربية السعودية في تعاطيها مع النظام السياسي المصري الذي نتج عن حراكات 25 /كانون الثاني/يناير لعام 2011، ونجاح الرئيس محمد مرسي سوى تعاطي مع الأمر الواقع الذي ينافي الرغبة أو الإرادة الحقيقية للنظام الحاكم في المملكة، وهذا ما يفسر حقيقة ردة الفعل القوية من التغيير الذي نجم عن الحراكات الشعبية في 30/حزيران/يونيو لعام 2013.

وقد ظهر بوضوح أن المملكة لم تكن معنية _بالمطلق_ في نجاح تجربة الإخوان المسلمين في الحكم ناهيك عن نجاح التجربة نفسها، والتي قد تهدد أنظمة الحكم القديمة أو أنظمة الحكم ذات الطبيعة الملكية؛ فمن ناحية تجربة الإخوان ونجاحها في الحكم يهدد طبيعة النظام الإسلامي الذي تنتهجه المملكة، بل وقد يهدد ريادتها في المنطقة الإقليمية، ولربما يتجاوز هذه المنطقة، ومن ناحية أخرى التجربة نفسها تبين مدى الخطورة على النظام الملكي السعودي نفسه؛ فحركة التغيير لا تعرف الحدود ولا التوقيت؛ ولذا دعمت المملكة حركة التغيير المقابلة في الجانبين المادي والمعنوي.

وعند تعاطي المملكة العربية السعودية مع النظام المصري بقيادة عبد الفتاح السيسي يعطي وكأن لسان حالها يدرك أن هذا النظام يقع تحت الوصاية الخليجية؛ لأنه ينافي قواعد الدبلوماسية والبرتوكول، وفي الوقت نفسه عندما يحاول الملك السعودي الوساطة بين النظام الجديد وبين دولة قطر الداعمة للنظام الإخواني يظهر حقيقة أن المملكة معنية بترتيب الأوراق في المنطقة لصالح التغيير المدعوم من جهتها، وتريد إغلاق ملف هذه الحراكات؛ لما يشكله من خطر على الأمن الخليجي كله الذي تنتمي له قطر، إضافة إلى أمن المملكة السعودية، وكأنها تقول لقطر نحن جميعاً مهددون ويجب الوقوف الجماعي بوجه هذا التهديد.

ويمكن القول إن المملكة العربية السعودية وكلاً من الإمارات والكويت قدمت دعماً يكاد يكون غير مشروط للنظام العسكري في جمهورية مصر العربية بقيادة عبد الفتاح السيسي، بعكس قطر التي وقفت إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين، وقدمت هذه الدول (ثلاثة وعشرين) مليار دولار أمريكي على الأقل على شكل مساعدات مالية، وقروض، وإمدادات نفطية، وقد أثار تصريح أدلى به وزير الخارجية السعودي سعود بن فيصل في مقابلة في شباط/ فبراير لعام 2015 بأنه لا توجد مشكلة مع جماعة الإخوان المسلمين، وإنما المشكلة مع فئة محدودة فيها في حين أن المملكة اعتبرت جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية في بداية 2014 (زايلر، 2015،نت).

ومن هذا المنطلق هنالك حالة خلاف في السياسة الخليجية؛ فريق يدعم النظام العسكري تترأسه المملكة العربية السعودية ومعها كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت، ودولة قطر التي تتبنى نهجاً مغايراً تماماً من خلال دعمها لجماعة الإخوان المسلمين، والملاحظ من حجم الحلف الذي تدعمه المملكة للنظام العسكري الذي يقوده السيسي يظهر مدى رغبة هذا الفريق في تغيير الحالة التي خلقتها جمهورية مصر العربية في كانون الثاني/يناير/ 2011.

وقد أظهرت السياسة السعودية براعة في الجانب؛ إذ دعمت نظام السيسي، وجرمت جماعة الإخوان المسلمين، وفي الوقت نفسه حصر القضية الخلافية مع الجماعة وكأنها مع فئة محصورة في الجماعة، والهدف منها احتواء الجماعة، وحرفها عن مسارها الحقيقي في الصراع مع المملكة والنظام العسكري في جمهورية مصر العربية بعد نجاحه في قلب نظام الحكم بدافع من الحراكات الشعبية في 30يونيو/حزيران لعام 2013، وحاولت في الوقت نفسه تحييد قطر من خلال الوساطة السعودية بين جمهورية مصر العربية وقطر وإدخالها في الحلف الذي تقوده كما أوضح الباحث سابقا.

لقد دعمت عدد من دول الخليج _لاسيما المملكة العربية السعودية_ والمملكة الأردنية القرارات التي اتخذها المشير عبد الفتاح السيسي في 3/تموز/يوليو/ بعكس دول أخرى عديدة مثل: جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وبريتوريا، وتركيا، وتعليق عضوية جمهورية مصر العربية في الاتحاد الإفريقي، والتزام دول أخرى الصمت وتحفظت الولايات المتحدة الأمريكية على ما يحدث في جمهورية مصر العربية رغم أنها قررت مراجعة المساعدات تجاهها، وأوقفت تسليمها طائرات ومعدات عسكرية واتخذ الاتحاد الأوروبي نفس الموقف (سليمان، 2013، نت).

والملاحظ من خلال قراءة المواقف الإقليمية والدولية يتبين بوضوح انقسام العالم إلى محاور أو بالأحرى إلى ثلاثة محاور: المحور الأول مع التغيير الذي نجم عن الحراكات الشعبية في يونيو/حزيران/2013، والمدعومة من قبل الجيش، ولقد اتخذ هذا الفريق موقفه لتحجيم هذه

الحراكات ومنع تصديرها أو تشكيل خطر على أنظمتهم، والمحور الثاني جاء داعماً للحراكات الشعبية التي نتجت عنها انتخابات أوصلت جماعة الإخوان المسلمين للسلطة، وبرر هذا الفريق معارضته لما أسماه بالانقلاب العسكري ولربما بعضها دعم؛ لإظهار نظامه بأنه مع المطالب الشعبية وحتى لا يظهر وكأنه ضد رغبة الجماهير، وبعضها خاف على نظامه من تصدير مثل هذه اللغة في الحراكات المضادة مثل تركيا، والمحور الثالث وعلى رأسه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذين يقرؤون الواقع ومستقبل مصالحهم وينطلقوا في علاقاتهم الدولية على هذا الأساس .

وما يؤكد أن دولاً خليجية _لاسيما المملكة العربية السعودية_ على علم مسبق بالانقلاب هو التزامها بتعويض الجيش المصري في حال منع الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدات التي تقدمها له، والتي تقدر بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي، وأنها ستضخ مليارات الدولارات وقت حصول الانقلاب إثباتاً على قدرة الإدارة المصرية الجديدة في تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الاقتصادية لجمهورية مصر العربية؛ ولذا رحبت دول الخليج بعزل الرئيس مرسي، وكان حجم الدعم المعلن 12 مليار دولار من قبل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات والكويت (ياعبود، 2013، نت).

ويتضح مدى أهمية تغيير المعطيات لصالح الدول التقليدية في المنطقة الإقليمية؛ فكان أمر التغيير في جمهورية مصر العربية ضرورةً استدعى اتخاذ موقف من الدول ذات الطبيعة الملكية لما له من تداعيات سلبية على أمنهم القومي ووجودهم السيادي، والملاحظ أن المصلحة تحكم العلاقات، فعندما شكلت الولايات المتحدة الأمريكية خطراً على سياستهم ومصالهم عارضوها، ووقفوا إلى جوار النظام العسكري المصري عندما ارتأوا أنه قد تتخذ الولايات المتحدة خطاً معارضاً للسياسة الخليجية كأن تدعم جماعة الإخوان المسلمين، والحراكات الشعبية فيما بعد 2011؛ ولذا وقفوا في وجه الولايات المتحدة على الرغم من العلاقات الإستراتيجية التي تجمع دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا لم تخفِ دول الخليج بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص ابتهاجها بالتغيير الذي حدث في جمهورية مصر العربية، وبالتالي أعلنت دعمها الكامل، وأتت وفود خليجية على أعلى مستوى لها للقاهرة، وكان حجم الدعم المعلن يظهر مدى رغبة هذه الدول من انتهاء نظام الرئيس المصري محمد مرسي، وكانت هذه الدول ومن بينها السعودية تدرك أهمية جمهورية مصر العربية كدولة معتدلة وقيادتها لتفاعلات النظام العربي (أحمد،2014، نت).

إن دول الخليج _وبالأخص المملكة العربية السعودية_ كانت ترفض الحراكات الشعبية؛ فقدوم وفود هذه الدول إلى جمهورية مصر العربية عندما استجاب النظام العسكري للحراكات

الشعبية في عام 2013، وعزله الرئيس المدني المنتخب دلالة واضحة عن كون هذه الحراكات ضد إرادة ومصلحة دول الخليج وعلى رأسها المملكة السعودية؛ باعتبارها تقود هذه المنطقة ولها ثقل كبير على المستوى الإقليمي والدولي إلى حد ما.

ورأت مثل هذه الدول والمملكة العربية السعودية أن جمهورية مصر العربية ستنهج نهجاً سياسياً آخر يختلف عن النظام السياسي الذي قاده محمد حسني مبارك، ولربما هو نهجٌ أكثر تشدداً مع النهج أو السياسة التي تنهجها دول الخليج في التعاطي مع العديد من القضايا الإقليمية؛ ولربما لأن مرسي ينحدر من جماعة الإخوان المسلمين التي تطمح لقيادة العالم الإسلامي لما ستشكله من خطر عظيم على هذه الأنظمة وغير ذلك ستنافس المملكة نفسها على الزعامة الدينية في العالم الاسلامي.

أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت وسلطنة عمان تقديم 12.5 مليار دولار مساعدات واستثمارات لجمهورية مصر العربية في مؤتمر شرم الشيخ الذي افتتحه الرئيس السيسي؛ حيث قدمت السعودية مساعدات بقيمة 4 مليارات دولار من بينها 3 مليارات دولار في صورة ودائع لدى البنك المركزي المصري من جهة، ومن جهة أخرى تناغم الموقف المصري السعودي تجاه الإرهاب؛ حيث أكد السيسي بأن محاربة الجماعات الجهادية في سيناء التي تنتمي لتنظيم الدولة الإسلامية يساهم في استقرار المنطقة؛ ولذا أدان ولي العهد السعودي الأمير مقرن بن عبد العزيز الحوادث الإرهابية في مصر وطالب المجتمع الدولي بدعم مصر في هذا الجانب(الحياة الجديدة،2015، نت).

إن التقاء المصالح يحدد العلاقات الدولية دائماً؛ إذ لم يكن تقديم هذه الدول الدعم للنظام السياسي الجديد في جمهورية مصر العربية فقط، لأنه انقلب على فكر مختلف معها، بل أيضاً لأن جمهورية مصر العربية في عهد الرئيس حسني مبارك كانت تسير وفق التيار الخليجي بعكس جمهورية مصر العربية في عهد محمد مرسي التي تخطت كل الخطوط الحمراء من خلال علاقتها مع طهران، وقيامها بإعادة رسم سياستها الخارجية.

وإضافة لذلك التخوف الخليجي من تصدير مثل هذه الحراكات وهذه التحولات لتصل إلى بلدانهم، وما يدلل على أن النظام المصري الجديد برئاسة عبد الفتاح السيسي يسير وفق الرؤية الخليجية _لاسيما وفق رؤية المملكة العربية السعودية_ ربط بين محاربته للجماعات الجهادية في شمال سيناء وتنظيم الدولة الإسلامية وعلاقة ذلك بحالة الاستقرار في المنطقة كلها.

ولفت وجهة نظر دول الخليج لاسيما المملكة العربية السعودية إلى ضرورة مواجهة هذا الخطر؛ لكيلا يصل إلى بلدانهم، وقد عرف كيف يوجه الخطاب المصري، وما يدلل على ذلك ردة فعل المملكة العربية السعودية بإدانتها لمثل هذه الحركات الإرهابية، وفي الوقت نفسه طالب

العالم بضرورة مساندة جهود الحكومة المصرية، ولربما قصد من وراء ذكر هذه الجماعات توجيه خطاب دولي خاصة إلى الولايات المتحدة بأن مثل هذه التنظيمات قد تشكل خطراً على مصالحكم لاسيما مصلحتكم في بقاء دولة (إسرائيل).

ووفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية المصرية، والهيئة العامة للاستعلامات، والجمعية السعودية المصرية قد بلغ إجمالي الدعم والمنح والتجارة البينية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية أكثر من 23.55 مليار دولار؛ أي ما يعادل 165 مليار جنية، ولذلك فإن حجم الاستثمارات السعودية في جمهورية مصر العربية وفقاً للهيئة العامة للاستثمار بلغ نحو 5.777 مليار دولار بعدد شركات مؤسسة بنحو 3.037 شركة خلال الفترة من 1-1-1970 وحتي تاريخ 31-12-2013، ولكن الجمعية السعودية المصرية أعلنت أن حجم الاستثمارات السعودية في جمهورية مصر العربية بلغ نحو 7.5 مليار دولار، وبذلك تحتل المرتبة الأولى في الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية (العربية، 1:2014).

إن مدى قوة التعاون الاقتصادي بين البلدين تسهم في رسم السياسات على المستوى الثنائي في المحيط المحلي والإقليمي والدولي، والقارئ للمعطيات الاقتصادية ودورها في العلاقات الدولية يفهم حالة التشابك في الحالة المصرية السعودية، وهذه الحالة لم تنشأ في فترة وجيزة أو استثنائية بفعل التغيير الطارئ في جمهورية مصر العربية ، بل استمر بناؤها لعقود؛ أي لنحو43 عاماً، وازدات خلال فترة الرئيس حسني مبارك، وبلغت الذروة في فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتسهم حالة الاستثمار الضخم بين الجانبين في التعاون في المجالات الأخرى لاسيما الجانب السياسي، ويسهم بشكل كبير في التقارب بين البلدين.

ومن جانب آخر _وفقاً لمحللين اقتصاديين_ فإن ما يعود على المملكة السعودية من الدعم الاقتصادي لجمهورية مصر العربية يفوق ما تقدمه من دعم مالي، فإضافة إلى حفاظها على نظامها من الثورات فإن قيمة الصادرات السلعية المصرية إلى السعودية عام 2013 مليار و971 مليون دولار، بينما بلغت قيمة الواردات السعودية لجمهورية مصر العربية 3 مليار و37 مليون دولار؛ أي بفارق مليار وست وستين مليون دولار لصالح المملكة بمعنى أن السعودية تستفيد من مصر اقتصادياً من ناحية، ومن ناحية أخرى تستفيد من جمهورية مصر العربية من ناحية أمنية، فمنذ عودة العلاقات مع مصر في عهد الرئيس حسني مبارك اتخذت السعودية من مصر قوةً لحمايتها إقليمياً، ومن هنا يتحقق هذا المعنى بقول السيسي: "إن الخليج خط أحمر" (ناصر،2014، نت).

ولا تعد العلاقات السياسية وحدها عاملَ جذبٍ في العلاقات الثنائية المصرية السعودية، فالخلل في الميزان التجاري لصالح المملكة يظهر أبعاد العلاقات مع جمهورية مصر العربية ،

والمصلحة الاقتصادية البينية تشجع على بقاء مثل هذه العلاقات؛ إذ إن العلاقة بين مصر والمملكة السعودية مرتبطة بالجانب الاقتصادي، وكذلك مرتبطة بالجوانب الأخرى كالجانب الأمني، وعودة العلاقات المصرية السعودية في فترة الرئيس محمد حسني مبارك عزز عند المملكة الجانب الأمني في المنطقة، وبالتالي كان عودة العلاقات مكسباً للمملكة؛ باعتبار مصر قوة إقليمية للمحافظة على الأمن الإقليمي في مواجهة قوى تشكل خطراً على الأمن الخليجي مثل إيران، وجاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي؛ ليعزز النظرية الأمنية في كسب التأييد الخليجي بإشارته إلى أن الأمن الخليجي خط أحمر.

إن الدعم الخليجي لجمهورية مصر العربية ليس على المستوى السياسي والاقتصادي فحسب، وإنما اتخذ بعدا دبلوماسيا؛ حيث قامت كل من السعودية، والإمارات والكويت بدور أساسي في تحسين العلاقات المصرية مع عدد من الدول الأخرى، وهنا اتجهت هذه الدول الخليجية لعقد مصالحة مصرية قطرية برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، ومن جانب آخر عندما عبرت الصحف الأجنبية بأن لجمهورية مصر العربية ثلاثة وزراء خارجية، وهم: وزير الخارجية السابق نبيل فهمي، ووزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، ووزير الخارجية الاماراتي عبد الله بن زايد إنما يدل ذلك على الدعم الخليجي لجمهورية مصر العربية (يكن:1،نت).

فيجب فهم عمق السياسة المتشابكة بين مصر ودول الخليج وبالأخص المملكة العربية السعودية والمصلحة القائمة بينهما، فقيامها بمحاولة التسويق للنظام السياسي الجديد في مصر ينبع من نظرة معمقة في دمج مصر بعد (ثورة 30 حزيران/ يونيو) في المنظومة الإقليمية من جديد، وللمساهمة في تجاوز مصر عزلتها، ولتجاوزه هذه المرحلة المعقدة من تاريخها أيضا، وفي تاريخ المنطقة بكاملها.

ومن هنا فإن سياسة التغيير التي قامت بها مصر بدايةً من الحراكات الشعبية في يناير ووصول جماعة الإخوان المسلمين للسلطة، ومن ثم الحراكات الشعبية الأخرى والذي رافقها التغيير الذي حدث في يونيو أدخل المنطقة في بؤرة من القلق والخشية من تفاقمها وإمكانية تصديرها؛ فدخلت دول الخليج لاسيما السعودية لتدعم النظام الذي أعاد الدولة العميقة في مصر لتحكم من جديد، ولتسير في نطاق السياسة المشتركة لدول المنطقة.

ومن هنا حالة الدعم الاقتصادي والسياسي للنظام العسكري الذي قاده عبد الفتاح السيسي كانت تبين أن دول الخليج معنية بالتغيير ولربما لها يد فيه؛ فعندما تدعم السعودية والإمارات النظام الجديد وتتكلم بلسان حاله من خلال وزراء خارجيتها وفق السياسة الخارجية لبلديهما تعزز هذا الاتجاه.

ولذا أكدت دول الخليج أن أمن الخليج من أمن جمهورية مصر العربية، وهذا ترجمه اتفاق الرياض، واتفاق الرياض التكميلي الذي وقعه زعماء هذه الدول؛ لإدراك هؤلاء القادة أهمية التكامل مع جمهورية مصر العربية؛ باعتبار أمن مصر واستقرارها من أمن دول الخليج واستقرارها خاصة في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها المنطقة والعالم بأسره، وأكدت دول المجلس وقوفها مع جمهورية مصر العربية في مواجهة الإرهاب، وحماية مواطنيها في الداخل والخارج (يكن:2، نت).

إن أمن جمهورية مصر العربية يسير ضمن الأمن القومي الخليجي، وانهيارها يعني انهيار المنطقة الإقليمية بشكل كبير، ولذلك رأت هذه الدول أنه ينبغي دعم جمهورية مصر العربية للوقوف على قدميها من جديد، ويعد سقوطها خسارة لدول الخليج؛ فهي أكبر بلد عربي من حيث العامل الديموغرافي من ناحية، ومن ناحية أخرى رفع الغطاء عن دول الخليج من قبل إيران، وبالتالي فإن إيران ستنفرد بدول الخليج، وتنفّذ سياستها في المنطقة بسهولة، ويصبح الغطاء مكشوفاً عنها أمنياً في مواجهة الجماعات الإرهابية؛ ولهذا رأت دول الخليج والمملكة العربية السعودية دعم جمهورية مصر العربية وتعزيز سبل الصمود لتسطيع مجابهة التحديات المختلفة.

وفي ملف المصالحة الوطنية بين جماعة الاخوان المسلمين والنظام الجديد برئاسة عبد الفتاح السيسي دعا ممثل جماعة الإخوان في الخارج (إبراهيم منير) بما أسماه المؤشرات الإيجابية في علاقة المملكة بقضايا المنطقة، وقد طالبها بإعادة النظر في موقفها من الانقلاب في جمهورية مصر العربية، وبيّن أن جماعته عبر تاريخهم وقفوا إلى جانب المملكة خاصة في مواجهة الأفكار المنحرفة سواء البعثية أو القومية أو اليسارية من ناحية، ومن ناحية أخرى ذكر فضل المملكة على الإخوان.

الفصل الخامس

أبعاد العلاقات المصرية السعودية على القضية الفلسطينية

المبحث الأول: الموقف المصري السعودي تجاه مؤتمر كامب ديفيد لعام 2000.

المبحث الثاني: الموقف المصري السعودي تجاه المبادرة السعودية لعام 2002

المبحث الثالث: الموقف الثنائي تجاه حالة الانقسام الفلسطيني، وتطورات المشهد الفلسطيني الداخلي.

المبحث الرابع: المشهد الفلسطيني في ضوء العلاقات الثنائية المستقبلية.

الفصل الخامس

أبعاد العلاقات المصرية السعودية على القضية الفلسطينية

تقديم

لقد تناول هذا الفصل أبعاد العلاقات الثنائية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية على القضية الفلسطينية في الفترة (2000–2015)، وتمحور الفصل في ثلاثة مباحث، وهي على الشكل التالي:

المبحث الأول: تناول الموقف المصري السعودي من مؤتمر كامب ديفيد لعام 2000، والموقف السعودي من المبادرة السلمية المصرية الأردنية، والموقف الثنائي من الانتهاكات (الإسرائيلية) من خلال قمتي القاهرة لعام 2000، وقمة عمان لعام 2001.

المبحث الثاني: شرح الموقف المصري من المقابلة الصحفية لولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، والموقف المصري _أيضاً_ من المبادرة السعودية لعام 2002، والإشارة للموقف الثنائي من منع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لحضور قمة بيروت، وأبرز المبحث الموقف الثنائي لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من (إسرائيل) وفقا لوثائق (ويكليكس)، وناقش التوافق المصري السعودي في اجتماع شرم الشيخ لعام 2003، والموقف من خارطة الطريق.

المبحث الثالث: تناول الموقف الثنائي تجاه حالة الانقسام الفلسطيني، وتطورات المشهد الفلسطيني الداخلي، وكذلك بيّن موقفيهما من الدعوة السورية القطرية لقمة عربية طارئة في عام 2009، والتعرف على أسباب انعقادها، ووضح الموقفين المصري والسعودي من قمة الكويت الاقتصادية كما وضح موقفهما من زيارة ميتشل للمنطقة، وبين الموقف السعودي من قمة شرم الشيخ الاقتصادية لعام 2009، وأبرز الموقف السعودي من الوساطة المصرية في عام 2010، ومن اتفاق الدوحة لعام 2012، كما تطرق للموقف السعودي من سياسة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تجاه القضية الفلسطينية، والعلاقات المصرية السعودية من القضية الفلسطينية خلال العام 2015، وموقف الرئيس الفلسطيني من التوجهات السياسية المصرية والسعودية.

المبحث الرابع: وقد أوضح المشهد الفلسطيني في ضوء العلاقات الثنائية المستقبلية، وتناول ثلاثة سيناريوهات تمثلت بالآتي:

أولاً: سيناريو التنسيق المصري السعودي تجاه تطورات القضية الفلسطينية.

ثانياً: سيناريو التباعد في الرؤية المصرية السعودية تجاه القضية الفلسطينية.

ثالثاً: سيناريو استمرارية الموقف المصري السعودي تجاه القضية الفلسطينية.

المبحث الأول

الموقف المصري السعودي تجاه مؤتمر كامب ديفيد لعام 2000

تمهيد

ألقى هذا المبحث الضوء على قمة كامب ديفيد لعام 2000، وموقف كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية منها، وعرض قمة شرم الشيخ، وموقف المملكة العربية السعودية منها، والدعم السعودي للقضية الفلسطينية، وتناول زيارة الرئيس حسني مبارك لدول الخليج في عام 2000، ومنها السعودية لمواجهة التعنت (الإسرائيلي)، ودعم المبادرة المصرية الأردنية، وسرد الموقف الثنائي للبلدين من الانتهاكات (الإسرائيلية) من خلال قمتي القاهرة لعام 2000، وقمة عمان لعام 2001، وتطرق لموقفهما من المبادرة الأردنية في العام 2001، لإحياء عملية السلام التي دعا لها الملك الأردني.

وقد أوضح في هذا السياق التنسيق المصري السعودي من خلال لقاء ثنائي جمع وزير الخارجية المصري عمرو موسى بوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل؛ لبحث تطورات القضية الفلسطينية، والمبادرة المصرية الأردنية.

عقد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون قمة ثنائية بكامب ديفيد في عام 2000 جمعت الجانبين الفلسطيني و(الإسرائيلي) لإنهاء ملف الصراع الفلسطيني (الإسرائيلي)، وحاول بيل كلينتون الضغط على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بواسطة الزعماء العرب لاسيما المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، ولكن من ناحية أخرى كان ياسر عرفات حريصاً على إطلاع الرؤساء العرب والدوليين بشكل منتظم حول ما يجري، وقد أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي نبيل شعث أنه كان على اتصال بوزراء جمهورية مصر العربية والأردن والمغرب وتونس والسفير السعودي في الولايات المتحدة (Hanieh،2001:89).

ولقد حاول الرئيس الأمريكي إنجاز تقدم في ملف المفاوضات الفلسطينية (الإسرائيلية) في نهاية فترته على حساب مصلحة الشعب الفلسطيني بغض النظر عن منطق العدالة التي يحكمها القانون الطبيعي، واستخدامه لكافة الوسائل المتاحة للضغط على الجانب الفلسطيني، ومنها استخدام ورقة الزعماء العرب.

وهنا يبرز حجم الانحياز الأمريكي لصالح (إسرائيل) الذي نجم عن سلسلة من المصالح الثنائية؛ فمثلاً بقاء (إسرائيل) في المنطقة العربية يقطع أوصاله ولا يحقق وحدة عربية، وفي الوقت نفسه تضمن الولايات المتحدة استمرار مصالحها من خلال السلوكيات الممارسة من قبل

الولايات المتحدة الأمريكية في دفع كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية باتجاه الضغط على الجانب الفلسطيني.

فقيام كلينتون باستخدام المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية كورقتين يظهر مدى تلاقي المصالح مع المصالح الأمريكية، ولا يمكن للوسيط الأمريكي في ذات الوقت طلب هذا التدخل إلا من منطلق المصالح المشتركة بينهما؛ فهنالك ارتباطات أمنية واقتصادية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية من ناحية، ومن ناحية أخرى اتفاقية السلام التي تربط مصر بـ(إسرائيل)، وتزيد فرص التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية لاسيما حزمة المنح الأمريكية لمصر وبخاصة للجيش المصري، ومن ناحية ثالثة الاتجاه السياسي المعتدل الذي يجمع جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية باتجاه تشابك المصالح مع الولايات المتحدة.

إن النفوذ والتأثير الكبير لجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في المنطقة الإقليمية، وبخاصة على الجانب الفلسطيني بقيادة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات استغلته الولايات المتحدة في عملية الضغط، ويتبين ذلك بوضوح من خلال شهادة وزير التخطيط والتعاون الدولي في جانب التنسيق الفلسطيني مع القادة العرب خطوة بخطوة.

إن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية تمارسان سلوكاً سياسياً يتجاوز الفكر القومي ليدخل في إطار المصلحة الوطنية لكلا القطرين؛ فكانت جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية تروجان لطريق الاعتدال في الحصول على الحقوق بعيداً عن العنف والصراع الدموي، ومن هذا المنطلق يلاحظ أن جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في عهد الرئيس مبارك تسير وفق رؤية مشتركة، وتسيران معاً وفق إيديولوجية مختلفة تماماً عن الأيديولوجية التي اتبعها الرئيس المصري جمال عبد الناصر؛ فقد دخل عبد الناصر حالة صراع مع المملكة السعودية بعكس تلك الفترة التي جاءت بعده.

ومن ناحية ثانية عقدت قمة في شرم الشيخ بتاريخ 17/تشرين الأول/ أكتوبر/2000 بعيد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية؛ حيث عقد الرئيس الأمريكي اجتماع قمة في ضيافة الرئيس المصري محمد حسني مبارك، وحضره كل من (إسرائيل) والسلطة والأردن والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في محاولة لإعادة الفلسطينيين و(الإسرائيليين) إلى طاولة المفاوضات، وفي ختام المؤتمر وافق كلا الطرفين على إستئناف التعاون الأمني الثنائي، وتخفيف القيود (الإسرائيلية) على حياة الفلسطينيين، والسيطرة على العنف، وتم تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة أسباب العنف (Salem،Et al. ،D.t ،Net).

إن تفاعل جمهورية مصر العربية واستضافتها قمة شرم الشيخ برعاية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وبحضور الجانبين الفلسطيني و(الإسرائيلي)، وأيضاً تواجد طرف عربي متمثل بالمملكة الأردنية إضافة لجمهورية مصر العربية ذاتها، وأطراف دولية متمثلة بالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛ فكل هذا الحضور يبين مكانة مصر الإقليمية، ويقدر كافة الأطراف مدى أهمية التواجد المصري في أي تسوية لاسيما أنها أكبر دولة عربية.

وأنموذج لمحور الاعتدال الذي يمكن أن تحذو حذوه كافة الدول العربية، ويشمل محور الممانعة الذي تقوده سوريا، ولذلك اعتبروا هؤلاء أن لجمهورية مصر العربية شخصية قيادية، ورمزية خاصة وتأثيراً واضحاً في المنطقة الإقليمية، وقد كان اللقاء إيجابياً وحقق أهدافاً مهمة لحفظ عملية السلام من الانهيار في حينه، والكل معني بنجاح عملية التسوية السلمية إضافة إلى إخراج كافة الأطراف من حالة الحرج، وحتى (إسرائيل) التي لم تستطع كبح جماح انتفاضة الأقصى آنذاك.

وفي العام نفسه في تشرين الأول/ أكتوبر 2000 عقدت قمة عربية في القاهرة اعتمدت توصية قدمتها المملكة السعودية لإنشاء صندوقين: الأول يسمى صندوق انتفاضة القدس برأس مال قدره 200 مليون دولار للعائلات التي قتل أبناؤها خلال الانتفاضة، والآخر سمي بصندوق الأقصى برأس مال قدره 800 مليون دولار لغرض تمويل المشاريع للمساعدة في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس، وتمكين الفلسطينيين لتحرير أنفسهم، وأكد ولي العهد السعودي عبد الله أن السعودية ستدفع ربع المبلغ للصندوقين في حين أن الملك فهد تعهد بدعم ألف عائلة فلسطينية من الشهداء والجرحى (stalinsky:2003،Net).

يعد في الغالب تكامل للدورين المصري والسعودي، فجمهورية مصر العربية كانت حاضنة للقاءات بين الجانبين الفلسطيني؛ و(الإسرائيلي)، والمملكة العربية السعودية كانت داعمة في الجانبين السياسي والمادي؛ فلا يمكن لأي دولة ممارسة سلوك سياسي ذات علاقة بطرف آخر أو رعايته دون تقديم الدعم المادي كالمملكة العربية السعودية أو لها حضور إقليمي كجمهورية مصر العربية، ولربما لكليهما نفوذ بحكم المنطقة والدين والبعد القومي والموقع الجغرافي.

وقد قام الرئيس المصري محمد حسني مبارك في العام 2000 بزيارة الخليج بما فيه المملكة العربية السعودية؛ لتنسيق المواقف في وجه الأزمة الحالية، والتعنت (الإسرائيلي)، والتقى بالملك فهد بن عبد العزيز وولي عهده الأمير عبد الله بن عبد العزيز لدعم المبادرة المصرية الأردنية، ووقف العدوان والإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، وانقاذ عملية السلام، إضافة لتهديد (إسرائيل) بضرب سوريا ولبنان، وهدد مبارك (إسرائيل) القيام بذلك (Net،2001 ،Atia).

تدل زيارة الرئيس المصري محمد حسني مبارك للمملكة السعودية على حالة التوافق السياسي؛ فلا يمكن لجمهورية مصر العربية أن تخطو منفردة بأي قضية في الشأن العربي، وإضافة لذلك القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، ولهذا جمهورية مصر العربية تدرك جيداً أهمية المملكة العربية السعودية، وعلاقاتها الدولية وبخاصة مع الولايات المتحدة بحكم المصالح المتشابكة سواء الأمنية أو الاقتصادية؛ ولذلك اتبعت سياسة جديدة مختلفة عن أسلافها في التعامل مع القضايا العربية والإسلامية وفي مبدأ الشراكة السياسية مع المملكة السعودية، ولم يكن يستطيع مبارك أن يخطو بالاتجاه المعاكس؛ لأنه يدرك أن اللعبة الدولية بيد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن يدور في مركزها.

وقد كان هنالك إدانة (لإسرائيل) بارتكاب جرائم حرب سواء في قمة القاهرة لعام 2000، أو قمة عمان لعام 2001، وفي الوقت نفسه كان هنالك تخوف من قبل المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، والأردن بشكل دوري بأن أي تغيير على أرض الواقع يؤثر سلبا على الحكومات العربية في نظر شعوبها؛ ولذلك أرسل ملك الأردن رسالة إلى الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الابن لإحياء عملية السلام بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين)، وقد التقى مروان المعشر وزير الخارجية الأردني سفراء جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة لتنسيق المواقف قبل اجتماع الملك مع بوش لدفع فكرته (Weitzman،2010:5).

تتبع كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والأردن سياسة ممنهجة تحقق لهم مصلحة مشتركة في ترسيخ علاقاتهم الدولية؛ ولذلك كانوا يشعرون بخطر فشل عملية التسوية التي يؤمنون بضرورتها، وتأثيرها الخطير على الأمن القومي لهم، وهم يؤمنون بأن الوصول إلى الاستقرار في المنطقة الإقليمية يرجع إلى هذه الزاوية، وبسبب ذلك كانوا يستجدون الولايات المتحدة لتحقيق تسوية تحفظ لهم هيبتهم وسيادتهم الوطنية؛ ولذا تقدمت المملكة بمبادرة سياسية واتجهت لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية لدعم هذه المبادرة من منطلق وحدة المصلحة.

ويلاحظ أنه بعد فشل قمة كامب ديفيد لعام 2000، واندلاع الانتفاضة الثانية حاول الأمير السعودي بندر بن سلطان الضغط على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لقبول مبادرة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ولكنه أخفق في ذلك (Net، 2016 ،Aluf).

إن التوجه السياسي المعتدل الذي تقوده المملكة العربية السعودية في المنطقة العربية يبرر للمملكة السعودية هذه التوجهات في صياغة السياسة القطرية والإقليمية، ولوجود حالة من الضعف العربي من ناحية، ومن ناحية أخرى التخوف من الخطر الإيراني ذات البعد العقائدي الشيعي؛ ولذلك تسعى لإيجاد استقرار في هذه المنطقة وفقا للرؤية الأمريكية؛ باعتبارها الحليف

الإستراتيجي لها في وجه الخطر الإيراني، ولربما الولايات المتحدة تضغط من هذا الجانب لدفع السعودية باتجاه الدفع بعملية السلام، والضغط على الجانب الفلسطيني لعدم تأثر المصالح الأمريكية السعودية، وهي من دفعت أكبر بلد عربي بالتوجه نحو الاعتدال، وأنه الطريق الأمثل لحل المشاكل العربية في المنطقة؛ ولذلك عملت جمهورية مصر العربية مع المملكة العربية السعودية بهذا الاتجاه المسالم أو الذي يدعو لاستخدام القوة الناعمة في تحقيق الأهداف المطلوبة.

جاءت المبادرة المصرية الأردنية في نيسان/إبريل/2001 من أجل وقف أعمال العنف بين الطرفين الفلسطيني و(الإسرائيلي)، وبدء عملية التفاوض بينهما على أساس متوازن، ولقد طالبت المبادرة تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية، ووقف السياسات (الإسرائيلية) تهيئة لإستئناف المرحلة النهائية لإنهاء الصراع الفلسطيني (الإسرائيلي)، ولكن دولة (إسرائيل) تهربت من تنفيذها لهذه المبادرة، وأوصلتها لطريق مسدود (مقاتل من الصحراء، نت).

وتظهر حالة التناغم في السياسة المصرية السعودية القائمة على الاعتدال، وتحسين مبدأ المصلحة من خلال التفاوض؛ فجاءت المبادرة المصرية الأردنية في أعقاب انسداد أفق المفاوضات الثنائية بين الجانبين الفلسطيني و(الإسرائيلي) إثر الانتفاضة الفلسطينية، وبالأخص تلت خطوة المملكة العربية السعودية متمثلة بالأمير بندر بن سلطان بالتوجه السلمي، والضغط على الجانب الفلسطيني مع اختلاف في الرؤية؛ فرأت المملكة متمثلة بالأمير بندر بأنه يجب إخفاض السقف الفلسطيني لتحقيق السلام المطلوب بينما اختلفت جمهورية مصر العربية في الرؤية؛ إذ قدمت مبادرة متوازنة لإعادة طرفي الصراع من جديد.

وفي هذه الأثناء اجتمع وزير الخارجية المصري عمرو موسى بوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في الرياض، وتركزت هذه المباحثات على تطورات الأوضاع التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، والمنطقة بفعل الممارسات (الإسرائيلية) ضد الشعب الفلسطيني، وتأتي زيارة وزير الخارجية المصري لتنسيق المواقف الثنائية في ضوء المبادرة المصرية الأردنية التي تهدف لسحب فتيل الأزمة الراهنة (وكالة الأنباء الكويتية،2001، نت).

ويتضح التكامل في الهدف والرؤية السياسية وآليات التنفيذ، وتعتبر هذه اللقاءات جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في حالة تواصل مستمر لتحقيق المصلحة المشتركة، وتعزيز مبدأ السلام، وإن حدث تعديل طفيف في التعاطي مع الملف الفلسطيني فالإستراتيجية واضحة وواحدة.

وجاء في قمة عمان لعام 2001 تأكيد عربي على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ حيث ناقشت القمة العربية الوضع الخطير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني نتيجة للعدوان

(الإسرائيلي)، وتوظيف كافة وسائل القمع وجميع أنواع الأسلحة بما في ذلك الأسلحة المحظورة على الصعيد الدولي، وتشديد الحصار الاقتصادي، واستمرار النشاط الاستيطاني، وسياسة الاغتيالات وتدمير البيئة، وقد حيت القمة انتفاضة الشعب الفلسطيني، وصموده في وجه العدوان، وقدر الزعماء العرب جهود الرئيس محمد حسني مبارك في تولي رئاسة القمة الاستثنائية لعام 2000(al-ray Newspaper، 2001:33).

وقد استطاع المحور العربي المعتدل الذي تتزعمه جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية من خلق مناخ سياسي عربي يتفق مع الرؤية السياسية لهما؛ فكانتا بمثابة القائد الموجه لثقلهما الإقليمي والعربي، وحالة الغضب في الشارع العربي تجاه السياسة العربية في التعامل مع القضية الفلسطينية كانوا دائما يركزوا في قضاياهم على فلسطين مركزية الصراع فلم يكن منطقياً أن يمارسوا سياسة الاعتدال وإسرائيل تضرب بها عرض الحائط؛ فما كان منهم سوى إمساك العصا من النصف، وفي الوقت نفسه عدم إغفال عملية السلام والتسوية.

المبحث الثاني

الموقف المصري السعودي تجاه المبادرة السعودية لعام 2002

تمهيد

اتخذت العلاقات السعودية المصرية في تلك الفترة شكلين من العلاقات إلى حد ما؛ حيث اتسم الشكل الأول بالفتور النسبي في السياسات الثنائية، ولم تكن بنفس الحجم والقوة إذا ما قورنت بالفترة الماضية، والشكل الثاني اتسم بالتناغم فيها، والعودة إلى ما كانت عليه من قبل.

وسيتناول المبحث مقابلة الأمير عبد الله بن عبد العزيز مع الصحفي توماس فريدمان، والموقف المصري منها، ويتناول الموقف المصري من مبادرة السلام في آذار/مارس لعام 2002، والموقف الثنائي من منع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من حضور القمة العربية، وكيفية تعاطي البلدين مع تعنت الرئيس اللبناني إميل لحود من المبادرة السعودية نفسها في قمة بيروت، ويناقش التوافق المصري السعودي في اجتماع شرم الشيخ لعام 2003.

وسوف يعرض التوافق الثنائي خلال قمتي تونس لعام 2004، وقمة الجزائر في عام 2005 تجاه القضية الفلسطينية، وإنهاء أسلحة الدمار الشامل في المنطقة لاسيما من (إسرائيل).

أعلن توماس فريدمان في شباط/فبراير/2002 بصحيفة نيويورك تايمز عن اقتراح لولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز، وفيه دعا الأمير عبد الله إلى انسحاب كامل لدولة (إسرائيل) وفقا لقرارات الأمم المتحدة بما في ذلك القدس، وفي المقابل تطبيع كامل من كافة الدول العربية، وقد كان الموقف المصري من تلك المبادرة فاتراً، ولعبت جمهورية مصر العربية دوراً محدوداً بكثير في تشكيل محتويات الاقتراح (Weitzman،2010:4).

ويبدو من مقابلة توماس فريدمان الصحفي الأمريكي مع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله في اقتراحه أن المقترح السعودي ارتجالي غير مخطط له، ودليل ذلك أن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية كانتا دائمتي التنسيق فيما بينهم لاسيما عملية السلام في المنطقة العربية، فالفتور في الموقف المصري من المبادرة السعودية، لربما يكون ناجماً عن أن المقترح السعودي نفسه كان مفاجئا للجانب المصري وهذا ما دفع إلى هذا الفتور؛ فلم تعلم جمهورية مصر العربية بهذه الخطوة، ولم تنسق معها المملكة العربية السعودية كما هو المعتاد.

ولذلك ترجح الفرضية التي مفادها أن المبادرة السعودية نفسها عندما طرحت كانت مرتجلة، وإن كانت موجودة مثل هذه الأفكار في الذاكرة السعودية؛ ولذلك يتضح أن الهدف السعودي من وراء طرح المبادرة تحسين صورة المملكة السعودية على المستويين الرسمي

والشعبي بعد أحداث إحدى عشر من أيلول لعام 2001؛ والتي تعرضت المملكة خلالها لاتهامات بأنها خلف هذه الأحداث وخصوصا أن جل المنفذين من أصول سعودية.

وهذا ما دفع المملكة للتوجه نحو طرح مثل هذه الأفكار التي تبلورت فيما بعد لتصبح المبادرة العربية للسلام، ومن الممكن أن الزخم والتعاطي الغربي مع هذه الخطوة دفع الأمير لبلورتها لتأخذ شكل المبادرة، وتعاطي جمهورية مصر العربية الحليف القوي للمملكة السعودية بهذا الشكل الضعيف يظهر بشكل جلي الفجوة السياسية بين الطرفين ولهذا لاحظت جمهورية مصر العربية أن خطوة المملكة العربية السعودية كانت منفردة تماما دون تنسيق مسبق معها، وبالتالي ارتأت من هذه الخطوة هو انتقاص من مكانتها ودورها وسلوكها السياسي في المنطقة؛ ولذلك ظهر هنا الاختلاف مع المملكة، واتخذ شكل الفعل وردة الفعل.

اقترح ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز مبادرة سلام في آذار/مارس لعام 2002 التي غيرت رسميا موقف العالم العربي تجاه (إسرائيل)، ومضمون الاقتراح الذي أقرته الجامعة العربية انسحاب (إسرائيل) إلى حدود عام 1949، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، والسماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم، أو تعويضهم عن خسائرهم في الممتلكات، وفي المقابل تطبيع العلاقات العربية مع دولة (إسرائيل) (Esther، 2005،Net).

على أية حال، جاءت مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز لتنسجم مع رؤيته التي تناولها مع الصحفي الأمريكي توماس فريدمان، ويلاحظ من ذلك أن المملكة العربية السعودية استغلت حالة القبول الدولي بتصريحاته؛ ليعلن مبادرته، وفي الوقت نفسه دفعت هذه التصريحات باتجاه المبادرة لتحسين صورته، ولربما للاستفادة من حالة الدعم الدولي لاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي في معالجة عملية السلام بالمنطقة العربية.

إن إنهاء حالة الصراع العربي (الإسرائيلي)، وتقرير حق مصير الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وبخاصة بعد فشل قمة كامب ديفيد التي راعاها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في العام 2000، وقد تجلت رغبة المملكة العربية السعودية في إظهار نفسها أمام دول العالم بأنها تنهج نهجاً عربياً يتناسب مع الرؤية الدولية في التعاطي مع القضايا المحلية والإقليمية والدولية، وبالتالي جاءت حالة الاعتدال في ظل وجود تيارات إسلامية تحمل فكراً متشدداً تهدد الأمن الأمريكي، إن لم تهدد العالم بأكمله، وبرزت هذه التيارات في مقاومة الفكر الإمبريالي الاستعماري الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الإسلامية والعربية، واستنزافها لموارد هذه المنطقة من ناحية، ومن ناحية أخرى إغفال القضايا العربية والإسلامية، ومنها القضية الفلسطينية؛ بل وفي المقابل الانحياز الأعمى لدولة (إسرائيل).

ولذلك كانت هذه عوامل مهمة لتشكل هذه التيارات الرافضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه كان يشكل هذا الفكر تحدياً للفكر الإسلامي الذي تتزعمه المملكة العربية السعودية، وهو الفكر الوهابي إضافة إلى الشكوك من قبل الولايات المتحدة تجاه السعودية في تمويل هذا الفكر الإسلامي المتطرف من وجهة نظر الغرب لاسيما أن عدداً كبيراً من منفذين أحداث أيلول/سبتمبر من أصول سعودية؛ فظهرت هذه المبادرة في هذا التوقيت لكي تبرهن اعتدالها.

وفي جانب آخر، إن غياب الرئيس المصري حسني مبارك عن قمة بيروت 2002 قد يقوض فرص نجاح المبادرة السعودية للسلام؛ لتصنيف جمهورية مصر العربية من الدول المعتدلة من جهة، ومن جهة أخرى رؤيتها في قضية ذهاب عرفات إلى القمة أنه يجب عدم ذهابه؛ لتهديد (شارون) له بعدم عودته إلى فلسطين (Net،2002، Sam).

إن غياب الرئيس المصري حسني مبارك عن القمة العربية يثير عدة تساؤلات منها لماذا يتغيب الرئيس مبارك في ظل وجود مبادرة سلام قد يكون لها أثر واضح ومفصلي في توجيه السياسة العالمية تجاه قضية الصراع العربي (الإسرائيلي)، وثانيا تغيبه يأتي في ظل ظرف شديد الحساسية على المستوى الإقليمي وبخصوص قضية السلام العربية، وثالثا غياب الرئيس المصري تضامنا مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في قمة كامب ديفيد.

ورداً على هذه التساؤلات يتمثل في الخط السياسي الذي تتبعه جمهورية مصر العربية، وهو يرتكز على سياسة الاعتدال؛ فقد كان السلوك السياسي المصري منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عهد الرئيس محمد أنور السادات، والذي ينسجم مع الخط السياسي السعودي يتسم بالاعتدال في تناول قضايا الشرق الأوسط لاسيما قضية الصراع العربي (الإسرائيلي).

ومنذ تلك الفترة وحتى اتفاقية كامب ديفيد الثانية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، كان هنالك تنسيق مستمر في الموقف الثنائي بين البلدين، ويعني ذلك أن هنالك مصالح سياسية مشتركة تجاه العديد من القضايا _وبالأخص القضية الفلسطينية_؛ فغياب الرئيس المصري مبارك عن حضور قمة بيروت في ظل وجود هذه المبادرة السعودية لربما يكمن في انفراد المملكة السعودية بالمبادرة التي أعلنها الأمير عبد الله مع الصحفي فريدمان فكان هنالك استياء مصري خفي من هذه الخطوة المفاجئة، واعتبار الرئيس المصري أن الأمير عبد الله اتخذ خطوة متناقضة مع حالة التنسيق المستمر بين الجانبين.

ولذا أظهر رفضه الواضح لحضور القمة العربية، وإن ربط هذا الرفض بحالة الرفض (الإسرائيلي) لحضور ياسر عرفات القمة، ولم يكن فعلياً متغيباً (تضامناً) مع الرئيس ياسر عرفات خاصة أنه لم يتواصل معه أثناء قمة كامب ديفيد نفسها، ولربما اتخذ موقفاً رافضاً

للسياسة الأمريكية في المنطقة للضغط على (إسرائيل)، وإن كان هذا أمراً مستبعداً في ظل حالة التماشي مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ويظهر ذلك من السلوك السياسي المصري خلال الفترة الماضية.

وكان الأمير سعود الفيصل تحدث قبل انعقاد قمة 2002: "بأن (الإسرائيليين) يخدعون أنفسهم إذا اعتقدوا أن الاستمرار في حجز عرفات هو لصالح السلام" مؤكدا أن عرفات هو" الذي سيتعامل مع القضية الفلسطينية"، بينما أعرب محمد صبيح _مندوب فلسطين_ في الجامعة العربية أن مبارك "يشعر بالإحباط لعدم قدرة الإدارة الأمريكية الضغط على (الإسرائيليين) كما تعهدوا لحضور عرفات، ومن هنا كان عزوفه عن المشاركة" (مكفار كهار،2002 ،Net).

إن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية بذلتا جهداً دبلوماسياً في قضية حضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ومن سياق الموقفين يتضح أن المملكة العربية السعودية كانت ترجو حضوره؛ لتقديم المبادرة السعودية بقوة سواء على المستوى العربي والإقليمي أو على المستوى الدولي فمن مصلحة السياسة السعودية الخارجية، وتنفيذ المبادرة العربية حضور ياسر عرفات، وهذا يؤكد أن الجهد الدبلوماسي الذي تم بذله عبر وسائل الإعلام هو أقل بكثير من الجهد الذي تم بذله عبر القنوات الدبلوماسية.

وتم عرض المبادرة السعودية على رئيس قمة بيروت إميل لحود، وكانت خالية من فقرة تخص حق العودة، ولذلك رفض تمريرها على القادة العرب في القمة، وقد حدثت أزمة أثناء قمة بيروت؛ لرفض لحود كلمة عرفات، ولقد خرجت خمسة وفود عربية احتجاجاً على ذلك، وهي: (جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والأردن والإمارات والسلطة الفلسطينية)، ووفقا لرواية الرئيس اللبناني أنه في اليوم الثاني جاءه إلى المكتب كل من: أمين جامعة الدول العربية عمرو موسى، ووزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، ووزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، وبعد مداولات وافق الرئيس اللبناني تمريرها خاصة بعد إدراج حق العودة(زين الدين،2015، نت).

ويتضح التوافق في الرؤية المصرية السعودية تجاه موقف الرئيس اللبناني إميل لحود باعتباره رئيس قمة الجامعة العربية في تلك اللحظة، وبالتالي حدث انسجام تجاه حالة الاحتجاج بين خمسة وفود عربية، ومنها: المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية إضافة إلى السلطة الفلسطينية عندما رفض إميل لحود تمرير صيغة المبادرة السعودية بشكلها الحالي آنذاك، ولم تنتهِ الأزمة إلا بإدراج البند الخاص باللاجئين.

وتعد حالة الاحتجاج هذه وكذلك الجلوس مع الرئيس اللبناني للتحاور مؤشرين على تناغم السياسة المصرية السعودية تجاه المبادرة السعودية ذاتها، ومن هنا رغم قيام جمهورية مصر

العربية بالاستياء من المبادرة ذاتها في حينه، ولربما السبب الحقيقي لتغيب مبارك ليس عرفات، وإنما الموقف المصري ذاته من المبادرة، ولربما تغيبه للضغط على الجانب الأمريكي؛ لكسب المبادرة زخماً سياسياً إلا أنه دعمها.

ولقد اجتمع في شرم الشيخ لعام 2003 كل من ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز، والملك الأردني عبد الله الثاني، وملك البحرين حمد بن عيسى، ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس؛ لمناقشة العديد من القضايا العالقة، ومنها خارطة الطريق للسلام، وكان اللقاء بحضور الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن (وكالة الأنباء الكويتية،2003، نت).

وجاءت بعدها قمة العقبة التي استضافها العاهل الأردني الملك الأردني عبد الله الثاني في عام 2003، وحضرها كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش، ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء (الإسرائيلي) ارئيل شارون، وتعهد جميع الأطراف بضرورة الوفاء بالتزاماتهم وفقا لخارطة الطريق (Eli E.،27،Net).

فاجتماع شرم الشيخ هو مكمل للمبادرة السعودية، وهو مؤشر على التقاء السياسة الثنائية للبلدين؛ فحضور ولي العهد السعودي الأمير عبد الله قمة شرم الشيخ لترسيخ هذه المبادرة لاسيما أنها لا تتعارض مع خارطة الطريق الأمريكية التي تبناها جورج بوش الابن، ويمثل هذا الاجتماع (دول الاعتدال)؛ ولذلك عقد الاجتماع في حد ذاته في جمهورية مصر العربية يدلل على التقاء السياسة الثنائية بين الطرفين.

ومن ثم جاءت قمة العقبة مدعومة من أكبر بلدين عربيين، وهما: المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، فكان اجتماع العقبة مرتبط باجتماع شرم الشيخ عام 2003، وحضور الرئيس الأمريكي لقمة شرم الشيخ قُبيل عقد قمة العقبة إنما يدل على الثقل الإقليمي لجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وحضورهما الدائم تجاه القضية الفلسطينية؛ فكان اللقاء بمثابة مباركة لقمة العقبة، وهذا يدلل بوضوح على المصالح المشتركة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

ولقد أعلن الرئيس المصري مبارك أن جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وسوريا أعدت مشروعاً إصلاحياً؛ لإصلاح الجامعة العربية لطرحه على قمة تونس 2004، ووصف مبارك _أثناء اجتماعه في الرياض مع القيادة السعودية_ المشروع بأنه يضع في الاعتبار ظروفاً ومصالح كل دولة، وأن يكون العمل العربي نابعاً من نظام مؤسس، وليس عاطفياً، وشدد مبارك على أن قمة تونس مهمة للغاية، وبخاصة أن القضايا التي يخدمها المؤتمر تمر بمرحلة دقيقة سواء على مستوى القضية الفلسطينية، أو على العراق إضافة لمشروع الإصلاح نفسه (الشرق الأوسط، 1:2004).

ويلاحظ غالباً أن السلوك المصري يتفق مع السلوك السعودي في العديد من السياسات، ومن هنا تتفق جمهورية مصر العربية مع المملكة العربية السعودية في إصلاح الجامعة العربية لتتوافق مع مصالح بلدانها، وفي هذا المشروع الإصلاحي اختلاف عن المشروع الإصلاحي في عهد الرئيس جمال عبد الناصر الذي أسهم في احتداد الصراع بين البلدين؛ لأن المملكة ارتأت فيه

خطراً على سيادتها ومصلحتها القومية، ولذلك جاء المشروع الإصلاحي الثنائي في عهد الرئيس حسني مبارك متوافقاً مع سياسة ومصالح البلدان العربية لاسيما السعودية و جمهورية مصر العربية، وكذلك يجب التعاطي مع القضايا العربية من خلال مؤتمر تونس 2004 سواء القضية الفلسطينية أو العراق.

وفي قمة الجزائر 2005 قد أعد وزراء الخارجية اتفاقاً في ختام اجتماعاتهم التحضيرية؛ لإقراره على الجامعة من قبل الرؤساء العرب، وتم تفعيل مبادرة الأمير عبد الله المعروفة بمبادرة السلام العربية (إسماعيل، العسرى، 1:2005).

وكان الدعم السعودي والمصري أيضاً لقمة الجزائر لعام 2005، ودعم مبادرة السلام العربية من وزراء الخارجية العرب؛ ليتم عرضها على الرؤساء العرب، وكانت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية داعمتا لهذا الجهد، وما يدلل على ذلك مجهوداتها السابقة.

وفي هذا السياق ذكرت (ويكليكس) في وثيقة لها مؤرخة في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 نقلاً عن مسئول (إسرائيلي) زعم أن (إسرائيل) تتمتع بسلام مع جمهورية مصر العربية والأردن والمملكة العربية السعودية، ويلاحظ في العام 2010 أنه تم الإعلان عن تعاون اقتصادي بين مجموعة IDB (الإسرائيلية) برئاسة الملياردير (نوحي دانكيز) وبين مجموعة العليان السعودية، ومن ناحية أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر/2012 افتتح مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لحوار الأديان، وكان قد زار الحاخام اليهودي (ديفيد روزين) المملكة العربية السعودية ضمن جهود حوار الأديان، وفي العام 2014 تحدث ليبرمان عن علاقات سرية مع المملكة العربية السعودية والكويت بالعداء المشترك لإيران (الشهابي وآخرون،152:2015).

وهذا يبرز السلوك السياسي السعودي في تعاطيه مع السلوك السياسي المصري وفقاً لوكيلكس، ولقد وقعت جمهورية مصر العربية اتفاق سلام منذ زمن السادات مع (إسرائيل)، ولكن الجديد حالة التقارب السعودي (الإسرائيلي)، وما يؤكد ذلك العديد من المؤشرات وفقا لويكليكس؛ ففي عام 2009 قيام علاقات مصرية وسعودية مع (إسرائيل)، وفي عام 2010 التعاون الاقتصادي بين مجموعة IDB (الإسرائيلية) وبين مجموعة العليان السعودية، وحوار الأديان في

عام 2012، وزيارة الحاخام اليهودي ديفيد روزين السعودية، وتحدث ليبرمان في عام 2014 عن علاقات سرية بين المملكة العربية السعودية و(إسرائيل) بشأن إيران أيضاً، ومن هذه المؤشرات وفقا لويكليكس يعني أن المملكة اتجهت بسياستها إلى التطبيع مع (إسرائيل) قبل تحقيق هدف المبادرة السعودي التي طرحت في الجامعة العربية لعام 2002.

وبالنسبة لملف القضية الفلسطينية فقد وجهت السعودية في عام 2007 دعوةً لكل من فتح وحماس بعد اشتداد الصراع بين الطرفين، ويلاحظ أن السعودية لم توجه دعوة رسمية إلى إسماعيل هنية باعتباره رئيس الحكومة، ولكن عند انعقاد قمة الرياض لعام 2007 حضر كل من الرئيس محمود عباس، وإسماعيل هنية بصفته رئيس حكومته، وعندما انهار اتفاق مكة سارعت المملكة بالاتصال بخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس (الشهابي وآخرون، 2015 :135).

ولقد ألقى الرئيس حسني مبارك في خطابه أثناء قمة الرياض الضوء على العديد من الملفات، ومنها ملف جمود عملية السلام، والانقسام الفلسطيني، وقد دعا إلى استكمال خطوات الاتفاق الذي تم إبرامه في مكة بين طرفي الصراع؛ ما يسهم في رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني (وزارة الخارجية السعودية، 2012، نت).

إن السلوك السياسي لكلا البلدين إنما يسير وفقا لأجندتهم الخاصة التي تتفق بينهم أحياناً؛ ولذلك عندما سعت السعودية للمصالحة بين الطرفين الفلسطينيين تطرق الرئيس حسني مبارك في كلمته في قمة الرياض عن دعمه لخطوات المملكة بهذا الاتجاه، واعتبر إنهاء الانقسام الفلسطيني جزءاً من إنهاء الحصار، ويدل من ذلك اهتمام البلدين بالقضية الفلسطينية؛ فجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية تدركان أهميتها في تنامي وزنيهما السياسي في المنطقة الإقليمية، وخشية من بروز قوى إقليمية طامعة في لعب دور أفضل، ولربما تسعى لإقصاء الآخر، ومنها: إيران وقطر وسوريا.

المبحث الثالث

الموقف الثنائي تجاه حالة الانقسام الفلسطيني، وتطورات المشهد الفلسطيني الداخلي (2006 – 2014).

تمهيد

لجأت كل من فتح وحماس في الفترة 2006 – 2007 إلى مراكز إقليمية؛ للتوسط في معالجة نزاعاتها، فحصلت حماس على دعم إيران وسوريا وحزب الله اللبناني، وجماعة الإخوان المسلمين، وحصلت فتح على دعم المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والأردن، وقد وقعت السياسة الفلسطينية رهينة تجاذبات إقليمية؛ لرسم السياسة المستقبلية للنظام الإقليمي، وأسهمت تجاذبات هذه القوى في ترسيخ الانقسام الفلسطيني(شعشع، ديد،2009–2010:81).

أسهم الانقسام الفلسطيني في زيادة الهوة بين دول المنطقة الإقليمية، واختزال الانقسام الإقليمي في الانقسام الفلسطيني، وفي هذا المبحث سيتناول الانقسام الفلسطيني وتداعياته، والتطرق للموقف العربي من الجهود المصرية السعودية تجاه ملف المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وسيناقش محاولات المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية لهذا الملف.

وكذلك الموقف الثنائي لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من الدعوة السورية القطرية لعقد قمة عربية طارئة لعام 2009؛ بخصوص غزة، وبروز الانقسامات الإقليمية، وسيوضح موقف جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من قمة الكويت الاقتصادية في عام 2009 أيضاً، وبخاصة الدعم لمالي لإعادة إعمار غزة.

وسوف يبين تفاصيل زيارة المبعوث الأمريكي ميتشل للمنطقة العربية، والموقف المصري السعودي منها، وسوف يشير للموقف السعودي من قمة شرم الشيخ الاقتصادية لعام 2009، وكذلك سيظهر تغيب المملكة عن التوسط لإنهاء الانقسام في عام 2009، وتركها الدور لجمهورية مصر العربية، وسيتطرق للموقف السعودي من الوساطة المصرية بين فتح وحماس في عام 2010، والموقف المصري السعودي من اتفاق الدوحة لعام 2012، كما أبرز الموقف السعودي من سياسة الرئيس عبد الفتاح السيسي تجاه القضية الفلسطينية وبخاصة حركة حماس.

أولاً: الموقف المصري السعودي تجاه حالة الانقسام الفلسطيني في الفترة (2006–2010).

التقى الموقف العربي مع الرؤية الدولية التي تساند الرئيس محمود عباس، وحكومة الطوارئ، وأكد وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الطارئ احترامهم المؤسسات المنتخبة، بما

في ذلك المجلس التشريعي، وتشكيل لجنة تقصي حقائق لبحث ما جرى في قطاع غزة، ومتابعة الجهود المصرية السعودية لعودة طرفي الصراع للحوار (عودة، 135:2009).

فالرؤية العربية تسير وفق الرؤية السعودية المصرية في الغالب، ويظهر ذلك من خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب، وما نجم عنها من قرارات تنسجم مع الجهود التي تقوم بها جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية؛ ولربما هنالك رؤية عربية أخرى مؤثرة تمثلت بالمحور القطري السوري، ولكنها أقل تأثيراً في القرار العربي، وسلوكها السياسي في المحيط يدلل على ذلك، ولكن لا يمكن إغفال الدور القطري والسوري الذي حاول أن يرتقي؛ لكي يكون له دورٌ وتأثيرٌ في رسم السياسة العربية.

وبغض النظر عن ذلك يبدو أن الخطوط العريضة لسياسة الجامعة العربية اقترنت بما ترتأيه السياسة الثنائية لكل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية؛ فالثقل الإقليمي لكل منهما يبرز بوضوح من خلال السلوك السياسي والاقتصادي الذي يشبه الدائرة المتكاملة؛ إذ إنهما يكملان بعضهما في هذين الجانبين.

ولهذا قامت كل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية وغيرها بمحاولات عديدة للمصالحة بين فتح وحماس، ولكن جميعها باءت بالفشل؛ وتجسد الاستقطاب مؤسساتياً ومناطقياً منذ حزيران / يونيو 2007؛ حيث أصبحت هنالك حكومتان: الأولى بالضفة وعينها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والثانية بغزة تقودها حماس بفعل فوزها في الانتخابات التشريعية لعام 2006، وتم عزلها من قبل الرئيس عباس، وشكّل بدلاً منها حكومة جديدة، ومن هنا حدث استقطاب إقليمي؛ فـ (فتح) تساندها المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والأردن أو ما يسمى بدول الاعتدال، وأما (حماس) فقد ساندتها في حينه كل من إيران وقطر وسوريا(هلال، 2010، نت).

إن هذا الانقسام من الناحية الشكلية انقسام فلسطيني داخلي، أو لربما ينظر عليه على أنه كامن بين فصيلين رئيسيين يؤثران بمجريات أحداث القضية الفلسطينية اختلفا داخلياً لدرجة وصولهما لأحداث دموية انبثق عنه انقسام سياسي وجغرافي، ولكن تجاوز ذلك؛ ليصل إلى انقسام عربي داخلي تارة، وانقسام إقليمي تارة أخرى.

ومن هنا عندما يربط قارئ المشهد في الفترة (2006–2007) الوضع الفلسطيني الداخلي بالوضع العربي والإقليمي، ووفقاً لمنطق المصلحة، والمنهج السياسي المتبع يصل إلى نظرية مفادها، أن هنالك ترابطاً وتشابكاً بين القضية الفلسطينية كمركز جوهري للصراع في الساحة الإقليمية والدولية، وبين الصراعات الإقليمية ذاتها سواء على المستوى السياسي والأيديولوجي أو على المستوى المذهبي.

ولذلك عندما تتناول جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية القضية الفلسطينية مع المحور السوري القطري يتبلور سلوك سياسي، وأيديولوجي مختلف بين هذين المحورين؛ حيث تدعم قطر وسوريا حماس أو ما يسمى بمحور المقاومة، فقطر تدرك جيداً أن القضية الفلسطينية تساهم في صياغة دور قطري لها في المنطقة الإقليمية، وسوريا تحاول الاستفادة من الحالة الفلسطينية في دعم جهودها باتجاه استعادة الجولان بينما جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية تنتهجان منهجاً سياسياً معتدلاً تحاولان ترسيخه ونجاحه؛ فمن ناحية تحافظان على دورهما الإقليمي، ولربما تحاولان التماشي مع سياسة الحليف الأمريكي؛ لارتباطهما الأمني والاقتصادي وفي مختلف المجالات الأخرى.

وقد يقرأ المشهد بطريقة أخرى؛ فنجد المحور الإيراني السوري القطري؛ فيلاحظ الانقسام الإقليمي في هذه الناحية نابعاً من الانقسام المذهبي؛ فالسعودية تقود المذهب السني، وإيران تقود المذهب الشيعي بغض النظر عن الانضمام القطري لهذا المحور، وبالتالي يتخذ المتصارعون من القضية الفلسطينية، أومن الخلاف الفلسطيني الداخلي موطئ قدمٍ؛ لينفذوا أجندتهم في إعادة صياغة المنطقة وفق رؤيتهم.

ولما دعت سوريا لعقد قمة عربية طارئة في العام 2009؛ لوقف العدوان (الإسرائيلي) على غزة، رفضت كل من (جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والأردن) هذا المقترح، وبعد مداولات لوزراء الخارجية العربية بالقاهرة اتفقوا على إرسال وفدٍ عربي مشترك إلى مجلس الأمن؛ لاستصدار قرار بوقف العدوان، وقد تضمن الوفد وزراء خارجية كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والسلطة الفلسطينية، إضافة لذلك الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، ورغم صدور القرار إلا أنه _فعلياً_ لم ينفذ؛ ما دفع كل من سوريا وقطر للدعوة بعقد قمة عربية عام 2009 لبحث الوضع الراهن، فقاطعتها كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية؛ ولذا قد ازدادت الهوة العربية(محسن، 2009، نت).

وبناءً على سبق تجدر الإشارة إلى الفجوة العميقة بين المحاور العربية، والممارسة السياسية الحادة بينهم، وما يلاحظ من تلك الإشارة أن القضية الفلسطينية رغم مركزيتها إلا أنها تراجعت بفعل هذه الخلافات، فأصبحت القضية الفلسطينية حقل تجارب للرؤى السياسية العربية، وتغلبت الخلافات الأيديولوجية على روح التعاطي تجاه القضية الفلسطينية.

ومن هنا، فرغم قسوة المشهد بفعل العدوان (الإسرائيلي) على غزة في الفترة (2008 – 2009)، وما صاحبه من تدمير للبنية التحتية، ووقوع الآلاف ما بين قتيل وجريح، إلا أنه حدث تجاذب بين الأطراف العربية انتهى بالذهاب لمجلس الأمن، وتغليب رؤية محور دول الاعتدال في البداية، وبعدها حاولت قطر وسوريا فرض قمة عربية لمواجهة التحديات (الإسرائيلية)، ولربما

معها حق للإرتقاء بالحدث نفسه، ومقاطعة جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية القمة يظهر منطق المصلحة الذي يتحكم بالدور الإقليمي لكل دولة من دول الإقليم، ولربما ما دفع المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية للمقاطعة خشية من نجاح المساعي القطرية السورية، وبالتالي يصبح لهم دور أكثر فعالية منهما.

وكان قبلها قد تقرر في قمة الكويت من العام نفسه دعم الفلسطينيين بمبلغ اثنين مليار دولار؛ لإعادة تأهيل قطاع غزة، ولكن رفضت المملكة السعودية ومصر منح المبلغ لغير السلطة الفلسطينية، ومن ناحية أخرى عندما عقدت قمة الدوحة تغيبت جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والسلطة الفلسطينية، وقد فشلت المملكة السعودية في صياغة موقف خليجي بشأن المساعدات لغزة، وفي الوقت نفسه رفضت مصر طلب من قبل حماس بفتح معبر رفح ما لم تقم السلطة الفلسطينية بإدارته وفقا لاتفاقية عام 2005 (Ephraim Kam،2009:69).

وعلى ما يبدو مما سبق تجاوز الأطراف الإقليمية مأساة غزة من خلال تعقيد مسألة الإعمار؛ فسوريا وقطر تنظران برؤية مختلفة عن رؤية جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، فترى المملكة السعودية و جمهورية مصر العربية أنه يجب تقديم المساعدات من قبل السلطة الفلسطينية؛ لأنهم مصدر الشرعية الدولية، في الوقت نفسه مقاطعة جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ومعهما السلطة الفلسطينية لقمة الدوحة لعام 2009 زاد المشهد السياسي العربي والفلسطيني انقساماً، وكان له تداعيات سلبية على مجريات القضية الفلسطينية ذاتها، وبالتالي اجتمع العرب في قمة الكويت والدوحة، ولم تحقق الجهود العربية المنصبة أي تأثير يذكر في صالح المشهد الفلسطيني، وذهبت القرارات العربية سدىً دون تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن جهة أخرى عندما جاء المبعوث الأمريكي ميتشل إلى المنطقة في العام 2009 التقى بكل من (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وأوروبا؛ لبحث تطورات الحرب على غزة، وتعزيز موقف الوسيط المصري في محاولته لوقف إطلاق النار بين الجانبين (الإسرائيلي) والفلسطيني، وفي الوقت نفسه أظهر المجتمع الدولي رغبته في مساعدة إعمار غزة، ولقد ساهمت المملكة العربية السعودية وحدها بمليار دولار، كما أن جمهورية مصر العربية تدخلت لإعادة اللحمة بين الفرقاء الفلسطينيين، وضرورة إعمار غزة، وتقديم الدعم من قبل المانحين لاسيما مؤتمر المانحين الذي سينعقد في القاهرة بتاريخ 19/شباط/فبراير/2009 (Tim Zanotti،2009:3).

ويتضح مما سبق ترابط وتشابك المصالح بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية كطرف والولايات المتحدة كطرف آخر؛ فزيارة المبعوث الأمريكي في هذا التوقيت

الدقيق_وهو توقيت الحرب (الإسرائيلية) على غزة_ لهذين البلدين على وجه التحديد يدلل على كونهما ثقلين كبيرين في المنطقة الإقليمية من ناحية، ومن ناحية أخرى بروز تيار فلسطيني يتعارض مع الفكر المعتدل الذي تقوده السلطة الفلسطينية، ويحمل في مضمونه نظرية غير سلمية لحل الصراع مع دولة (إسرائيل)، وهو ما يصنف من وجهة النظر الأمريكية بالمحور المتشدد.

ومن هنا يحاول الجانب الأمريكي تعزيز نظرية الاعتدال في هذه المنطقة، وتعزيز هذا المحور الذي تمثله كل من المملكة السعودية وجمهورية مصر العربية إضافة إلى السلطة الفلسطينية؛ لحفظ مصالحها، وبخاصة حفظ دولة (إسرائيل) كمصلحة أمريكية بحتة من جانب، ومن جانب آخر من مصلحة الولايات المتحدة تعزيز ذلك المحور؛ لوجود قوى إقليمية تسعى لدعم التيار الفلسطيني المقاوم، ولفرض نظريتها التي تعاكس نظرية الاعتدال كليا، ومثل هذا التيار في حينه: إيران، وسوريا، وقطر، والمقاومة المسلحة لاسيما حركة حماس.

ويلاحظ لقارئ المشهد أن الدعم السعودي الكبير في المجال الاقتصادي، لدرجة أن السعودية قدمت وحدها مليار دولار من مجموع مليارين لإعادة إعمار غزة، وما يثير الجدل هو أن هذه هي النظرية السائدة في السياسة السعودية _وهي نظرية تقديم المساعدات_؛ حيث يحاكي هذا الموقف موقف المملكة السعودية من حرب حزيران لعام 1967 وفقاً للوثيقة سابقة الذكر، والتي تبين الدور السعودي في التحريض على ضرب جمهورية مصر العربية وسوريا من ناحية، وتقديم المساعدة من ناحية أخرى لإعادة صياغة المنطقة؛ فالمشهد يتكرر بصورة متشابهة، وأيضاً يبرز الموقف المصري داعماً للسياسة السعودية خلال هذه الفترة بجهدٍ سياسي كبير، وعلى ما يبدو من تلك المساعي من أجل تنفيذ السياسة الثنائية لهما في المنطقة على حساب اللاعبين الآخرين؛ فبروز أي دور للمحور المناهض يعني فقدان كلا الدولتين وزنهما الإقليمي.

وفي آذار/مارس/2009 عقدت الدول المانحة بعد انتهاء الحرب (الإسرائيلية) على غزة مؤتمراً كبيراً برعاية جمهورية مصر العربية والنرويج في شرم الشيخ، وقد شاركت فيه نحو 90 دولة ومنظمة غير حكومية، وطالبوا بتخصيص مبلغ 4.5 مليار دولار أمريكي من ضمنها 1.3مليار لغزة، بينما تخصص المبلغ المتبقي في تطوير الاقتصاد الفلسطيني، ودعم السلطة الفلسطينية (شعبان، 5:2015).

ويظهر الدعم الدولي لرعاية جمهورية مصر العربية لأي مبادرات إنسانية، ولربما لم يأتِ ذلك صدفة، وإنما يسير ضمن السياسة الأمريكية في تعزيز حلفائها الإقليميين، وبالتالي كان المؤتمر بمثابة دفعة معنوية لجمهورية مصر العربية، ولإظهارها دوماً بقدرتها على تطبيق

الممارسة السياسية الحكيمة، ولعب دور قيادي في المنطقة العربية، ولقد كانت _دوماً_ المملكة السعودية داعماً للجهود المصرية، وبالتالي ساندتها في نجاح هذا المؤتمر؛ لسبب بسيط أن كلا البلدين يمارسان نفس السياسة في معالجة كافة القضايا الإقليمية، ومنها القضية الفلسطينية.

ولذلك تغيب السعوديون عن التوسط لإنهاء الانقسام الفلسطيني في عام 2009، وتركت المملكة هذا الأمر لجمهورية مصر العربية، ورغم ذلك بقيت المملكة الداعم المالي الأكبر لفلسطين على المستوى الرسمي والشعبي من ناحية، ومن ناحية أخرى كان هنالك برودٌ في العلاقة مع حركة حماس حتى نهاية عام 2009(صالح، 2010، نت).

ومن هنا يظهر التكامل وتبادل الأدوار، فرغم غياب الدور السعودي وسواء كان الغياب مقصوداً أم غيرَ مقصودٍ قد تجلى الانسجام الثنائي في الرؤية الفكرية؛ فالمملكة العربية السعودية تعطي جمهورية مصر العربية دوراً قيادياً، وقدرة على المناورة، وتغيب عن الساحة السياسية، ولربما غيابها لفشل اتفاق مكة لعام 2007 بين الجانبين سواء في فتح أو حماس، ولربما من منطلق تبادل الأدوار بينها وبين جمهورية مصر العربية، ومن هنا دعمت جهود جمهورية مصر العربية في مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي للمانحين لإعادة إعمار غزة، وفي الوقت نفسه كانت الداعم الأكبر مالياً، وهذا يرسخ النظرية التكاملية في الرؤية السياسية بين البلدين، وتجدر الإشارة إلى ان التنوع في الرؤية السياسية والاقتصادية بين البلدين يعطي انطباعاً عن خطوط عريضة متفق عليها في السياسة الثنائية بين البلدين.

وقد برز في عام 2009 انقسامات إقليمية بفعل حرب غزة، وقد ساند حركة حماس كل من قطر وتركيا، بينما اتخذت كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة موقفاً آخر؛ لارتباطها بالإخوان المسلمين كفكر، وظهر الاستقطاب منذ عام 2007 (بركات، شعبان، 6:2015).

فالقضية الفلسطينية مركزية الجوهر، وتهتم الدول بها كونها تحقق سياسات خارجية وداخلية على مستوى الدولة ذاتها؛ فقد عبرت إيران وسوريا سابقاً عن دعمهما للقضية الفلسطينية، ومحور المقاومة اللاسلمية الذي تقوده حماس، ومبررات هذا الدعم الذي يكمن في قلب أوراق اللعبة الدولية لصالحها، وبالتالي إعادة صياغة السياسة الإقليمية بما يتفق مع رؤياهم السياسية انطلاقاً من الصراع الإقليمي من حيث الفكر السياسي والمذهبي.

ويلاحظ في هذه الحرب بروز للدور التركي مع وجود سابق للدور القطري، وعلى ما يبدو ما دفع تركيا باتجاه المنطقة العربية سوى سياسة تركية جديدة بعد فقدانها الأمل بعضوية الاتحاد الأوروبي؛ ولهذا أرادت أن يكون لها سياسة مؤثرة على المستوى الإقليمي؛ لكي تبعث برسائل إلى الاتحاد الأوربي أن تركيا ليست ضعيفةً، وتستطيع أن تؤثر بالمحيط، وبالتالي قد تحتاجونها في

المساهمة بمعالجة مثل هذا الملف، وأيضاً إرسال رسالة للشعب التركي؛ لكي تكسب تعاطف الأتراك خاصة حزب العدالة والتنمية الإسلامي، وبالتالي ركزت على الجانب العاطفي.

ومن هنا دعمت المقاومة بعكس جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والإمارات اللواتي ينظرن لحركة حماس على أنها امتدادٌ للإخوان المسلمين وليست حركة وطنية، وهذا كان خللاً في السياسة المصرية والسعودية؛ لعدم احتوائهم هذه الحركة لما لها من تأثير على الساحة الفلسطينية، فلا يمكن تجاوزها، وبالتالي تجاوز حركة حماس أسهم بفراغٍ كبيرٍ ملأته دولٌ إقليمية أخرى؛ ما أسهمت بشكلٍ كبير في السياسة الإقليمية، ومن تداعيات التباين في السياسة الإقليمية تعزيز الانقسام الفلسطيني الداخلي، بل وتجاوزه لانقسام كبير بين دول المنطقة.

وفي عام 2010 أثناء زيارة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس للرياض طلب من وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إضافة الجهد السعودي للجهد المصري لتحقيق المصالحة، ومن هنا بادر وزير الخارجية السعودي للاتصال بكل من القاهرة، ودمشق، والدوحة للمساهمة بجهود المصالحة، ولكن هذا الجهد قد فشل لرفض القاهرة فتح ملف ورقة المصالحة مرة أخرى للنقاش، وقد أكدت الرياض على أن جمهورية مصر العربية الراعي الأول للمصالحة الفلسطينية، وفيما بعد لم تسهم الرياض بأي خطوة بهذا الاتجاه نظراً لإنشغالها بأحداث الاضطرابات في المنطقة العربية (صالح،153:2011).

إن الخلاف الذي حدث بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية يبين سيناريوهين تجاهه: السيناريو الأول: يعد رفض جمهورية مصر العربية للجهد السعودي والتنسيق الذي تم على المستوى العربي انتكاسةً للدبلوماسية السعودية من جانب، ومن جانب آخر يعد تصدعاً وإنْ كان طفيفاً في السياسة الثنائية بين البلدين، وأما عن السناريو الثاني فيبين أن هذا خلافٌ شكلي، وإجراؤه لاتصالات مع بعض الدول يبين ذكاء الدبلوماسية السعودية؛ لكيلا تعرقل هذه الدول المصالحة من جهة، ومن جهة أخرى دفع حماس باتجاه المصالحة وفقاً للرؤية الثنائية بين البلدين.

وبغض النظر عن هذين السيناريوهين، ورغم أن السيناريو الثاني أكثرُ منطقيةً لارتباط الجانبين المصري والسعودي ببعضهما في كافة المجالات، وفي المقابل تبين خطوة خالد مشعل حجم المملكة السعودية كقوة إقليمية مؤثرة إضافةً إلى حليفتها القاهرة.

ومع ذلك تغير الموقف المصري أثناء لقاء خالد مشعل مع الوزير عمر سليمان عشية عيد الفطر من العام 2010، وتم الاتفاق بتواصل الوزير سليمان مع الرئيس عباس؛ لإقناعه بضرورة إرسال وفد من فتح إلى دمشق للقاء وفد حماس، وذلك للتوصل لتفاهمات داخلية قبل التوقيع على الورقة المصرية، وقاربت المملكة العربية السعودية بين القاهرة ودمشق لذات السبب؛ وذلك

لإخفاق المصالحة دون دمشق، ففشل إعلان القاهرة عام 2005، وكذلك اتفاق مكة لعام 2007، وإعلان صنعاء لعام2008 ، وقد اعتبرت القاهرة والرياض إحياء هذا الملف في صالح المفاوضات مع (اسرائيل)؛ لاستخدامه كورقة لصالح الرئيس عباس وإظهاره كمن يملك خيارات أخرى، ومنها المصالحة، وأيضا سحب الذريعة (الإسرائيلية) التي تتحدث عن ضعف الرئيس عباس (صالح، 135:2011).

وعلى ما يبدو أن لقاءات عمر سليمان مع خالد مشعل، وأيضاً التقريب السعودي بين دمشق وجمهورية مصر العربية يبين أبعاد السيناريو الثاني الذي تم طرحه سابقاً، وبالفعل أن الدافع وراء ذلك الاتصال، والتقارب المصري السوري في وجهات النظر يكمن في أن دمشق تحتضن قيادة حماس، وبالتالي تستطيع أن تؤثر بطريقة أو بأخرى على مجريات الأحداث.

ومن هنا؛ فوجود دمشق من وجهة نظر السعودية وجمهورية مصر العربية ضرورة؛ لتلافي أي تحديات قد تعرقل أي اتفاق مصالحة لاسيما أن هنالك اتفاقات سابقة فشلت، ولربما فشلها يرجع لكون دمشق بعيدة عن هذه الملفات، ومن ناحية أن جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية تحاولان تبديد أو تفويت الفرصة على الحجة (الإسرائيلية) حول ضعف (أبو مازن) كرئيس للشعب الفلسطيني، ويمكن مواجهتها، وبالفعل وضعت كلتا الدولتين خططاً سياسيةً؛ لتقويته وإبرازه كرئيس لدولة فلسطين.

ثانيا: الموقف المصري السعودي تجاه حالة الانقسام الفلسطيني بعيد الحراكات الشعبية في الفترة (2011- 2015)

اجتمع الرئيس محمود عباس والسيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في لقائهما الأول بتاريخ 10/تشرين الأول/أكتوبر 2011 منذ توقيع وثيقة المصالحة في القاهرة في 3/ آيار/مايو/2011، ونتج عن اللقاء توافق الطرفين على قضايا أساسية، منها: اتفاقهما على تفعيل المقاومة الشعبية في هذه المرحلة، وأيضاً إنهاء ملف المعتقلين السياسيين، وعقد أول لقاء للجنة القيادية المؤقتة لمنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة بتاريخ 22/ كانون الأول/ ديسمبر/ 2011 خاصة بعد انتهاء حقبة الرئيس مبارك وسياسته (جبر، 54:2013).

ووفقاً لما سبق يتضح جلياً ثقل الدورين المصري والسعودي، ويعتبر اللقاء الثنائي بين الرئيس عباس والسيد خالد مشعل برعاية مصرية مؤشراً على مدى أهمية هذين الدورين، ويلاحظ من ذلك مركزية القضية الفلسطينية ضمن الأجندة المصرية والسعودية؛ فكانت المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية دوماً تقدمان المبادرات السلمية لمعالجة القضية الفلسطينية

كمبادرة السلام السعودية التي تبنتها الجامعة العربية، أو الكثير من اللقاءات التي رعتها جمهورية مصر العربية على أرضها.

وتدرك القيادة الفلسطينية بكافة الفصائل الوطنية مدى حجم الدورين المصري والسعودي في القضية الفلسطينية، ولا يمكن تجاوز البلدين مهما كان الاختلاف في الرؤية؛ فجمهورية مصر العربية تمثل العمق العربي، وإضافة لذلك قطاع غزة يحاذيها، وبالتالي تعد النافذة البرية له نحو العالم؛ فتجاهل الدور المصري بمثابة كارثة للقضية الفلسطينية، وكذلك تدرك القيادة الفلسطينية الحجم السعودي على المستوى الإقليمي والدولي لما تعد من قوة اقتصادية، وأيضا ما تمثله من مكانة مقدسة في نفوس المسلمين، ووجود جمهورية مصر العربية إنما يعمق العلاقة المصرية بالقضية الفلسطينية ناهيك عن الجهد السعودي.

ويبدو من لقاءات القاهرة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والسيد خالد مشعل في كانون الأول/ديسمبر/2011 تهدف لتفعيل كافة الفصائل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وفي6/شباط/ فبراير لعام 2012 وقعا اتفاقا في العاصمة القطرية الدوحة برعاية أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني؛ حيث يتولى عباس رئاسة الحكومة الانتقالية، وقد التقى عباس ومشعل بتاريخ 22/شباط/ فبراير/2012 في القاهرة؛ لبحث مجمل القضايا، وعلى رأسها حكومة الوفاق الوطني، وملف المصالحة (الجزيرة نت،2012).

على أية حال أن الحالة الفلسطينية لم تخرج من الأجندة المصرية رغم انشغال جمهورية مصر العربية بالحراك الشعبي الداخلي الذي قلب نظام حكم الرئيس محمد حسني مبارك، وتولي المجلس العسكري إدارة البلاد في فترة انتقالية ما بين انتهاء حكم الرئيس مبارك، وبداية حكم الرئيس مرسي، وهذه رسالة مهمة تؤكد أهمية القضية الفلسطينية لدى مصر رغم التحديات الداخلية تحسب لدولة مصر في تحديد أولويات السياسة المصرية، وإضافة لذلك لبعث رسالة للشارع المصري تؤكد على مركزية القضية الفلسطينية لاسيما أنه ينظر للنظام القديم من قبل بعض فئات الشارع المصري على أن أولويات النظام ابعدت عن القضايا المركزية ذات البعد القومي من جهة، ومن جهة أخرى حدث تقاربٌ بين القاهرة والدوحة في حقبة الرئيس محمد مرسي، ومن ثم يمكن قراءة هذه التغيرات السياسية، أو التقارب المصري _ القطري بفعل ما حدث في مصر من أحداث دفعت الرئيس المصري محمد حسني مبارك للتنحي، ونجاح محمد مرسي كرئيس لمصر –وهو محسوب على جماعة الإخوان المسلمين– في الانتخابات المصرية؛ حيث أسهم ذلك محاولات بتغيير في النظام المصري بتغيير في السياسة الخارجية المصرية، ومن ثم كان التقارب مع قطر، وبالتالي أسهم هذا التقارب في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الفلسطينيين في حينه.

وتبدو واضحة حالة التنسيق بين جمهورية مصر العربية وقطر في ملف المصالحة؛ فقد تم توقيع ملف المصالحة في قطر برعاية الأمير حمد، وجلوس القيادات بالقاهرة لبحث تفاصيل اتفاق الدوحة، ومن هنا يظهر هذا التقارب فتوراً في العلاقات المصرية السعودية في تلك الفترة؛ ولذلك بقيت العلاقات محصورة بين البلدين، ولربما يرجع ذلك الفتور مع اختلاف في الرؤية المصرية الجديدة تجاه العديد من الملفات الإقليمية، والدولية والتي لا تنسجم مع السياسة السعودية بشكل مطلق.

ولقد دعمت المملكة العربية السعودية اتفاق الدوحة؛ حيث أيد مجلس التعاون الخليجي والسعودية جزءاً من هذا الاتفاق الذي نص على تشكيل حكومة وفاق وطني، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية (مجلس التعاون الخليجي، 25:2015).

وبالرغم من تراجع الدور السعودي بفعل المتغيرات الإقليمية خاصة في جمهورية مصر العربية إلا أنها باركت الدور القطري في ملف المصالحة؛ باعتبارها الثقل الخليجي من حيث التعداد السكاني والاقتصادي والمكانة الدينية، وعلى ما يبدو أن السلوك السياسي السعودي غلب عليه التراجع في السياسة الإقليمية، وكانت مهتمة بالأحداث التي اجتاحت المنطقة كأولوية أولى؛ لأن هذه الأحداث تهدد الأمن القومي السعودي، وهذا ما دفعها لتغيير أولوياتها في السياسة الخارجية، فأصبحت تتابع مجريات الأحداث ومواجهتها.

ولذلك ظهرت جمهورية مصر العربية في عهد الرئيس محمد مرسي بنهجٍ سياسي جديد مختلف عن نهج النظام السابق؛ فرفضت جمهورية مصر العربية العدوان (الإسرائيلي) على غزة في العام 2012، ووقفت سياسياً ودبلوماسياً على كافة المستويات العربية والإقليمية والدولية من أجل وقف العدوان، ومن هنا أعلنت الرئاسة المصرية بتاريخ 21/ تشرين الثاني/ نوفمبر/2012 التوصل لاتفاق تهدئة بين حماس و(إسرائيل)، وقد أظهر الرئيس المصري محمد مرسي الدعم المادي والمعنوي من خلال فتح المعابر، وإرسال الوفود الرسمية والشعبية، ومنها قيام رئيس الوزراء المصري هشام قنديل بزيارة غزة أثناء العدوان (الإسرائيلي) على غزة (نصار، 5:2014).

لقد حقق الرئيس مرسي سلوكاً سياسياً مختلفاً عن السلوك السياسي الذي اتبعه الرئيس مبارك تجاه دولة (إسرائيل) رغم أنه أعلن التزام بلاده بالاتفاقيات الموقعة مع الطرف (الإسرائيلي)، ولكن لربما في مواجهة العدوان (الإسرائيلي) على غزة هي الحالة الثورية التي كان يمر بها الشارع المصري؛ فكان يحاول أن يكون مختلفاً عن سلفه لنيل ثقة الشارع، بينما السلوك السياسي في عهد نظام الرئيس مبارك كان مقيداً باتفاقيات دولية قد تكبله إنْ خطا بخطوات شبيهه مثلا.

وتعد خطوة الرئيس مرسي مهمة في كسر حالة الجمود في السياسة العربية، ويلاحظ في الجانب الآخر حالة الانكفاء على الذات من قبل المملكة السعودية في بروز أولويات وتحديات جديدة تهدد النظام السعودي ذاته، ومنها: تغير الوضع السياسي في أكبر بلد عربي، ومن هنا كانت السياسة السعودية فقط في متابعة تطورات المنطقة الاقليمية لما قد تتركه من تداعيات سلبية على الإقليم برمته، وما حدث من تجاهل سعودي تجاه حرب غزة يدفع باتجاه أمرين: الأول: الخشية من المتغيرات الإقليمية كما سبق الحديث عنه، والثاني: الخشية من نجاح السلوك السياسي الجديد للنظام المصري الجديد، وهو ما قد يؤثر سلباً على وزنها الإقليمي.

وفي عهد نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي تولى الرئاسة بتاريخ 4/حزيران/يونيو/ 2014 رفض التعامل مع حماس كفصيل فلسطيني، واعتبرها امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين، وفي فترة الحرب (الإسرائيلية) لعام 2014 تلكأ في تقديم مبادرة لوقف إطلاق النار، وقد امتدت الحرب أسبوعاً قبل طرحها، ولم يخاطب حماس سوى من خلال وسائل الإعلام، بينما تواصل مع الطرف (الإسرائيلي)، والأمريكي، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وقد رفض تطبيق التفاهمات التي تم الاتفاق عليها أثناء عملية التفاوض بين الفصائل لاسيما حماس، بل ورفض مناقشة مسألتي إقامة المطار والميناء، ورفض فتح معبر رفح بشكل دائم(صالح،2015:2).

وترى جمهورية مصر العربية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن رفض مسألتي المطار والميناء أن ذلك يؤثر على أمنها القومي؛ لأنها لن تستطيع مراقبة ما يحدث في قطاع غزة، وبالتالي تسهل عميلة تهريب السلاح من وإلى غزة (قدس، 2014).

وهذه الصورة تعاكس وجهة النظر السابقة؛ فعندما جاء الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكم في جمهورية مصر العربية على خلفية أحداث حزيران/ يونيو لعام 2013، وما ترتب على تلك الأحداث من إقصاء للرئيس محمد مرسي، وبالتالي إقصاء لحكم الإخوان المسلمين نفسه؛ ولذلك عندما جاء الرئيس عبد الفتاح السيسي لم يتعامل مع حركة حماس كحركة فلسطينية صرفة، وإنما اعتبرها امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين لدرجة أن نظام السيسي تباطأ في تقديم مبادرة مصرية لوقف إطلاق النار، وعندما قدمها تجاهل حركة حماس؛ باعتبارها قوة وازنة في الشارع الفلسطيني، بل ولم يدعم تفاهمات الاتفاق الذي تم توقيعها مع دولة (إسرائيل)، ورفض فتح معبر رفح وهذه علامات فارقة بين السلوك السياسي الذي اتبعه الرئيس مرسي تجاه القضية الفلسطينية، وبين السلوك السياسي الذي اتبعه السيسي تجاه القضية ذاتها، وتحاكي السياسة المصرية في عهد نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي سياسة نظام الرئيس حسني مبارك مبارك إلى حدٍ ما مع الاعتراف بتعاطي نظام الرئيس مبارك مع الكثير من القضايا بشكل أفضل، ورفض الرئيس عبد الفتاح السيسي للمطار والميناء دون تقديم البدائل خطأ سياسي.

وقد رفضت الدول العربية والإسلامية _لاسيما المملكة السعودية_ الإجراءات المصرية ضد حركة حماس، وبالتالي ضد قطاع غزة، وقد أوقف ذلك التصعيد السياسي والقضائي والإعلامي للنظام المصري تجاه حركة حماس وقطاع غزة، ومن هنا عودة النظام السعودي للسياسة التقليدية، وتقليص الدعم للنظام المصري برئاسة عبد الفتاح السيسي أسهم بانفراجة في العلاقة مع حركة حماس، وبالتالي تخفيف الضغط عن قطاع غزة من قبل النظام المصري، وإعادة سياسته في بعض المواقف والحسابات السياسية في هذا الاتجاه (صالح، 83:2015).

وعلى ما يبدو أن موقف المملكة العربية السعودية من السياسة المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي متقلبة، فرغم دعمها لنظام السيسي عند إزاحة نظام الرئيس محمد مرسي على المستويين المادي والسياسي إلا أنها اختلفت معه، ولربما أنها أدركت أن سياسة النظام المصري في عهد الرئيس السيسي تسير خارج نطاق السياسة السعودية، وهذا ما دفعها باتجاه الضغط عليه تجاه تغيير سياساته خاصة مع حركة حماس، ولربما تعي أن هذه السياسة الحادة لا تحقق الأمن الإقليمي، ولربما تمثل الوجه الآخر لنظام السيسي، وبالتالي تبادل الأدوار بينهما ما بين الشدة واللين، ولكن الفرضية الأولى وهي فرضية معاكسة السيسي لسياسة المملكة غالبة على غيرها، وهو ما دفعها لتغيير سياستها مع هذا النظام.

ولقد أكد الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز أثناء لقائه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ 5/ آب/أغسطس/2015 عن دعمه للقضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويظهر التوافق المصري السعودي تجاه القضية الفلسطينية من خلال زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لجمهورية مصر العربية بتاريخ 30/ يوليو/تموز/2015، والتقائه بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وحضوره توقيع إعلان القاهرة بين الفصائل الفلسطينية للتأكيد على متانة العلاقات المصرية السعودية في شتى الجوانب، وأكد السفير الفلسطيني (باسم الأغا) على أن الرئيس محمود عباس دعم كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في توجهاتهم السياسية (زعيتر، 2015، نت).

إن العلاقات المصرية السعودية وثيقة جداً، وانعكست متانة وقوة العلاقات الثنائية على القضية الفلسطينية بالإيجاب، من خلال دعم الرئيس الفلسطيني، والتنسيق بين الفصائل في ملف المصالحة، وعلى وجه التحديد تقريب وجهتي طرفي النزاع (فتح وحماس)؛ فحضور ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مؤشرٌ قوي على الرؤية المشتركة بين البلدين، وأيضاً أوضحت الرئاسة الفلسطينية دعمها للتوجهات السيادية والسياسية لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ، وهو دليلٌ على فهم مؤسسة الرئاسة للمعطيات الإقليمية والدولية، ولما لجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من ثقل إقليمي.

المبحث الرابع

المشهد الفلسطيني في ضوء العلاقات الثنائية المستقبلية

أولا: سيناريو التنسيق المصري السعودي تجاه تطورات القضية الفلسطينية.

يرتكز هذا السيناريو على أساس التنسيق بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية تجاه تطورات القضية الفلسطينية، ويبدو من ذلك فالقضية الفلسطينية مرت بتطورات دراماتيكية منذ نشوئها وحتى هذه الفترة، وقد اكتسبت أهمية بالغة؛ باعتبارها تمثل العمق الديني، والقومي، والإستراتيجي، والتاريخي للدول العربية، والقومية؛ وكانت لا تزال القضية الفلسطينية القضية المركزية الأولى لأجندة السياسة العربية والإسلامية؛ فكانت دوماً هذه القضية تؤثر بالبيئة المحيطة، وتتأثر بها البيئة المحيطة.

إن التطورات الهائلة التي مرت وما زالت تمر بها القضية الفلسطينية تدفع بعض الدول في الإقليم إلى التباعد والتنافر، وبعضها الآخر إلى التحالف والتنسيق، وهذا هو حال المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وبالتالي أي تباطؤ في السياسة المتبعة تجاهها، وضعف التنسيق في السلوك السياسي يعني فقدان البلدين دور اللاعب الإقليمي من ناحية، ومن ناحية أخرى فقدانهما البعد القومي لأمنهما وسيادتهما، ومن ناحية ثالثة قد يحدث شاغر في واقع السياسة الإقليمية، ومن ثم ستأتي دولة أو أكثر لملء الفراغ السياسي، وبالتالي في العلاقات الدولية يعد الوزن السياسي للدولة سواء على مستوى الدولة ذاتها، أو على المستوى الإقليمي له ثقل في تحقيق سياساتها، وتمرير أجندتها وبروز دورها ومكانتها.

لقد اتبعت المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية الخط السياسي الذي ينسجم مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من المصالح المترابطة سواء كانت على الصعيد الاقتصادي، أو الأمني، أو السياسي بين البلدين وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك تمت تسمية هذا الخط بمحور دول الاعتدال، وامتاز هذا المحور بقيادة جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من ممارسة السلوك السياسي السلمي بدءاً من كامب ديفيد لعام 1978، ومروراً باتفاقية أوسلو لعام 1993، ورعايتهما ودعمهما المتواصل للاتفاقيات بين الفلسطينيين ودولة (إسرائيل)، وحتى قمة كامب ديفيد لعام 2000 التي رعتها الولايات المتحدة.

وما تلاه من مواقف سياسية تجاه القضية الفلسطينية، وبالتالي كانت وجهة نظر البلدين معالجة القضية الفلسطينية بالطرق الدبلوماسية والسياسية؛ ما جعلهما تصطدمان بمحور أطلق عليه محور (الممانعة)؛ لرفضهم السير من منطلق الطريق السلمي وحده، ولذلك كان لزاماً عليهما التنسيق فيما بينهما لمواجهة هذا المحور من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على

دورهما كلاعبين مهمين في المنطقة؛ فأي فشل في نظرية محور الاعتدال يعني بروز محور المقاومة أو الممانعة الذي تمثله كل من سوريا وإيران وحركات المقاومة سواء حركة حماس أو الجهاد الإسلامي، أو تلك التي في لبنان.

إن التطورات المتلاحقة للقضية الفلسطينية تحتم على محور دول الاعتدال إثبات نجاح خططها التكتيكية والإستراتيجية في مثل هذه القضايا الشائكة؛ لكي تحافظ على وزنها وثقلها الإقليمي من ناحية، ومن ناحية أخرى حفاظاً على أمنها القومي بفعل المتغيرات الجارية على القضية الفلسطينية لاسيما أنها قضية الأمة شعوبا وحكومات؛ باعتبارها من الأماكن الإسلامية المقدسة، ومن هنا أي تجاهل تجاه تطورات القضية الفلسطينية قد يؤثر على الأمن القومي لكلا البلدين من خلال تعاطف الشعوب معها باعتبارها من المقدسات لاسيما أن المملكة السعودية ذات طابع إسلامي؛ فلا يعقل تهميش القضية الفلسطينية من بلد يحوي المقدسات الإسلامية، والنظام الداخلي مستمد من الشريعة الإسلامية.

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية تعد فلسطين جزءاً من الأمن القومي المصري، بالإضافة إلى أن القضية الفلسطينية نفسها تعطي زخماً سياسياً سواء على المستوى الإقليمي، أو الدولي، وعدم الاهتمام قد يسبب إحراجاً للأنظمة لاسيما السعودية؛ باعتبارها تمثل الرمزية الدينية بفعل الأماكن المقدسة، و جمهورية مصر العربية تمثل الرمزية الديموغرافية؛ باعتبارها أكثر البلدان العربية تعداداً، وعليه ينبغي ممارسة سلوك سياسي يتلائم مع حجمهما الإقليمي.

وبناء على ما سبق من معطيات مهمة لصالح القضية الفلسطينية يمكن البناء عليها، وتعزيزها من قبل جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية من خلال استخدام وسائل مختلفة، وأوراق أكثر تأثيرا، ويعني من ذلك ضرورة المراجعة الذاتية، والتنوع في البدائل، واستثمار المصالح من قبل جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية مع الدول الوازنة دوليا كما ينبغي، وتوجيههما السياسة في المنطقة العربية؛ لتخدم المصالح القومية لاسيما فيما يخص القضية الفلسطينية؛ فالتركيز على العلاقات السياسية مهم في توجيه العلاقات الدولية، ولكن بالإمكان استخدام العلاقات التجارية مثلا كورقة من أوراق الضغط بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب الأوروبي لتعزيز التوجه السلمي الذي ترتكزان عليه، وتطالب به هذه الدول.

وإضافة لذلك يمكن فتح قنوات اتصال مع دول وازنة دوليا كالصين وروسيا؛ لتخرج العلاقات بين الدول العربية، ومنها جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والغرب وأوروبا عن القالب التقليدى، والاستفادة في الوقت نفسه من المصالح المشتركة خاصة في مجال القضية الفلسطينية؛ فهذا التوازن في العلاقات يبعث إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة والغرب

بمراعاة مصالحهم في المنطقة العربية، وإيجاد نوع من العدالة المقبولة بين أطراف الصراع العربي (الاسرائيلي).

ومن أوراق القوة في تعزيز المصالح العربية مع الغرب الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية رؤوس الأموال والتهديد بسحبها من السوق والبنوك الغربية والأمريكية، وفي الوقت نفسه مقاطعة البضائع الغربية الأمريكية؛ فهذه ورقة ضغط أيضا مهمة في توجيه السياسة الدولية باتجاه إنهاء ملف القضية العربية؛ بل وتفيد بإجبار الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة التفكير بمصالحها في المنطقة للمحافظة عليها.

ومن أوراق القوة العربية في توجيه السياسة الدولية خاصة الغربية الأمريكية توجيه الرأي العام الغربي، والأمريكي من خلال بذل كافة الطاقات لتحقيق هذا الهدف، وتحريكه لصالح القضية الفلسطينية، واخراج العالم الغربي والأمريكي من الصورة الذهنية عن العربي والمسلم، وتوجيه رسائل إعلامية أن المشكلة في حالة الاحتقان بين العرب والغرب معاداة الإسلام وشعور العربي والفلسطيني بالظلم لعدم حل لعدم معالجة القضية الفلسطينية، وهذا يولد التيارات المتطرفة كتنظيم القاعدة مثلا، أو تيارات أقل تطرفا كالإخوان المسلمين محاولة منها لإيجاد حلول مختلفة قد لا تنسجم مع العدالة الدولية.

وكذلك بالإمكان تشكيل لوبيات عربية ضاغطة في تلك البلدان للتأثير بمراكز القرار من خلال دعم الطاقات البشرية والمالية فيها؛ لكي تساهم بصناعة القرارات الداخلية التي قد تسهم بتحجيم التدخل الأجنبي بالشأن العربي من ناحية، ومن ناحية أخرى الدعم باتجاه القضايا العربية لاسيما القضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه تحجيم اللوبي الصهيوني أو على الأقل مجاراته.

ولو تم تضافر الجهود العربية بقيادة جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية في هذا السيناريو مثلا سيحقق نجاحا للمحور المعتدل باتجاه تحقيق السياسات العربية، وتحقيق مصالحها، وأيضا تحقيق تقدم حقيقي باتجاه القضية الفلسطينية نحو انهائها وإرساء سلام إقليمي.

ثانيا: سيناريو التباعد في الرؤية المصرية السعودية تجاه القضية الفلسطينية.

ينطلق هذا السيناريو وفق أساس التباعد في السياسات الثنائية لكلا من جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية، وتحقق هذا السيناريو من عدمه مرتبط بعوامل عدة؛ منها: عوامل داخلية كأن يتغير نظام أحد البلدين، وبالتالي قد يؤدي لتغير بالسياسة الداخلية والخارجية للنظام الجديد، ومنها عوامل خارجية كأن تحدث تحولات في النظام الدولي وبالتالي تختلف المصالح؛ لتنسجم مع النظام الدولي الجديد.

ومن هذا السيناريو يلاحظ في الحالة المصرية أن تغير النظام المصري؛ بفعل الحراكات الشعبية التي تمخض عنها نظام الرئيس محمد مرسي، ووصوله للحكم اتجه نحو إعادة صياغة السياسة الخارجية المصرية بالتوجه نحو دول في النظام الدولي مثل روسيا والصين، وفي النظام الإقليمي مثل تركيا وإيران وقطر، وهذه الدول لم تكن دارجة ضمن أولويات النظام المصري القديم بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوروبي والمملكة العربية السعودية على رأس الأجندة المصرية الخارجية، وهذا التقارب المصري مع دول كالاتحاد الروسي والصين ليس جديدا على السياسة المصرية، وإنما كان موجودا لاسيما مع الاتحاد السوفيتي زمن الصراع المصري السعودي في عهود كل من الرئيس عبد الناصر، وبداية عهد السادات مع كل الملك سعود بن عبد العزيز، وأخيه الملك فيصل من قبل التوجه نحو الدائرة الأمريكية، وبالتالي هكذا ترسم السياسات حسب المصالح المشتركة بين الدول، وفي هذا السياق تتغير السياسة المصرية وفقا للمعطيات الجديدة في الساحة الداخلية والإقليمية.

ولذلك ارتكز هذا السيناريو في تحقيقه على حالة المتغيرات على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، والذي قد يدفع الطرفين باتجاه التباعد فيما يخص القضية الفلسطينية، فمثلا الحراك الشعبي في جمهورية مصر العربية بتاريخ كانون الثاني/يناير لعام 2011 قد دفع باتجاه تغيير النظام المصري الذي كان على رأسه الرئيس السابق محمد حسني مبارك، وجاء بنظام جديد قادته جماعة الإخوان المسلمين الذي يمثله الرئيس محمد مرسي، وبعد الحراك الشعبي في يناير جاء الحراك الشعبي بتاريخ حزيران/يونيو لعام 2013، ومن ثم قدوم عبد الفتاح السيسي رئيسا لجمهورية مصر العربية، وعزل الرئيس محمد مرسي.

امتاز السلوك السياسي المصري في كل مرحلة بسمات وخصائص معينة، وهي مرتبطة بالمتغيرات الداخلية؛ فكل عهد كان له سياسته الخاصة، ومن هنا استطاع محمد مرسي وضع أجندة جديدة للسياسة المصرية اختلفت عن السياسة السابقة لنظام مبارك، وبالتالي أصبحت السياسة المصرية غير منسجمة مع السياسة السعودية المتبعة؛ ما أسهم في بروز حالة من البرود في العلاقات الثنائية، ولربما نتج هذا الفتور والبرود من قبل المملكة السعودية ذاتها لأن النظام الجديد ذات التوجه الإسلامي ينافس النظام السعودي ذات الطابع الإسلامي على قيادة العالمين العربي والإسلامي فانعكس بالسلب على القضية الفلسطينية، ورغم قصر فترة حكم الرئيس مرسي إلا أنها أظهرت توجهاتها، وسياساتها، وأجندتها.

تعتبر السياسة المصرية خلال فترة حكم الرئيس حسني مبارك وفي عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي متناسقة ومتلازمة مع السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية؛ فبداية تحسن العلاقات المصرية السعودية منذ إبرام اتفاقية كامب ديفيد في عهد الرئيس محمد أنو السادات،

وازدادت وتيرتها في عهد الرئيس محمد حسني مبارك، واتخذت أشكالا عديدة من خلال دعم الحلول السلمية للقضية الفلسطينية.

ولذلك أي تغيير يحدث داخل النظام المصري قد يؤدي إلى اختلاف في الرؤية والسياسات، وقد يصل إلى حد الصدام استنادا إلى ميراث الصراع مع المملكة العربية السعودية، وذلك منذ المملكة المصرية ومرورا بثورة يونيو 1952خاصة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر مع الملكين سعود وفيصل، وبقي على ذلك حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين جمهورية مصر العربية و(إسرائيل) لعام 1978.

وبالتالي كانت قد أوجدت هذه المرحلة الكثير من الحدة والصراع والفجوة السياسية بين الطرفين؛ ما أسهم إلى التجاذبات في القضية الفلسطينية، ودعم الانقسام السياسي بين التيارات الفلسطينية لاسيما بين منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد الشقيري، وبين حركة فتح الفصيل الجديد على الساحة بقيادة ياسر عرفات.

وفي هذا السيناريو قد يحدث جمود بين الطرفين على مستوى القضية الفلسطينية وفقا لعدة اعتبارات مفترضة، وهي: الفرضية الأولى: تعزيز الانقسام السياسي بين (فتح وحماس) كما كان سابقا بين منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة فتح، وبالتالي الانقسام الاقليمي بالمحاور _أي محور المقاومة ومحور الاعتدال_ والفرضية الثانية: ابتعاد السعودية عن المشهد الفلسطيني بالتدريج لإضافة أعباء جديدة على القيادة المصرية ذات التوجه الإسلامي؛ لإحراجها في الشارع المصري والعربي، والفرضية الثالثة: عدم التنسيق بين الطرفين تجاه القضية الفلسطينية؛ ما يشتت الجهد العربي، ولكن هذا السيناريو فشل بسبب عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي.

ثالثا: سيناريو ضرورة استمرارية توافق الموقف المصري السعودي تجاه القضية الفلسطينية.

يعتمد هذا السيناريو على أساس ضرورة استمرارية التوافق الموقف المصري السعودي تجاه القضية الفلسطينية من منطلق كونها القضية المركزية ذات البعدين العربي والإسلامي من ناحية، ومن ناحية ثانية من منطلق كونها من أهم بؤر الصراع العالمية التي تثير الأسباب والمبررات العديدة وراء افتعال الأزمات، واندلاع المحاور، والتيارات الفكرية لاسيما التيارات المتطرفة؛ فهي تربة خصبة لذلك.

وتكمن رؤية هذا السيناريو في ضرورة العمل المشترك، وبذل الجهود الثنائية بين البلدين في الدفع باتجاه تحقيق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومعالجة قضيته الوطنية؛ فهذه ضرورة ملحة لكافة الأطراف في المنطقة لاسيما المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

ويعتمد الباحث في هذا السيناريو على قواعد العمل السياسي المشترك بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في القضية الفلسطينية عبر تاريخهما منذ نشأة القضية الفلسطينية؛ فلم تتأثر القضية الفلسطينية بالمجمل خلال الفترات المختلفة من تاريخ العلاقات الثنائية سواء تلك التي تخللها الصراع الحاد بين الطرفين، أو تلك التي تخللها التوافق السياسي بينهما، وبالتالي القضية الفلسطينية كانت حاضرة في سياسات الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل رغم بلوغ ذروة الصراع بينهما.

وبالتالي الالتقاء بين البلدين في السياسات الخارجية العامة لاسيما في القضية الفلسطينية؛ إنما يرجع للقيمة الكيفية للقضية الفلسطينية باعتبارها تشكل العمق الوطني والعربي، والإقليمي، بل والدولي لما تمثل من مكانة مقدسة في كافة الأديان، ومن هنا يعد الموقف السعودي أو المصري ضرورة سياسية انطلاقاً من كون القضية الفلسطينية هي قلب الصراع العربي الإسرائيلي، وتحقيق الاستقرار ينعكس بالإيجاب على أمنهما؛ كما أن عدم تحقيقه ينعكس بالسلب على أمنهما أيضا.

الخاتمـــــــة

إن العلاقات المصرية السعودية اتخذت عبر تاريخها طابع التعقيد في شدتها وسلاستها، ولكنها بالمجمل متقاربة تجاه القضية الفلسطينية، فاتسمت في فترة محمد علي باشا بالصراع وقضائه على الدولة السعودية الأولى، بينما كانت في فترة الدولة السعودية الثالثة متباينة؛ حيث امتازت بالسوء بين الملك عبد العزيز آل سعود والملك فؤاد، وتحسنت في عهد ابنه الملك فاروق.

وفي العهد الجمهوري اتخذت أكثر من منحى؛ إذ أسهم الرئيس محمد نجيب بحالة من الاستقرار، وقد بدأت بالتوتر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر في العديد من القضايا الإقليمية، وأيضاً الصراع نحو قيادة الإقليم، وصراع المصالح والمحاور؛ فجمهورية مصر العربية كانت تدور ضمن الدائرة السوفيتية، والسعودية تدور ضمن الدائرة الأمريكية.

ولم تتأثر القضية الفلسطينية منذ نشأتها بحالة الاحتداد الثنائي؛ ففي عام 1959 بدأ التفكير الثنائي بتشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، وفي مؤتمر القمة العربي لعام 1964 تم تشكيل إطار منظمة التحرير الفلسطينية، واختيار الشقيري رئيسا لها دليل على ذلك.

وبقيت العلاقات المصرية السعودية متوترة حتى عهد الرئيس محمد أنور السادات، وأخذت القضية الفلسطينية النصيب الأكبر من الاهتمام؛ باعتبارها القضية المركزية، وعندما حدثت الحرب الأهلية اللبنانية بين منظمة التحرير الفلسطينية والمجموعات اللبنانية المسيحية، فقد توسطت جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في إيجاد الحلول لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية، ولعب البلدان دوراً مهماً في إبراز عدالة القضية الفلسطينية في وجه المخططات الأجنبية، وإخراج القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى قضية سياسية خاصة على إثر مخطط سايروس لعام 1977، ولكن بدأت العلاقات الثنائية تسوء بتوقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد لعام 1978، وإبرام معاهدة سلام منفردة مع (إسرائيل)؛ مما أضر بالقضايا العربية، ومنها القضية الفلسطينية.

ولكن بالمقابل وقفتا بوجه العدوان (الإسرائيلي) على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان في عامي 1981، 1982، وتقديم مبادرة سعودية سلمية؛ لإنهاء القضية الفلسطينية في قمة فاس 1982، ودعم جمهورية مصر العربية لها، واتخذت العلاقات السياسية الذروة نحو الانسجام في عهد الرئيس مبارك والملك فهد بن عبد العزيز ومن بعده أخيه الملك عبد الله سواء على المستوى الداخلي، أو على المستوى الخارجي لاسيما في دعم القضية الفلسطينية، وتقديم العديد من المبادرات السلمية، ورعاية العديد من الاتفاقيات، واستمرت مركزية القضية الفلسطينية بين البلدين حتى في فترة الحراكات الشعبية، وتغيير النظام في جمهورية مصر العربية أكثر من مرة على إثرهما.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

1. العلاقات المصرية السعودية عبر تاريخها هي علاقات متباينة، وبندولية؛ فقد تراوحت ما بين التقارب تارة، والتباعد تارة أخرى وفقاً لمصالح واعتبارات البلدين.

2. الموقع الجغرافي والإستراتيجي لكل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية أكسبهما أبعاداً متميزة للتواصل والتقارب في كافة المجالات الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والثقافية.

3. بُذلت جهود كبيرة مصرية والسعودية في دعم عملية المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل)، وتقديم العديد من المبادرات السلمية في هذا الاتجاه.

4. الرغبة في القيادة الإقليمية دفعت كلا البلدين نحو التقارب والموائمة السياسية؛ لأن كلا البلدين يدركان أن سياسة الإقصاء لا تخدم سوى المنافسين الإقليميين.

5. قبول جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية قمة كامب ديفيد عام 2000، ومباركة جمهورية مصر العربية والمبادرة العربية السعودية عام 2002، ودعم خارطة الطريق الأمريكية عام 2003، هي نتاج المصالح المشتركة التي تقضي بضرورة التماشي مع السياسة الأمريكية في المنطقة لاسيما مع القضية الفلسطينية جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

6. محاولة إيران ذات الامتداد الشيعي مد نفوذها في المنطقة الإقليمية دفع نحو توحيد الرؤى المذهبية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من ناحية، ومن ناحية أخرى دمج حركة حماس الفلسطينية ذات الامتداد الإخواني لفك ارتباطها بإيران وسوريا.

7. نتج عن الحروب (الإسرائيلية) التي وقعت على الأرض المحتلة الفلسطينية لاسيما على قطاع غزة في الأعوام (2008، 2012، 2014) سياسة مصرية سعودية متذبذبة، قد تمخضت عن تقارب المصالح بين البلدين تارة، وتارة أخرى تباعدها وفقاً للأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية خاصة الوضع الداخلي المصري؛ ما أضر ذلك بالقضية الفلسطينية أحيانا.

8. ارتأت المملكة العربية السعودية في الحراكات الشعبية خاصة في جمهورية مصر العربية، ووصول جماعة الإخوان المسلمين للسلطة خطراً يهدد الأمن القومي السعودي؛ ولذلك دعمت الحراكات الشعبية المضادة.

9. صراع المحاور في المنطقة الإقليمية بين كل من (جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والأردن والإمارات) من ناحية، وبين كل من (سوريا وقطر وإيران وتركيا) من ناحية أخرى تجاه العديد من القضايا لاسيما تجاه القضية الفلسطينية، وملف المصالحة بين حركتي فتح وحماس.

ثانياً: التوصيات.

1. ضرورة التكامل في السلوك السياسي بين كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في شتى القضايا الإقليمية وبخاصة القضية الفلسطينية؛ لما تشكلاه من ثقل عربي وإقليمي.

2. يتوجب على جميع دول الإقليم بما فيهما المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية نشر ثقافة الحوار والتنسيق بدلاً من ثقافة الصراع وصناعة التحالفات والمحاور، والتطلع لمصالح الإقليم المشتركة خاصة القضية الفلسطينية بعين أرحب بدلاً من التطلع من منظور المصلحة القطرية.

3. تغليب القيادة الفلسطينية المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية للخروج من حالة الفوضى السياسية الموجودة في الساحة الفلسطينية.

4. تعزيز دور الإعلام، وتعميق قاعدته للمساهمة في تعميم ثقافة الانتماء بين دول الإقليم، وإبراز قضاياه، وزيادة الوعي بها.

5. ينبغي على القيادة الفلسطينية التوازن في علاقاتها وسياستها تجاه كافة الدول في العالم لاسيما دول الإقليم؛ لحشد الدعم للقضية الفلسطينية.

6. إنشاء مراكز متخصصة في القضايا الإقليمية لاسيما تجاه القضية الفلسطينية؛ لبناء رؤية واضحة بدلا من العشوائية في العمل العربي من ناحية، ومن ناحية أخرى المساهمة بتخريج جيل قيادي قادر على صناعة القرار، والتعاطي مع التحديات.

7. ينبغي المراجعة الذاتية للعمل العربي المشترك في كيفية التخطيط، وآليات التنفيذ، وإصلاح الجامعة العربية وبناء مبادرات جديدة، أو إعادة الرؤية بمبادرات موجودة، ومنها: المبادرة السعودية التي تبنتها الجامعة العربية؛ لينسجم مع تطلعات الشعوب، وطموحاتها، والتحديات التي تواجه الأمة.

8. تفعيل دور مؤسسات صناعة القرار في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وتعميق العمل الديموقراطي في داخل مؤسسات الدولة؛ للمساهمة ببناء مجتمع لديه قدرات إبداعي

المـــــــصادر والمـــــــــراجــع

أولاً: المصادر.

- جامعة الدول العربية. (2005): مداخلة السيد الأمين العام في الجلسة الافتتاحية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته العادية(144).
- دستور جمهورية مصر العربية. (2014). عدلي منصور.
- فهد بن عبد العزيز آل سعود. (1992): النظام الأساسي للحكم.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربي _الأمانة العامة_. (2015): المسيرة والإنجاز. ط9. الرياض.

ثانيا: الكتب.

- إبراهيم، حسنين توفيق. (2011). النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية. مكة المكرمة.
- إسماعيل، محمد صادق. (2010). العلاقات المصرية الخليجية: معالم على الطريق. Al Manhal.
- باديب، سعيد محمد. (1990). الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي 1962 – 1970. لندن: دار الساقي.
- بسيوني، محمود شريف ، هلال، محمد. (2012). الجمهورية الثانية في مصر. ط 1. القاهرة : دار الشروق.
- جلود، ميثاق خير الله. صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية. جامعة الموصل. مركز الدراسات الاقليمية.
- الحديثي، ابراهيم محمد. (2013). تعديل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية. ع55. جامعة الملك سعود. الرياض.
- الحليم، محمود عبد. (1994). الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ. الجزء الأول 1928 – 1948. ط 5. دار الدعوة للنشر.
- حمدان، محمد سعيد وآخرون. (2008). فلسطين والقضية الفلسطينية. ط3. عمان: أم السماق.
- الحوراني، أكرم. (2000) مذكرات أكرم الحوراني. ط7. ج4 .القاهرة : مكتبة مدبولي. أبو عبدو البغل.
- الحيلة، أحمد، وآخرون. (2007). قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007، ط1. لبنان، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

- أبوراس، محمد الشافعي. النظام الدستوري المصري في العهد الجمهوري 2009 – 2010. مصر: بنها.
- الراهب، أنس. (2014). جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن (1995– 2014). دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. مكتبة الأسد.
- زايد، أحمد. الزبير، عروس. النخب الاجتماعية "حالة الجزائر ومصر". كتب عربية (الناشر). مركز البحوث العربية والأفريقية.
- زايلر، ماتياس، ترجمة رائد الباش.(2015): تهديدات إقليمية تقتضي مصالحة سعودية بين السيسي والإخوان. موقع القنطرة.Ar–qantara.de.
- زناتي. أنور محمود. (2012). مصر 2013. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر. الدوحة: سلسلة مراجعة كتاب.
- الزيدي. مفيد. جامعة بغداد.
- سليمان. عادل محمد (2013): بين الثورة والانقلاب. معضلات مصر السياسية والأمنية. مركز الجزيرة للدراسات.
- الشرع، فاروق. (2015). الرواية المفقودة. ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- شفيق، أحمد.(2012). الانتخابات الرئاسية. أحمد شفيق رئيسا لمصر.
- الشقيري، أحمد. (2005). تدقيق عزمي الصالحي. على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء. ط 1. المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع.
- الشهابي عمر، وأخرون. (2015). الثابت والمتحول 2015: الخليج والآخر. مركز الخليج لسياسة التنمية. الكويت.
- صالح. محسن محمد. (2012). القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة. لبنان. بيروت. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صوفي، وهيب عبد الفتاح، صوفي، عدنان عبد الفتاح. (1993). المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج. ط1. جدة: جامعة الملك عبد العزيز. لبنان. بيروت. دار الساقي.
- طهبوب، فائق، حمدان، محمد سعيد. (2009). تاريخ العالم الحديث والمعاصر. عمان: أم السماق. منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- عباس، محمود. (1994). طريق أوسلو. ط1. بيروت. لبنان.
- عباس، محمود.(2001). المسيرة السياسية في الشرق الأوسط. ط1. الإمارات العربية المتحدة. ابوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة.

- عباس، محمود. (1992). مباحثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية. ط1. تونس.
- عباس، محمود (1994): الاتفاق في عيون المعارضة. ط1. صحيفة الشرق الأوسط.
- العويسي، عبد الفتاح محمد. (1992). جذور القضية الفلسطينية. ط2. الخليل: دار الحسن.
- البرنامج الرئاسي.. محمد مرسي.(2012).
- فهمي، خالد. (2010). كل رجال الباشا _محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة. ترجمة: شريف يونس. ط2. مصر: دار الشروق.
- القحطاني، فهد، (1988): صراع الأجنحة في العائلة السعودية_ دراسة في النظام السياسي، وتأسيس الدولة. لندن: الصفا للنشر والتوزيع.
- كيسنجر، هنري. (2010). سنوات التجديد. ترجمة هشام الدجاني. ط2. أبوظبي. المملكة العربية السعودية: العبيكات. كلمة. منتدى سور الأزبكية.
- مصطفى، أمين. (1994). الاتصالات السرية العربية الصهيونية 1918- 1993. ط1. دار الوسيلة.
- مقبل، فهمي، توفيق محمد. بحوث في تاريخ العلاقات السعودية الفلسطينية في مائة عام (1902-2002). دار حمادة للنشر.
- هلال، علي الدين. (2014- 2015). حال الأمة العربية، الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول. مركز دراسات الوحدة العربية.
- هلال، علي الدين. مطر، جميل.(2014). النظام الإقليمي العربي _دراسة في العلاقات السياسية العربية. ط4. كتب عربية للنشر الإلكتروني
- هيكل، محمد حسنين. (1996). المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل. ج 3. ط 1. القاهرة: دار الشروق.
- ياعبود، عبد الله. (2013). قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر. مركز الجزيرة للدراسات.
- ياغي، إسماعيل أحمد. (1995). تاريخ العالم الحديث والمعاصر. الجزء الأول الجناح الأسيوي. السعودية. الرياض: دار المريخ.

ثانيا: الرسائل العلمية.

- بسيوني، محمود إبراهيم. (2012). تطور العلاقات المصرية – السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (1980 – 2002). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر . غزة. فلسطين.

- تميم، محمد علي. (د.ت). مشكلة البريمي (1949-1974). بحث علمي. جامعة كركوك. العراق.
- جبر، ظافر فواز يوسف.(2013). أثر ثورة 25-يناير/ كانون الثاني- المصرية على القضية الفلسطينية. رسالة ماجستير منشورة. فلسطين. نابلس: جامعة النجاح.
- الجبور، محمد سمير. (2014). الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية. رسالة ماجستير منشورة. فلسطين. غزة: جامعة الأزهر.
- أبو رجيلة، سامر عبد المنعم.(2010). العلاقات الفلسطينية اللبنانية، وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان(1969- 1982). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة. فلسطين.
- آل رشيد، حمد بن محمد.(2011- 2012). السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج. مذكرة دكتوراه منشورة. وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي. كلية العلوم السياسية والإعلام.
- سرور، عبد الناصر.(2003). السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية(1979-1990). رسالة دكتوراه منشورة. خان يونس: مكتبة القادسية للنشر والتوزيع.
- زعرب، محمد عطوة. (2011). مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة. فلسطين.
- عبد الرحمن، رندة مصطفى.(2004). العلاقات الايرانية السعودية(1990-2000). رسالة ماجستير غير منشورة. معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية. جامعة الخرطوم.
- عرفات، حنان ظاهر محمود.(2005). أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية، وانعكاسه على التنمية السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس. فلسطين.
- عودة، كفاح حرب محمد. (2009). أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة، وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجيا وتكتيكيا. رسالة ماجستير غير منشورة. : جامعة النجاح. نابلس . فلسطين
- فريدة، العمراوي. (2013-2014). أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية _ دراسة حالة " مصر". رسالة ماجستير منشورة. الجزائر. بسكرة: جامعة محمد خيضر
- القصاص، أشرف إبراهيم. (2007). دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من 1978-1982. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.

- مليحة، نبيلة محمود ديب. (2012). السياسة الأمريكية تجاه إيران (1945-1981). رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.

ثالثا: المجلات والدوريات.

- أحمد، مبارك مبارك. (2014). من الدبلوماسية الهادئة إلى الخشنة: السياسة الخارجية السعودية: الدور والسلوك. ع1. مجلة آفاق. المركز العربي للبحوث والدراسات.
- أبو الإسعاد، محمد. (1996). السعودية والإخوان المسلمين. مركز الدراسات والمعلومات القانونية. لحقوق الإنسان.
- براون، ناثان. فسكي، كاري روز. (2011). مصر بعد الثورة وجهتا نظر. بيروت: مجلة فورين أفيرز. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- التركي، عبد الله عبد المحسن. منهج الملك عبد العزيز في السياسة الدولية وأثره في العلاقات السعودية المصرية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- تعسيس، خليدة: آراء ومناقشات، الربيع العربي بين الثورة والفوضى. الجزائر: جامعة تيزي وزو.
- تميم، محمد علي محمد. (2005). صراع الأجنحة في العائلة الحاكمة السعودية. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. جامعة تكريت.
- تميم، محمد علي محمد. (2013). المملكة العربية السعودية والحرب الأهلية اللبنانية 1975-1989. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. جامعة تكريت.
- الجميعي، عبد المنعم إبراهيم. (2004). العلاقات المصرية السعودية في عهد الملكية المصرية دراسة في وثائق قصر عابدين الدبلوماسية. مجلة فصلية محكمة. دارة الملك عبد العزيز، ع 1.
- الجميعي، عبد المنعم (2002). زيارة خادم الحرمين الشريفين لمصر عام 1409هـ/1989-دراسة في العلاقات السعودية المصرية-. مجلة فصلية محكمة، دارة الملك عبد العزيز،ع4.
- الحسون، سميرة إسماعيل، عبد الله، طيبة خلف. (2012). أثر ثورة اليمن عام 1962 في مسار العلاقات السعودية المصرية. مجلة آداب البصرة.
- خميس، خلود محمد. (2000). السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة السعودية بعد عام 2003. مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد. ع 84.

- رفعت، عصام. (1987). ندوة في العلاقات المصرية السعودية (1902_ 1953). الملك عبد العزيز آل سعود على ضفاف النيل (دراسة في العلاقات المصرية السعودية في إطار المناخ الغربي والدولي). القاهرة.
- السبيعي، عبد الله بن ناصر. (2006). مواقف الملك سعود بن عبد العزيز تجاه شركة أرامكو، جامعة الملك سعود، دارة الملك عبد العزيز، ع 4. مجلة فصلية محكمة.
- سرور، عبد الناصر.(2005). أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1990– 1991. مجلة الجامعة الإسلامية، م 13، ع1.
- شافعي، بدر (2015). السعودية والإخوان بعد تولي الملك سليمان، المعهد المصري للدراسات السياسية، والاستراتيجية.
- عبد المطلب، عاصم محروس. زيارة الملك عبد العزيز بن سعود لمصر: في ضوء العلاقات المصرية السعودية (1902– 1953). جامعة الإسكندرية.
- قاسم، جمال زكريا. (2006). العلاقات السعودية المصرية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود (1953– 1964). جامعة عين شمس.
- قحطان، عدنان أحمد. العلاقات العراقية السعودية بعد العام 2003، وملامحها المستقبلية، ع38، جامعة النهرين.
- أبو نحل، أسامة محمد، أبو سعدة، مخيمر سعود. (2009). نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية، والطموح الفلسطيني في قراءة جديدة. ع1.

رابعاً: المقالات والتقارير.

- درّاجي، إبراهيم. (2011). اللاجئون في المنطقة العربية: قضاياهم ومعالجتها. الرياض جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- عبد الله، بلال. (2014). الثورة والسياسة الخارجية المصرية، الواقع والمحتمل!. معهد العربية للدراسات.
- العبد الله، على. مواقف الأطراف من انتفاضة الأقصى. الجزيرة نت. على الرابط: www.aljazeera.net/NR/exeres/DCBC158F-5214-4685-80BD-7734F3AE21CA.htm
- بوناصيف، هشام(2013) .عودة إلى صهوة الجواد: النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر. مركز الجزيرة للدراسات.

- شعشع، سفيان. دير، لويز. تقرير التنمية الإنسانية (2009-2010)- الأرض الفلسطينية-، الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية. القدس: مؤسسة الناشر للدعاية والاعلان والعلاقات العامة.
- صالح، محسن محمد. (2015) تقرير استراتيجي (83)، أثر الإجراءات المصرية على مستقبل العلاقة مع المقاومة في قطاع غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، محسن محمد. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2010. ط1. بيروت. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، محسن محمد. (2010). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2009. ط1. بيروت. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- العجمي، ظافر محمد. (2015). تقرير دول الخليج و"القوة العربية المشتركة" بين التشكيل والتأجيل، مركز الجزيرة للدراسات.
- العربية. مقالة (2014). ثلاث وعشرون مليار دولار دعم واستثمار في مصر، متصفح الكتروني، الحقوق محفوظة لقناة العربية 2016.
- علي، إبراهيم. (2011). موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية. مجلة دراسات شرق أوسطية. ع57.
- مؤسسة كونراد أديناور(2012). المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية-وحدة الرصد الاعلامي "القراءة النقدية للإعلام المكتوب- المرحلة الثالثة". اتفاق الدوحة: في تغطية الصحف الفلسطينية الثلاث.
- المنظمة المصرية لحقوق الانسان، المنظمة الدولية الديمقراطية(dri). (2007). تقييم النظام الانتخابي في مصر" تقرير جمهورية مصر العربية.
- ناصر، عبد الرحمن. العلاقات المصرية السعودية. من عداء عبد الناصر إلى دعم السيسي، ساسة SAS. 2014.
- نصار، جمال. أثر العدوان على غزة: الانتكاسة: الدور المصري في الحرب الإسرائيلية على غزة، مركز الجزيرة للدراسات.2014.
- يكن، فتحي. دول الخليج وثورات الدمار العربي.

خامسا: الصحف.

- جريدة فلسطين. (2015). قيادي إخواني يدعو السعودية لمراجعة دعمها للسلطة الحالية في مصر. ع 16.

- صحيفة أ.ب.ث الاسبانية. روساس، باولا. (2012). ترجمة سهام فاروق. مرسي يرسم ملامح السياسة الخارجية المصرية الجديدة في الصين. الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر.
- صحيفة الأيام. اللباد، مصطفى. (2015). جوهر التغيير المحتمل في السياسة الاقليمية السعودية. ع6851.
- صحيفة الحياة الجديدة. (2015). ع6942.
- صحيفة الرياض اليومية. (2016). خليل، محمد: مؤسسة اليمامة. ع17456.
- صحيفة القبس الكويتية. الخمار، رائد. (2012). القبس تنشر وثائق الأرشيف البريطاني عن عام 1982... رصاصة أصابت رأس السفير الإسرائيلي في لندن، وإسرائيل تغزو لبنان.
- صحيفة القدس العربي. (2012). أخطاء عبد الناصر القاتلة التي أورثها لنا وللعرب. ع 8000.
- صحيفة القدس العربي (2009). قمة الكويت: مشروع قرار خليجي وفق آلية المبادرة المصرية. ع6102.
- صحيفة الكرامة برس. 13.2 مليار دولار تمويلات قدمتها السعودية لمصر منذ 30 يونيو 2013 وحتى 2016.
- صحيفة مغرس. (2012) نافع، بشير موسى. سياسة مرسي الخارجية، وسورية وإيران.
- مجلة شؤون خليجية (المجلة الخليجية الأولى). (2016) شؤون خليجية. أسبوعية. ع65.
- مجلة الفجر. خليفة، هند. (2015). تعرف على المواقف الثلاث لخادم الحرمين من الثورة المصرية.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. (2011). سودا نايل، صحيفة الكترونية. رسلان، هاني: ثورة 25/ كانون الثاني/يناير الأبعاد والتفاعلات والمستقبل.

خامسا: المواقع الإلكترونية.

- إسماعيل، محمد.(2005). الأمير سلطان في القاهرة اليوم: ثلاثة ملفات ساخنة في القمة السعودية المصرية. القاهرة، واس– جدة. على الرابط:

www.aluaum.com/1101559

- إسماعيل، محمد. العسري، المصطفى. (2005). جريدة اليوم. ع11603. على الرابط:
www.alyaum.com/article/1256235

- إسماعيل، هدى. (2016). العلاقات المصرية السعودية.. من «المُؤسس» إلى الملك سلمان، رؤية. على الرابط:www.roayahnews.com /العلاقات-المصرية-السعودية-من-المُؤس/
- الأهرام.(2003). الرئيس يستقبل سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية. ع42494. على الرابط: www.ahram. Org.eg/Archive/2003/4/11/FRON4htm
- بركات، سعفان. شعبان، عمر. (2015). العودة لغزة: نهج جديد لإعادة الإعمار، موجز السياسة. قطر، الدوحة: مركز بروكنجز. على الرابط:
http://www.brookings.edu/doha
- بوفجلين، يوسف. (2012): زيارة مرسي للسعودية.. برغماتية تفرضها الحاجة للمال السعودي، مراجعة عبده جميل المخلافي . صحيفة Made For Minds. على الرابط:
زيارة_مرسي_للسعودية_برغماتية_تفرضها_الحاجة_للمال303674/.../Gulfmedia.com
- التيار القومي العربي. (2013). على الرابط:
https://tayyar3.wordpress.com/2013/.../نص-رسالة-الملك-فيصل-بن-عبد-العزيز-إلى-ا...
- الجزيرة نت (2012). المصالحة الفلسطينية.. محطات متعثرة، على الرابط:
.../www.algazeera.net.../2012محط-الفلسطينية-المصالحة...
- راضي، محسن. (2009): القمم العربية 2008 – 2009: أجواء التحقيق لها، وانعقادها، شبكة فولتير، على الرابط: www.voltairenet.org/artlcle15948htm .
- الرشيد، محمد عيد _المستشار السياسي للرئيس مبارك_.(2003): العلاقات المصرية السعودية قوية وعريقة ترتكز على أرضية صلبة. وقواعد ثابتة. ع11015. على الرابط:
www.aluaum.com/1101559
- زين الدين ،أحمد.(2015). إميل لحود يتذكر.. وقائع القمة العربية في بيروت، جريدة الثبات. ط1. بيروت: المصيطبة. على الرابط:
www.athabat..net/.../index.php...القمة...بيروت؟
- السفارة الأمريكية .قسم العلاقات العامة. الرياض. على الرابط:
https://sa.usembassy.gov›الصفحة الرئيسية›السفارة والقنصليات
- سفارة دولة فلسطين. موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية. الرياض. على الرابط: http://www.palestineembassy.org.sa/Ar_saudi.htm.
- الشرق الأوسط، (2012). جزر صنافير وتيران بوابة السلام – السعودي الاسرائيلي ..فماذا قال لي سعود الفيصل؟. Aaram. على الرابط:
https://nasrmajali.wordpress.com/2012/06/.../جزر-صنافير-وتيران-بوابة-السلام-الس...

- الشرق الأوسط. (2004): مقالة: مشروع سعودي – مصري – سوري لإصلاح الوضع العربي، ع9221، على الرابط: Archive.aawsat.com/details.asp?issueno=9165.
- آل الشيخ، محمد بن عبد اللطيف.(2005): مقالة: كيف يصنع القرار السياسي في السعودية؟ العربية، على الرابط:
http://www.alarabiya.net/views/2005/04/19/12325.html
- عبد الرحمن، أسعد. (1984). القمة العربية(مؤتمرات). الموسوعة الفلسطينية. ط1. على الرابط: //عن–الموسوعة–الفلسطينيةwww.palestinapedia.net.
- العثيم، أحمد. (2007). العلاقات السعودية المصرية. تاريخ مشرف، ومستقبل مزدهر، الجزيرة، على الرابط: www.al-jazirah.com/2007/1204/rju.htm
- العربية. (2016). مصطفى بكري: جمعنا كافة الوثائق التي تؤكد أحقية المملكة للجزيرتين "كتاب جديد يكشف تفاصيل تبعية تيران، وصنافير للسعودية. قناة العربية. على الرابط:
https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/43d0d8d0-c047-4418-8d0f25d79ed3949f
- العزباوي، يسري. الدور المصري في أمن الخليج. 2013. المركز العربي للبحوث والدراسات على الرابط: www.acrseg.org/2338/bcrawl.
- العكلوك، فرج. (2011). السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع. مركز الجزيرة للدراسات. على الرابط:
studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/07/201172371850917103.html
- علي محمود، بشير العدل. (2003). جريدة اليوم: القمة السعودية المصرية قوة دفع للعمل العربي المشترك– ع11013 على الرابط: www.alyaum.com/article/1100869
- العناقرة، محمد محمود. (2016). محطة تاريخية: مؤتمرات القمة العربية، الدستور، ع 17696، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، على الرابط:
www.addustour.com/15713/3+تاريخية+محطةA+العربية+القمة+موتمرات.Html
- العناني، خليل (2004). دور المعارضة في ترسيخ الاستيراد. دراسة للحالة المصرية، التجديد العربي. على الرابط: www.arabrenewal/.../11260/.
- عنبر، مصطفى.(2016). بالتواريخ.. زيارات ملوك السعودية لمصر. الملك فيصل الأكثر بـ7 زيارات.. يليه الملك سعود بن عبد العزيز بـ5 لقاءات.. وفي المرتبة الثالثة الملك فهد بـ3 جولات.. وزيارة وحيدة للملك خالد بن عبد العزيز. اليوم السابع. على الرابط:
www.youm7.com/.../...بالتواريخ–زيارات–ملوك–السعودية–لمصر–المل/
- أبو الغيط، أحمد. (2012). الشرق الأوسط. مقالة بعنوان: أوراق الخارجية المصرية–أبو الغيط: مصر بين المكانة والدور. ع12327. على الموقع:

...archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=1232

- قدس الاخبارية. (2014). مقالة بعنوان لماذا ترفض مصر إنشاء ميناء ومطار بغزة؟. على الرابط: www.qudsn.ps/article/46630.
- كريمة عبد الغني، الأهرام. (2012). ع39321، مقالة بعنوان اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث على الرابط:
gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx
- كهار، نيل ماكفار (2002): مقالة الأمير سعود الفيصل: إسرائيل تخدع نفسها بإبقاء عرفات قيد الاحتجاز. ع8521. الشرق الأوسط. جريدة العرب الدولية. بيروت على الرابط:
Archive.Aawsat.com/details.asp?article=95603&issueno=8521
- مجلة نبأ. بالفيديو: أهم المحطات في تاريخ العلاقات المصرية – السعودية 2016. الإلكترونية على الرابط: http://nbaanews.com/news/10066/.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا.(2011). محطات تاريخية ما بين العامين 1968–1987 على الرابط : فلسطين عبر ‹التاريخ›تاريخ›فلسطين www.wafainfo.ps
- (المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات. (2012). الانتخابات الرئاسية المصرية 2012 على الرابط:
http://www.elections.eg/index.php/pdf?file=images/results
- مسلم، عدنان. (2013). نظرة فلسطينية إلى الموقف المصري الشعبي والرسمي من القضية الفلسطينية من أحداث البراق (1929 (إلى عشية الانتفاضة (1987) على الرابط:
bethlehem–holy–land.net/Adnan/publications/Palestinian_ViewA.htm
- مفتاح. (2004). إعلان تونس الصادر عن القمة العربية، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي. على الرابط: Anhri.net/Palestine/miftah/pro40524-2.shtm
- مقاتل من الصحراء: اتفاقية السلام العربية الإسرائيلية خلال القرن العشرين على الرابط:
www.moqatel.com›...›اتفاقيات السلام العربية–الإسرائيلية خلال القرن العشرين.
- منصور، أحمد. (2000). تاريخ الدولة السعودية كما يراها الأمير طلال. ح 1. قناة الجزيرة. شاهد على العصر على الرابط:
www.aljazeera.net/programs/.../2005/.../تاريخ–الدولة–السعودية–كما–يراه–الأمير–طلال–ح...
- المنيع، عثمان عبد العزيز. (2016). العلاقات السعودية المصرية بين عمق الماضي واستراتيجيات القادم. الجزيرة. ع 15806. على الرابط:
www.al–jazirah.com/2016/20160106/ar6.htm

- ناجي، عزو محمد عبد القادر. (2010). العلاقات السعودية المصرية في عهد الملك سعود. الحوار المتمدن. ع 2908. على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=202320
- الهيئة العامة للاستعلامات _ بوابتك إلى مصر_.(2016). الزيارات المتبادلة. على الرابط:
.www.sis.gov.eg/section/127/5025?lang=ar
- هيثم زعيتر.(2015). الملك سلمان يؤكد "نحن مع القضية الفلسطينية رفقاء مصير لا رفقاء طريق". صحيفة اللواء. على الرابط:
aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=254934
- وزارة الخارجية السعودية. (2010). المملكة العربية السعودية. البيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. الدورة العشرون. الرياض1999،على الرابط:
...www.mofa.gov.sa/.../GulfCooperationC
- وكالة الأنباء الكويتية(كوتا).(2001). وزير خارجية السعودية ومصر يبحثان تطورات الأحداث في الأراضي الفلسطينية على الرابط:
www.kuna.net.kw/articleprintpage.aspx?id
- الولي، ممدوح. (2016). العلاقات المصرية السعودية تسير بالاتجاهين، مصر العربية، على الرابط:
العلاقات–المصرية–السعودية–تسير–بالاتجاهي1003019/.../www.masralrabia.com

سادساً: المراجع الإنجليزية.

- Ali, Abdel Monem Said, Elkady, Karim .(2013). The Good, The Bad, and The Ugly of Egypt's Political Transition. Crown Center For Middle East Stuties. Brandeis University.
- Dupont, Pierre-Emmanuel. (2016). The Egypt-Saudi Arabia Brian Agreement on Tiran and Sanafir. London Center International McGarry .Low Practice (LCILP).
- joffe, George. the future of the Middle East and Egypt. London. - El Ashmawy, Sherif. (2014). the foreign policies of Saudi Arabia and Qatar Towards the Arab Uprisings The Cases of Egypt. Libya and Bahrain. Paris: University of Innsbruck. Area Studies – The MENA Region. Sciences.
- Grimm, Jannis, Roll, Stephan. (2012). Egyptian Foreign policy Under Mohamed Morsi .Stiftung Wissenschaft and Politik German. Institute for International and Security Affairs- SWP - 1962 -2012.
- Ghattas. (2002). Yasser Arafat Won't attend Arab Summit in Beirut the Middle East. Assosiated Press Athens. on the link:

.Online,onthelinkonlineAthens.Com/stories/032702/new-0327020003.shtml
- Shoham, Dany. (1998). The Evolution of chemical and Biological Weapohs in Egypt. Ariel. Center For PoLicy Research. (ACPR).
- Henderson, Simon, schenker, David.(2009). Paradoxes of Egyptian-Saudi relations Relations, International,Jiaa.janes.com (Global) Litmited.
- hanieh, Akram. (2001). The camp David Papers,V30,N2, Journal of Palestine Studies, University of California Press on behalf of Institute.
- Hertz, Eli E. Over 100 years of Chronic Arab Rejectionism. 2005 – 2011. Inc Eli.
- joffe, George : the future of the middle Elast and Egypt. London.
- Kam, Ephraim. (2009). Sterategic Assessment Volumell. No.4, .February. Operation Cast Lead: Regi onal Implications.
- Weitzman, Bruce Maddy .(2010). Arabs VS.the Abdullah Plan. Middle East Quarterly.
- Zayyan, Mohamed.(1968). Diplomatic History of Saudl Arabla. (1903–1960).The University of Arizona. Search for Neil professor in history.
- Zanotti, Jim, Et al. (2009). Israel and Hamas: Conflict In Gaza (2008-2009) .Congressional Research Service.

سابعا: المواقع الالكترونية باللغة الإنجليزية.

- Atia, tarek. (2001). Al Ahram weekly online.N536. on the link: weekly.ahram.org.eg/Archiv/2001/536/eg1.htm.
- Ibrahim. M. Youssef (1987): Arabsay to Resume Ties with Egypt. on the link. www.nytimes.com/.../arabs-smooth-e...
- Pollock, David. (2010). Saudi Public Opinion: A Rare Look، The Washington Institutw. on the link: www.washingtoninstitute.org/policy.../saudi-public-opinion-a-rare-lo
- Aitken, Jonathan. (2001). Why it would Pay the West to Cultivate Saudi Public Opinion. The Daily Telegraph .London. Middle Eas. on the link: http://www.worldpress.org/mideast/316.cfm
- Salem, Hilmis. Etal. (2007). Years of Israeli Occupalion 1967. Welcome to uo years of Israeli Occupalion Web Site. on the link: www.arij/atlasuo/chapter3.3htm
- Stalin sky, Steven.(2003).Palestinian Foreign Aid: Saudi FinancialAid. on the link: www.jewishvirtuallibrary.Org/jsource/arabs saudipal.html
- Benn, Aluf. (2016).Israel's Liaison To Its Neighbors: Saudi Prince Bander. Haaretz.N5776. on the link: www.haaret2.com/Israel-s-liaison-to-its-neighbors-Saudi-Prince-Bander-1.2144...
- al-ray Newspaper.(2001): Jordan,2001, on the link: www.al-bab.com/arab/docs/League/summitolo3.htm

- Pan, Esther. (2005): MIDDLE East: peace Plans. Background. on the link: www.cfr.org/israel/middle-east-Peace-plans...lp7736.
- Kuwait News Agency,(KUNA). (2003): on the link: ...www.kuna.Net.Kw/Articleprintpage.aspx?id=1350882&language
- Schenker, David, Henderson, Simon. (2009): Paradoxes of Egyption – Saudi Relations. HIS (Global) Limited, Reproduced With Permission. Jiaa.Janes.com. on the link: www.wahingtoninstitute.org/ar/policy.../View/paradoxes-of-egyption-saudi-relations
12. ترجمة ديب، تلئر ، هلال، جميل(2010):
Vol.xxxIx,No.3Cspring,155. PP24-39,. Journal of Palestine Studies